جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسة الغموض النووية الإسرائيلية وتأثيرها على منظومة منع الانتشار النووي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

من إعداد الطلبة:

- بلمحنوف نسرين.
- بوزيدي وسيلة.

إشراف الأستاذ:

- بن عمار إمام

لجنة المناقشة:

أ/ بن عمار إمام	جامعة جيجل	*مشرفا*
أ/ خلاف وليد	جامعة جيجل	*رئيسا*
أ/ مغريش عادل	جامعة جيجل	*مناقشا*

السنة الجامعية: 2015/ 2016م

1437/1436هـ

٢٥
ابراهيم

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ۝

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ ۙ﴿۱﴾ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ۙ﴿۲﴾
مٰلِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ ؕ﴿۳﴾ اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ ؕ﴿۴﴾
اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ ۙ﴿۵﴾ صِرَاطَ الَّذِيْنَ اَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ ۙ غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّآلِّيْنَ ﴿۷﴾

شكر وعرفان

بداية، نشكر الله جل وعلا الذي أنعم علينا بنعمه ووفقنا في إتمام هذا البحث، ونحمده على توفيقه وتيسيره لنا هذا الجهد.

ونتقدم بالشكر للأستاذ بن "عمار إمام " على توجيهاته السديدة وإرشاداته القيمة،

كما نشكر اللجنة الموقرة التي قبلت مناقشة هذا البحث المتواضع. وجزيل الشكر لكل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة ولو بالقليل .

مقدمة

تزايد الاهتمام بمسالة الانتشار النووي بشكل كبير بعد بروز مخاطر الأسلحة النووية على صعيدي الاستخدام أو التهديد بذلك، خاصة لدى الدول التي لا يعترف بأنها دولا نووية رسمية في النادي النووي الذي تحددت صفتها ضمن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1968، بحيث توالت الدعوات السياسية للحد من انتقال هذه الأسلحة الخطيرة وتكنولوجيات صنعها إلى دول غير نووية وبشكل كبير إلى فواعل غير دولتية يمكنها كسر المنطق الدولي للاحتكار النووي، وعلى رأسها الجماعات الإرهابية والمافيوية.

وتحددت مظاهر الانتشار النووي الأفقي، التي ترتبط بدول جديدة طامحة لامتلاك سلاح الذرة، من خلال محاولات عدد من الدول لإقامة برامج نووية تدعي أنها موجهة للاستغلال السلمي للطاقة النووية كما هو مكفول في معاهدة منع الانتشار النووي، مع أن ثغرات عديدة تبرز عندما تقوم تلك الدول بتطوير مفاعلات و أنشطة نووية سرية تؤدي بها إلى الوصول إلى مصاف القوى النووية على غرار الولايات المتحدة و باقي القوى النووية المعترف بها في النادي النووي، ولهذا وصفت العديد من الأبحاث الإستراتيجية المشكلة الخاصة بالحد من الانتشار النووي، وسلطت الضوء على الحاجة الملحة لوضع ضوابط وترتيبات دولية فعالة لطالما كانت شاغلا رئيسيا للدول الكبرى منذ خمسينيات القرن الماضي، وذلك باعتبار أن هذا التقييد من شأنه أن يقلل من احتمالات وقوع حرب نووية كبيرة كانت أم محدودة، كما انه يوفر السبل أمام تركيز استخدامات الطاقة النووية في المجال السلمي، ولكن وفي ظل تعاظم التهديدات الناتجة عن استمرار وجود الأسلحة النووية والتي يجسد انتشارها وامتلاكها أو حتى التهديد باستخدامها خطرا يتهدد العالم بأسره، ناهيك عن ثبات سياسة ازدواجية المعايير التي تنتهجها القوى الكبرى كعائق يؤخر المساعي الجادة لتخليص العالم من الأسلحة النووية .

تعتبر إسرائيل من الدول الشرق الأوسطية التي انتهجت إستراتيجية غامضة لتطوير برنامج نووي تزعم انه مدني و للأغراض السلمية، مع أن خطواتها العملية وتحالفاتها الدولية في إنجاح إستراتيجيتها التسلحية النووية ظلت محل جدال كبير بين خبراء الإستراتيجية النووية، فالدارس لمسار تطور برنامجها النووي منذ الخمسينيات من القرن العشرين، ينتبه إلى مشكلة عدم الوصول إلى الحقيقة الكاملة حول مكونات برنامجها العسكرية، وذلك نتيجة التعتيم وإحاطة هذه الأسرار بالتكتم لأنها تدخل في إطار القضايا الأمنية الحساسة للدولة و أمنها القومي، وهكذا فقد اتجهت إسرائيل إلى وضع الأسس الأولى لبرنامجها النووي

حتى قبل إعلان ميلادها رسميا، ثم تطويره في مرحلة ثانية نتيجة حروبها مع العرب التي شكلت محطات لكلا الطرفين لإعادة النظر في إستراتيجيته المتبعة وما واكب هذه الأوضاع من سباق نحو التسلح في منطقة الشرق الأوسط .

فدراسة السلاح النووي الإسرائيلي ومنظومة منع الانتشار النووي تدخل ضمن الدراسات الإستراتيجية التي تتمتع بأهمية فائقة حيث تعتبر أمرا حيويا سواء بالنسبة للدول العربية التي تعاني من قصور ملحوظا في هذه الدراسات، أو بالنسبة للجانب الصهيوني الذي يسعى جاهدا لحجب المعلومات في سبيل محافظته على إستراتيجية الغموض النووي .

أهمية الموضوع

لقد أدى اكتشاف الذرة والطاقة الكامنة فيها واستخدامها في مجالات عديدة مهمة في إثارة مشاكل تتعلق بحدود استعمالها ، فمن المعروف أن لكل الدول الحق في استخدام الطاقة النووية واستغلال فوائدها في المجال السلمي بهدف الاستفادة من التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، كما أن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يتطلب جهودا وإمكانيات ووسائل مما يقتضي تنسيق الجهود وتنظيم التعاون الدولي في هذا المجال .

يمثل موضوع الانتشار النووي حجر الأساس في فهم الكثير من السياسات الخارجية للدول، وخططها الإستراتيجية المرتبطة بالدفاع أو الهجوم أو كليهما، و منها إسرائيل، لان امتلاك ترسانة نووية متطورة يعتبر سندا دفاعيا لها، خصوصا في ظل اعتبارها دولة منبوذة في محيطها الإقليمي، واعتمادها على دول غربية حليفة من حيث التستر على سياساتها و دعمها دوليا.

أسباب اختيار الموضوع

يمكن التمييز بين نوعين من الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع هذه الدراسة.

أ / المبررات الذاتية :

- ✓ انتماء الباحث إلى حقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية .
- ✓ اهتمامنا الشخصي باكتساب معرفة معمقة حول البرنامج النووي الإسرائيلي وسياسة الغموض التي يكتنفها .
- ✓ الرغبة في تتبع الغموض الذي يكتنف سلوكيات الدول الكبيرة فيما يخص التعامل مع القضايا الإستراتيجية .

- ✓ اعتبار هذه الدراسة محاولة لإثراء الجانب المعرفي بمرجع يغطي مساحة بحثية قل التطرق إليها

ب/ المبررات الموضوعية :

إن الخوض في موضوع سياسة الغموض النووي الإسرائيلي جاء بناءا على مجموعة من الدوافع والقناعات الذاتية، وكذلك نتيجة لكثرة التساؤلات المعرفية والأكاديمية التي يطرحها حقل الدراسات الأمنية والأكاديمية .

اعتبار إسرائيل من الدول المجاورة للدول العربية، ولهذا فان إستراتيجيتها النووية تثير اهتماما بالغا لدى السياسيين او الباحثين، بحيث يستحق ذلك دراسة معمقة حول الخطوط العريضة لسياستها النووية المتسمة بالغموض و الضبابية المتعمدة لكي تحقق لها الاستمرارية والنجاح، ولذلك فان كل دراسة حولها سيثير إشكالية ارتباط امن المنطقة بمدى توافر الجهود الكافية لإخلائها من عوامل القلق من انتشار الأسلحة النووية فيها في ظل وجود برامج نووية سرية، بعيدة عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية و الأمم المتحدة.

أدبيات الدراسة

إذا كانت دراسة موضوع سياسة الغموض النووي الإسرائيلي في إطار منظومة منع الانتشار النووي تتميز بالأهمية العلمية والعملية، فإنها مع ذلك دراسة متشعبة ومعقدة، مع اختلاف المنظورات المطورة حول هذا الموضوع، ومن ابرز الدراسات التي اعتمدت عليها دراستنا:

كتاب تيسير الناشف بعنوان الأسلحة النووية في إسرائيل، حيث يتناول هذا سياسة إسرائيل النووية والأنشطة والبنيات النووية فيها وحيازتها للأسلحة النووية، كما يتناول الخلافات الفكرية داخل إسرائيل حول حيازة هذه الأسلحة ، ويبين الأخطار المقترنة بإدخال الأسلحة النووية غالى الشرق الأوسط .

وكتاب الخيار النووي في الشرق الأوسط وهو عبارة عن مجموعة دراسات لباحثين تناولوا مواضيع نزع السلاح النووي وضبط التسلح وإقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبعض الدراسات الغير منشورة كدراسة عرجون شوقي بعنوان المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة، حيث تناول دراسة للبرنامج النووي الإسرائيلي نشوءه وتطوره،

ومخاطر التهديد النووي الإسرائيلي على دول المنطقة، ودراسة للهمص وائل العبد درويش بعنوان البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي .

إشكالية الموضوع

إن دراسة سياسة الغموض النووي الإسرائيلي تعني محاولة فهم هاته السياسة من خلال تحديد عناصرها ومحدداتها ، كما تعني كذلك دراسة تأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط وعلى المنطقة العربية بالأساس، فإن إشكالية دراستنا تكمن في تساؤل جوهري مفاده :

كيف يمكن تفسير تأثير سياسة الغموض النووي الاسرائيلي على منظومة منع الانتشار النووي وعلى منطقة الشرق الأوسط عامة والدول العربية خاصة ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي دوافع الدول لامتلاك الأسلحة النووية ، وما هي مبررات منع الانتشار النووي وكيف يؤثر ذلك على العلاقات الدولية ؟
- ما هي أهم المراحل والخطوات التي مر بها المشروع النووي الإسرائيلي ؟
- ماهي تداعيات امتلاك إسرائيل للسلاح النووي على استقرار منطقة الشرق الأوسط ؟

فرضيات الدراسة

أ/ الفرضية الرئيسية

كلما التزمت إسرائيل بسياسة الغموض تجاه تعريف عناصر برنامجها النووي، و عدم إعلانه بشكل صريح في النظام الدولي القائم، كلما ساعد ذلك في تقويض مصداقية منظومة منع الانتشار النووي القائمة على الشفافية والرقابة الدولية.

ب/ الفرضيات الفرعية

- إدراك إسرائيل لمصالح أمنها القومي في المحيط العربي يرتبط بانتهاج سياسة غير واضحة تجاه المسألة النووية.
- كلما استمرت إسرائيل في الاعتماد على سياسة الغموض النووي إقليميا، كلما تعذر معه التوصل إلى هدف إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط .

- نجاح إسرائيل في تطوير ترسانة نووية متطورة تحت غطاء التستر النووي يعتمد على سياسة المعايير المزدوجة الغربية في مقاربة موضوع الانتشار النووي .

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : إن هذه الدراسة تهتم بالأبعاد الإستراتيجية للسلاح النووي وتأثيراته الإقليمية من بداياته الأولى إلى غاية الفترة الحالية .

الحدود المكانية : الحدود المكانية التي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لدولة إسرائيل كدولة في منطقة الشرق الأوسط .

منهجية الدراسة

تتطلب الضرورة المنهجية لدراسة أي ظاهرة إلى العديد من الوسائل والأدوات التحليلية لشرح وفهم بنية النظام الدولي وفوا عله ومنها إسرائيل ومنظومة منع الانتشار النووي، وهي كالآتي:

- ✓ **المنهج التاريخي**: ليمكن الاستغناء عن المنهج التاريخي في دراسة أي ظاهرة سياسية على اعتبار إن مختلف الأحداث التاريخية المختلفة التي تمر بها الظاهرة تساهم في تشكيلها، وهو المنهج الذي يتبع التطور التاريخي للمشكلات السياسية الدولية.
- ✓ **المنهج الوصفي** : وذلك بمعرفة دولة إسرائيل باعتبارها جزء من منطقة الشرق الأوسط والظروف والمتغيرات التي عززت طموحها النووي رغم الغموض الذي يكتنفه .
- ✓ **المنهج الإحصائي** : وتم توظيفه بغية الحصول على أرقام وبيانات تبرز الترسانة النووية الإسرائيلية التي هي عبارة عن اجتهادات وإحصائيات غير مؤكدة نتيجة للسرية والغموض الذي تنتهجها إسرائيل .
- ✓ **المنهج القانوني:** وظفناه لمعرفة الأبعاد القانونية للظاهرة أي إيجاد إسقاط للظاهرة على القواعد القانونية في إطار القانون الدولي للحد من التسلح ونزع السلاح ووضعية إسرائيل منها .

تقسيم الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة وفق خطة منهجية مكونة من ثلاثة فصول:

الفصل الأول : كان عبارة عن إطار مفاهيمي نظري حيث قمنا بدراسة الطاقة النووية دراسة مفاهيمية، حيث تم التطرق إلى عديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع، وتم التطرق في دراسة تفصيلية إلى منظومة منع الانتشار النووي واهم الاتفاقيات التي جاءت للحد منه، وصولا إلى التعريف بسياسة الغموض النووي .

الفصل الثاني : كان عبارة عن دراسة للبرنامج النووي الإسرائيلي طبيعته ومكوناته، حيث تم التطرق إلى نشوء وتطور القوة النووي الإسرائيلية وحجم ترسانتها النووية مع ذكر المكاسب الإسرائيلية من امتلاكها للسلاح النووي .

الفصل الثالث : وتم التطرق فيه إلى تداعيات إسرائيل النووية على منطقة الشرق الأوسط، وذكر موقف إسرائيل من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومظاهر عدم التزام إسرائيل بقواعد منظومة منع الانتشار النووي، وأيضا صعوبة إقامة منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية في ظل امتلاك إسرائيل للسلاح النووي رغم سياسة الغموض والسرية المحيطة به .

صعوبات الدراسة

- ✓ ضغط الزمن، حيث أن الزمن كان محدودا ولم يسمح بالتوسع في البحث.
- ✓ قلة المراجع التي تناولت الموضوع وندرتها وصعوبة الحصول على دراسات دقيقة تتناول جميع المتغيرات البحثية الخاصة بسياسات الغموض في تطوير برامج نووية.

الفصل الأول

إطار مفاهيمي للدراسة

كان اكتشاف الانشطار النووي ببرلين في أواخر 1938 إيذانا بمولد الثورة النووية، حيث اتجهت الدول إلي اكتساب هذه الطاقة لأهميتها الكبرى إذا ما استخدمت في الجانب السلمي لها ، لكن سارعت العديد من الدول إلى تحويل هذا النوع من الطاقة لاستخدامه في المجال العسكري ، وهذا الوضع وسع من مجال الخوف من انتشار هذه الأسلحة ، وهو ما حتم وضع ضوابط وقوانين تحكم هذا الانتشار .

وفي هذا الفصل سندرس مفهوم الطاقة النووية واستخداماتها بين الجانبين السلمي والعسكري واليات وأهداف منظومة منع الانتشار النووي وجهودها في الحد من التسلح النووي .

المبحث الأول: الطاقة النووية _ دراسة مفاهمية

يعتبر ظهور الأسلحة النووية بعد الحرب العالمية الثانية متغيرا جديدا لميلاد فترة دولية جديدة أساسها التنافس الاستراتيجي بين الدول نظرا لقيمة هذه الأسلحة الجديدة في صياغة استراتيجيات وأهداف الدول على المستويين الإقليمي والدولي والاستفادة من مزايا الطاقة النووية في خدمة أهدافها الوطنية .

المطلب الأول: التعريف بمكونات الطاقة النووية

بدا الاهتمام بأبحاث الطاقة النووية كمصدر رئيسي للاقتصاد و السياسات المدنية للدول منذ بدايات القرن العشرين، خاصة خلال عام 1931 عندما تبنى اللورد البريطاني ريثرفورد Rutherford مبدأ ضرورة دراسة كيفية استخلاص الطاقة المخزونة في نواة الذرة واستعمالها على أساس اعتبارها بديلا للنفط، بحيث شكل ذلك نقطة تحول كبيرة أدت إلى تغير المفاهيم والمقولات العلمية والبحثية في حقل الدراسات النووية، خصوصا مع اكتشاف ذرات اليورانيوم المخصب عام 1939. [1]

استمر البحث العلمي في ميدان الذرة وانشطارها حتى تمكن العالم البريطاني " ارنسترادفورد " من تحويل عنصر النيتروجين إلى عنصر أثقل منه وهو الأكسجين. [2]

وفي 1942 نجح العالم البريطاني فارمي Fermi في الوصول إلى أولى سلسلة تفاعلات نووية متواصلة، وذلك في جامعة (شيكاغو) حيث تم توجيه الطاقة النووية لأغراض عسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، وتجسدت ذلك في تفجير أول قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناغازاكي في أوت 1945، والتي أودت بحياة أكثر من 130000 شخص ودمار 90٪ من المدينتين نظرا للقوة التدميرية الهائلة التي تملكها هذه القنابل ليعقبها بعد ذلك سباق تسلح نووي

---

(1) _____ ، **" السياسة النووية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط "**. من الموقع الإلكتروني : http:// www.arabarmy.com تاريخ النشر : 16/ 03 / 2008 .

(2) حامد عطية ممدوح ، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين** . الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 2004 ، ص 07 .

عسكري بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية،[1] لتدخل القوتان العظيمتان في مسار سباق للتسليح ليس فقط في مجال القوات التقليدية بل والإستراتيجية وأنظمة الصواريخ النووية .[2]

هذا الاكتشاف المهم لليورانيوم المخصب لم يكتسب أهمية لكونه ينتج طاقة نووية هائلة بل كانت أهميته نابعة من استجلاب النيترونات خلال عملية الإخصاب لنواة اليورانيوم، حيث كان اكتشاف الانشطار النووي في برلين أواخر 1938 إيذانا بمولد الثورة النووية في الفترة 1938 إلى 1945 وهي ثورة علمية وتكنولوجيا هائلة غيرت وجه العالم وحددت ولا تزال توجهاته الإستراتيجية والعسكرية .[3]

أ / مفهوم اليورانيوم :

اكتشف اليورانيوم أول مرة في حالة أكسيد على يد " كلابروث Klabrut " عام 1789 وأعطي هذا الاسم تيمنا باسم الكوكب أورانوس (Uranus) الذي اكتشفه هرشل قبل ذلك عام 1781، تبلغ كثافته (19.01/غ/سم3) وهو أثقل من الرصاص بنحو 65٪، وعندما يقسم يمكن أن تتفاعل مع الماء البارد أو مع الهواء ليصبح مغطى بطبقة من الأكسيد، يستخرج المعدن من فلزاته ويحول كيمائيا إلى أكاسيد أو إلى أية أشكال كيميائية أخرى تستخدم في الصناعة .[4]

تحتوي القشرة الأرضية على كمية كبيرة من اليورانيوم (تساوي تقريبا كمية الرصاص) حيث تقدر ب (3.5) مليون طن، ويكون مبعثرا في جميع الدول، ولكن يتوافر في بعض الدول بنسب اكبر مثل: كندا، جنوب أفريقيا استراليا، حيث تحتوي الدول الثلاث السابقة على 50٪ من الاحتياطات العالمية.[5]

---

(1) بكتاش فوزي، **سياسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للرقابة على الانتشار النووي** . (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية تخصص : دراسات أمنية وإستراتيجية) جامعة جيجل ، 2015 ، ص 11.

(2) أمين شلبي ، **نظرات في العلاقات الدولية** . عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة ، القاهرة ، 2008 ، ص 34 .

(3) زينب عبد العظيم محمد ، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين** . مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص 19.

(4) محمود حمو ليلا ، اليورانيوم وتخصيبه، **مجلة عالم الذرة** ، العدد 106 ، تشرين الثاني ،2006 ، ص 55 .

(5) إسماعيل شعبان وآخرون،" الطاقة النووية وأثرها على اقتصاديات الدول". **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 31، العدد 1، جانفي، 2009، ص 4 .

ب / درجات تخصيب اليورانيوم :

يخصب اليورانيوم إلى درجات مختلفة تصنف حسب درجات التخصيب، ومنه تتنوع مظاهر التخصيب والتي تحدد من خلالها طبيعة البرامج النووية للدول وأهداف سياسات الدول النووية مدنية كانت أم عسكرية، وذلك كما يلي :

- **اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) Highly Enriched Uranium**

يعد اليورانيوم عالي التخصيب إذا تجاوز فيه تركيز اليورانيوم -235 أو اليورانيوم -233 النسبة 20٪ ويكون محتوى اليورانيوم للأغراض العسكرية من اليورانيوم -235 ما مقداره 85٪ وهو المقدار المستخدم لمرتبة السلاح .

- **اليورانيوم المخفض التخصيب (LEU) Low-Enriched Uranium**

وهو اليورانيوم الذي يحوي اقل من 20٪ من اليورانيوم -235 و يكفي على سبيل المثال للاستخدام في مفاعلات الماء الخفيف Light water reator (LWR) التجارية (التي هي الأكثر انتشارا بين مفاعلات القدرة الكهربائية النووية في العالم)، في حيث يكون تخصيب اليورانيوم الجديد في مفاعلات البحث عادة في حدود 12٪ إلى 19.95٪ ودرجة التخصيب الأخيرة هذه تستخدم لليورانيوم المستخدم وقودا للإحلال محل الوقود العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب .[1]

- **اليورانيوم الطفيف التخصيب (SEU) Slightly Enriched Uranium**

ويقصد به اليورانيوم الذي يقع فيه تركيز اليورانيوم -235 بين الحدين 0.9٪ و 2٪ وهي مرتبة جديدة في التخصيب تستخدم للحلول محل اليورانيوم الطبيعي (NU) Natural uranium في بعض مفاعلات الماء الثقيل مثل : مفاعل Candy الكندي .

- **اليورانيوم المعاد استخدامه (RU) Recovered Uranium**

يمكن أن يعد هذا النوع ضربا من اليورانيوم الطفيف التخصيب (SEU) لأنه يستخدم في دورة الوقود التي تقوم على الوقود المسترجع في مفاعلات الماء

[1] محمود حمو ليلا ، مرجع سابق، ص 60.

الخفيف(LWR)، فالوقود المستهلك في المفاعلات يحتوي عادة على اليورانيوم - 235 أكثر مما يحتويه اليورانيوم الطبيعي منه ولذلك يمكن أن يستخدم لتزويد المفاعلات التي تستخدم الوقود الطبيعي عادة كوقود .[1]

ويعد اليورانيوم المحتوى على أية زيادة في تركيز اليورانيوم -235 مؤشرا حاسما في كل من مجالي توليد الطاقة الكهربائية النووية والتسليح النووي العسكري، وتسعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مراقبة وإدارة التزود بهذا اليورانيوم المخصب ومراقبة كافة العمليات التي يخضع لها، وهي تبذل جهودا مكثفة للتأكد من سلامة وأمان توليد الكهرباء من الطاقة النووية *، واضعة نصب عينيها منع انتشار الأسلحة النووية في البلدان غير النووية .

ب / المفاعلات النووية

يحتوي المفاعل النووي على قلب من المادة للانشطار(الوقود) يتم داخله إنتاج الطاقة من خلال التحكم في تفاعل متسلسل منضبط، وتختلف المادة الانشطارية المستخدمة وفقا لطراز المفاعل لكنها يمكن أن تكون اليورانيوم الطبيعي (الذي يحتوي ما نسبته0.7٪ من اليورانيوم U-235 القابل للانشطار .[2]

- **أنواع المفاعلات النووية**

توجد حاليا أربعة أنواع من المفاعلات النووية :

- ✓ المفاعلات العاملة بالماء الخفيف (LWRS).
- ✓ المفاعلات العاملة بالماء الثقيل (HWRS).
- ✓ المفاعلات المبردة بالغاز (GCRC) أو (MAGNOX).
- ✓ مفاعلات الغاز عالية الحرارة (FBRS).

---

[1] محمود حمو ليلا ، مرجع سابق ، ص 60 .

***الطاقة النووية** : هي الطاقة التي تربط بين مكونات النواة (البروتونات والنيترونات) وهي الطاقة التي تنطلق أثناء انشطار نويات الذرة ، وهي تشكل (20 %) من مجموع الطاقة المولدة بالعالم ، وينظر العلماء إلى الطاقة النووية بوصفها مصدرا حقيقيا لاينضب للطاقة .مأخوذة من المرجع : إسماعيل شعبان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 4 .

[2] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** . تر : مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2004 ، ص 712.

2 / مفهوم السلاح النووي

السلاح النووي عبارة عن سلاح يعتمد في قوته التدميرية على عملية الانشطار النووي *، ونتيجة لعملية الانشطار هذه تكون قوة انفجار قنبلة صغيرة اكبر بكثير من قوة انفجار أضخم القنابل التقليدية، حيث أنه بإمكان قنبلة نووية واحدة تدمير أو إلحاق أضرار فادحة بمدينة بكاملها ، وهي تعتمد في قوتها التدميرية على عملية الانشطار النووي أو الاندماج النووي، وهذه الأسلحة تحتاج إلى إمكانيات خاصة ووجود مفاعلات نووية ذات قدرات لا تستطيع أي دولة الحصول عليها، كما أن هناك صعوبات في الحصول على النظائر المشعة المستخدمة في صنع مثل هذه الأسلحة النووية .[1]

هذا و فجرت أول قنبلة نووية للاختبار في مطلع سنة 1945 في منطقة تدعى " صحراء ألاموغوردو Alamogordo " تقع في ولاية نيومكسيكو " New. Mexico " بالو.م.أ [2]

بعد الضربة النووية على " هيروشيما وناجازاكي " والتي كانت أول مرة استعملت فيها القنبلة الذرية في تاريخ العلاقات الدولية و حتى الوقت الحاضر، وقع ما يقارب 2000 انفجار نووي كانت بمجملها انفجارات تجريبية واختبارات قامت الدول السبع التي أعلنت امتلاكها للأسلحة النووية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا)،المملكة المتحدة، فرنسا، الصين،باكستان والهند وهناك عدد من الدول التي قد تمتلك أسلحة نووية أو قدرات نووية مشهورة ولم تعلن عن ذلك مثل : إسرائيل،كوريا الشمالية و أوكرانيا .[3]

ويمكن تصنيف الأسلحة النووية إلى ثلاث أصناف رئيسية هي:

---

[1] عبد الهادي مصباح، **الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب**. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 23.

[2] عامر مصباح، **المدخل إلى العلاقات الدولية**. دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 15.

* **الانشطار النووي :** هو عملية انشطار نواة ذرة عنصر ما إلى قسمين أو أكثر ، وبهذه العملية تتحول مادة معينة إلى مواد أخرى وينتج من عملية الانشطار هذه نيترونات وفوتونات عالية الطاقة بالأخص أشعة غاما ، ودقائق نووية مثل جسيمات الغاز وأشعة بيتا، يؤدي انشطار العناصر الثقيلة إلى توليد كميات هائلة من الطاقة الحرارية والإشعاعية : مأخوذ من المرجع جوزيف أم سيراكوسا، **الأسلحة النووية**. (تر : محمد فتحي خيضر)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2015 .

[3] ميتكس هدى وعابدين السيد صدقي، **قضايا الأمن في آسيا**. مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2004، ص 154.

➢ الأسلحة النووية الانشطارية Fission weapons

وتشمل الأنواع الفرعية ، قنابل الكتلة الحرجة Critical Mass، قنابل المواد المخصبة Enriched Materials، الأسلحة الإشعاعية والتي يتم تصنيعها بأنواعها المختلفة من النواتج الانشطارية التي يتم فصلها من الوقود النووي الذي تم استخدامه في المفاعلات النووية، أو من المواد التي يتم تنشيطها إشعاعيا باستخدام المعجلات الجسيمية أو المفاعلات النووية ذات الفيض النيوتروني العالي.[1]

➢ القنابل النووية الاندماجية Fusion weapons

ومن أهم أنواعها : القنابل الهيدروجينية Hydrogene bomb التي تعرف أيضا بالقنابل النووية الحرارية [2] ، والتي تعتمد فكرتها الأساسية علي الاندماج النووي لعنصر الديوتيريوم وهو إحدى نظائر عنصر الهيدروجين مع عنصر التريتيوم ،[3] وهي تكون اقوي بكثير من القنبلة الذرية وذلك لان انشطار خليط الديوتيريوم و التريتيوم من الممكن أن ينتج كمية من الطاقة تعادل ثلاث أضعاف ما ينتج ما ينتج من انشطار نفس الوزن من اليورانيوم و البلوتونيوم . [4]

➢ الأسلحة النووية التجميعية Combination Methods

وتشمل الأنواع الفرعية، القنابل ذات الانشطار المصوب . Guntupe fission weapons، قنابل الانشطار ذات الانضغاط الداخلي Implosion Méthode . [5]

وتنقسم الأسلحة النووية إلى ثلاثة أنواع من حيث مداها :

- ✓ **الأسلحة النووية الإستراتيجية:** وهي تلك الأسلحة ذات المدى البعيد (عابرة للقارات).
- ✓ **الأسلحة النووية التكتيكية**: وهي تلك الأسلحة التي يكون مداها ضمن عدة أميال إلى بضع مئات من الأميال.

---

(1) رياض مصطفى مجاهد، **الأسلحة النووية والعسكرية الأخرى المستخدمة للإشعاعات النووية**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 300 .

(2) بودالي يوسف، الطموحات **النووية الإيرانية: بين حتميات القوة ومقتضيات الشرعية الدولية** . (مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : دراسات أمنية وإستراتيجية)، جامعة جيجل، 2015، ص 7 .

(3) محمد زكي عويس، **أسلحة الدمار الشامل**. دار العين للنشر ، القاهرة، 2003 ، ص 44 .

(4) بيتر كودوين، **حقائق عن الحرب النووية** .(تر : عائدة عبود رضا)، دار القادسية، بغداد، 1985، ص 22 .

(5) بودالي يوسف، مرجع سابق ، ص 7 .

- ✓ **الأسلحة النووية الميدانية:** وهو سلاح ذو مدى متوسط بين السلاحين السابقين.[1]

إن القاذفات والصواريخ النووية هي مجرد منصات أو وسائل لنقل الرأس النووي ورغم محورية هذه الأسلحة الثلاثة في بنية السلاح النووي إلا أن الجزء الأهم منها هو الرأس النووي .[2]

المطلب الثاني: الطاقة النووية بين الاستخدامات السلمية والعسكرية

يعد امتلاك الطاقة من القضايا التي تشغل جزءا كبيرا من دائرة اهتمام الدول، حيث ومنذ بداية القرن العشرين تسارعت وتيرة استهلاك الطاقة وأدى ذلك إلى تسارع في الأبحاث والاكتشافات والتكنولوجيا العلمية التي باتت تقدم للمجتمع البشري أكثر من مجتمع طاقوي جديد، فظهر تباين كبير بما يخص الطاقة ومصادرها المتجددة إلى حد الاعتماد على الطاقة الذرية لتلبية الحاجات الاستهلاكية .

1/ الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

إن المزايا الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها الطاقة النووية مقارنة بغيرها من مصادر الطاقة الأخرى تقف وراء السعي المحموم من طرف الدول الذي يصل درجة الاستعداد لخوض الحروب في بعض الحالات ففي سبيل بناء المفاعلات النووية والاستفادة من شتى المجالات الاقتصادية والتنموية .

حيث بدأت البشرية بداية سيئة مع استخدام الطاقة النووية، حيث اكتسبت شهرتها الأولى عقب إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتي هيروشيما وناجازاكي على اليابان عام 1945 مما أعطى انطباعا سلبيا سيئا ومخيفا لدى الكثيرين عن الطاقة النووية في استخداماتها العسكرية والسلمية، ولكن بعد مرور اقل من 10 سنوات من تلك البداية السيئة للطاقة النووية بدأ الاستخدام الفعال في توليد الكهرباء

---

(1) منيب الساكت، **أسلحة الدمار الشامل : الكيماوية، البيولوجية، النووية**. دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 101 .

(2) عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 86 .

من المحطات النووية على نطاق واسع، وعلى مدى ما يقارب من نصف قرن تم بناء وتشغيل أكثر من 500 مفاعل نووي لتوليد الطاقة [1].

واهتمام الدول بالطاقة النووية السلمية منشأه ذلك هو نظرة التوجس إلى المصدرين الآخرين وهما النفط والغاز اللذان ينظر إليهما على أنهما مصدران قابلان للنضوب، وبالتالي أضحى الاعتماد عليهما أمرا مشوبا بالحذر، مما دفع إلى اعتبار الطاقة النووية السلمية خيارا مهما وبديلا يمكن الاستعاضة به وتخفيف الاعتماد على النفط والغاز، في ظل ما يتعرض له النفط من عدم الاستقرار في الأسعار التي ترتبط بالتطورات السياسية والاقتصادية العالمية . [2]

ومع تطور تقنيات المفاعلات النووية في أوائل الخمسينيات لقيت الطاقة النووية ترحيبا باعتبارها الحل البديل لمشكلات الطاقة في العالم، ويرى المؤيدون لاستغلال الطاقة النووية أن التقدم العلمي والتكنولوجي وارتفاع مستوى معيشة الشعوب سيفرض على الدول أن تبحث عن مصادر جديدة للطاقة وهو ما تسعى الدول لأجله.[3]

وقد وصلت نسبة مشاركة الطاقة النووية إلى الطاقة المنتجة من مصادر أخرى إلى أكثر من 70٪ في بعض الدول مثل فرنسا وقد استطاعت بعض الدول النامية كالهند وباكستان تطوير برامجها النووية وبناء مفاعلاتها الذاتية دون معونة خارجية، كما استطاعت كوريا الشمالية وهي دولة محدودة الإمكانيات أن تبني مفاعلا نوويا لأغراض توليد الكهرباء وإنتاج البلوتونيوم وتصنيع الأسلحة النووية باستخدام وقودها الذاتي .[4]

وتستخدم الطاقة النووية في العديد من المجالات إذ بالإضافة إلى توليد الكهرباء فإنها أيضا تستخدم في بحوث الأرض والفضاء والعلوم الطبية ومكافحة التصحر وتحلية المياه من اجل سد الفجوة الكبيرة في موارد المياه العذبة، كما تستخدم الطاقة النووية في مجال العلاج والتشخيص لبعض الأمراض ولا يقتصر الأمر على ذلك فقد طورت الطاقة النووية العلوم والتكنولوجيا وأسهمت في تطوير

---

[1] إسماعيل شعبان وآخرون، مرجع سابق، ص 3 .

[2] ـــ، **" الطاقة النووية ---- فوائد ومخاطر "** ، من الموقع الإلكتروني: www.alwatan.com ://http ، تاريخ النشر : 21 /09/ 2012 .

[3] ممدوح فتحي عبد الصبور،" الطاقة النووية ... وإنتاج الطاقة" ، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية** . العدد 22 ، جانفي 2002، ص 61 .

[4] عبد القادر رزيق المخادمي، **سباق التسلح الدولي** . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 156.

الالكترونيات المتقدمة والحاسبات الآلية ومهدت لعصر التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية . [1]

2 / الاستخدامات العسكرية للطاقة النووية

ازدادت مساعي القوى الصاعدة نحو امتلاك القوة النووية باعتبارها إحدى الأدوات الإستراتيجية التي تستخدمها الدولة في سياستها الخارجية على نحو يضفي شرعية عليها، كما تمثل طريقا مختصرا لكي تصبح الدولة قوة عسكرية من دون استنزاف اقتصادي فقي الوقت الذي يكلف فيه برنامج الأسلحة النووية المليارات، فإن تحديث القوات التقليدية يكلف أضعاف ذلك . [2]

إن عسكرة الطاقة النووية الانشطارية ناتج إما بدافع السيطرة أو بدافع الخوف أو كلاهما، و يمكن ملاحظة الدول الكبرى أنها امتنعت من استعمال هذا السلاح منذ تجريبه في نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن ذلك لم يمنعها من تطوير الأسلحة النووية ووسائل إيصالها إلى أهدافها المحتملة من خلال الصواريخ العابرة للقارات أو تطوير الغواصات العاملة بالطاقة النووية والتي يصعب رصدها أو تحديدها بسبب حركتها الدائمة وإمكانية تخفيها، وان تطوير الأسلحة الهيدروجينية قد حصلت بعد الحرب العالمية الثانية وهي اشد فتكا من نظيرتها الانشطارية وقد تمكنت كلتا الدولتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا إلى تخزين أسلحة نووية ما يمكنها من إحراق العالم لعديد من المرات. [3]

حيث يتم استخدام الطاقة النووية في تسيير السفن والغواصات الحربية وكاسحات الجليد، حيث إن المحركات التي تعمل بالطاقة النووية تصاعد الغواصات على البقاء تحت سطح الماء لمدة طويلة قد تصل عدة شهور، والقيام برحلات طويلة حول العالم دون الحاجة إلى اللجوء إلى الموانئ للتزود بالوقود، كما يدخل الاستخدام العسكري في صناعة القنابل النووية والهيدروجينية المدمرة، والتي تمثل اشد الأسلحة فتكا وتدميرا .[4]

---

[1] رانيا طاهر، سياسات الانتشار النووي، دراسة في المحددات والأطر القانونية. **المركز الدبلوماسي**، الدوحة، نوفمبر 2014، ص 13.

[2] سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**. دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 164 .

[3] نوران طالب وشاش، **العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية**.(رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2009 ، ص 56 .

[4] إسماعيل شعبان وآخرون، **مرجع سابق** ، ص 09 .

بالإضافة إلى هذه الامتيازات تعمل القدرات النووية على تعزيز المكانة الإقليمية وتحسين مركز الدولة في النظام الدولي نظرا لأهمية الدلالات التي تدعم هوية الدولة وتكرس مكانتها عالميا أو إقليميا ومثال ذلك سعي فرنسا لامتلاك الأسلحة لنيل مكانة مرموقة بين الدول الكبرى.

المبحث الثاني : آليات وأهداف منظومة منع الانتشار النووي في ضوء التحديات الإستراتيجية الراهنة

تحتل قضية حيازة وانتشار الأسلحة النووية بؤرة الاهتمام العالمي لارتباطها الوثيق بالأمن والسلم الدوليين، وهي من أهم القضايا التي أثارت اهتماما سياسيا و اقتصاديا و إعلاميا على المستوى الشعبي والإقليمي والدولي، حيث بات الخوف من الدمار النووي على رأس المخاوف التي تتعلق بإنسان العصر الحديث منذ تفجير أول قنبلة ذرية في العالم فوق هيروشيما، فقد أدرك العالم حينذاك قدوم عصر جديد من الرعب الذي يصعب السيطرة عليه ، فلأول مرة في تاريخ البشرية يظهر هذا السلاح الذي يحصد ألاف الأرواح بضربة واحدة، وتمتد آثاره المدمرة عبر الزمان والمكان .

المطلب الأول : جهود منع الانتشار النووي بين الآليات السياسية والقانونية

1/ تعريف الانتشار النووي

وهو مصطلح يعبر عن ازدياد عدد الدول القادرة تكنولوجيا على إنتاج الأسلحة النووية، الأمر الذي أثار مشكلة السيطرة على ما من شانه تهديد مستقبل البشرية [1] ، حيث يقصد به انتشار تلك التقنيات والمعارف المتعلقة بإنتاج الأسلحة النووية بين دول غير مالكة لهذه الأسلحة بشكل فعلي، وينطبق هذا التعريف على دول العالم باستثناء دول النادي النووي . [2]

ويتفق اغلب الخبراء الاستراتجيين على اعتبار الانتشار النووي مجموعة من الجهود التي تبذلها الدول في إطار السعي لتطوير الأسلحة النووية أو الحصول على تكنولوجيات صنعها، وهي من الظواهر الدولية التي تطورت بعد ان تمكن الاتحاد السوفيتي من اللحاق بالولايات المتحدة في مجال صناعة الأسلحة النووية.

---

[1] عبد الوهاب ألكيالي، **الموسوعة السياسية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.س.ن). ص 245 .

[2] كارلتون ستوبير، **الأمن النووي**. تر : مركز الدراسات والبحوث،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007 ، ص 19 .

ومصطلح الانتشار النووي مفهوم مزدوج، لأنه ينقسم إلى نوعين وهما الانتشار العمودي الرأسي والانتشار الأفقي ويعرفان كما يلي :

- **الانتشار العمودي (الرأسي)**

ويقصد بها زيادة المخازن الخاصة بالأسلحة النووية لدى الدول النووية الرسمية المالكة لها أصلا، أي المعترف بها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والتي اجرت تجارب نووية قبل 1 جانفي 1967، وهي نفسها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين) .

- **الانتشار الأفقي**

ويقصد به انتشار الأسلحة النووية لدى دول جديدة غير نووية، اي غير معترف بامتلاكها أسلحة نووية مقارنة بالقوى النووية الخمس، على غرار الهند وباكستان وكوريا الشمالية وجنوب إفريقيا سابقا، ناهيك عن الحديث عن قدرة كيانات أخرى (جماعات منظمة، تنظيمات إرهابية، أفراد...الخ) الوصول لهذه التكنولوجية .

2/ الجهود الدولية في مجال منع الانتشار النووي

بدأت محاولات نزع السلاح النووي في أعقاب تكوين هيئة الأمم المتحدة، عندما أصدرت الجمعية العامة قرارا في أول دوراتها اعترفت فيه بالحاجة إلى إقامة قواعد عامة لتنظيم التسلح وتلا ذلك تكوين لجنة الطاقة الذرية في عام 1946 ، ولجنة الأسلحة التقليدية عام 1947 غير أن كلتا اللجنتين لم توفقا في تحقيق الهدف الموكل إليهما .

في الفترة الممتدة ما بين 1945 و 1950 كانت الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي الدولتين الوحيدتين المحتكرتين للسلاح النووي، إلا انه ابتدءا من 1950 انتقل هذا السلاح إلى دول أخرى، حيث تحصلت بريطانيا عليه من سنة 1952 ثم فرنسا سنة 1960 وأخيرا الصين سنة 1967، فارتفع عدد الدول المالكة للسلاح من

دولتين إلى خمس دول، دفعت بالقوتين العظمتين إلى التفكير في سبل منع الانتشار.

منذ بداية الستينات، ظهرت عدة مشاريع ثنائية للحد من الانتشار النووي، حيث التحقت بريطانيا بهذه الفكرة في إطار تحالفها مع الولايات المتحدة وتوافق نظرتها فيما يخص مسألة الحد من الانتشار النووي مع نظرتها الأمنية إذ كانت ترى منذ البداية أن دور السلاح النووي يكمن في تجنب استعماله ومراقبة انتشاره

وتعبير " مكافحة الانتشار " جاء اقتراحه في 1993 ليعبر عن مجموع الجهود المبذولة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية في مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعود أولى الجهود المبذولة في سبيل محاربة الأسلحة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، فقد دعا أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة (جانفى/ كانون الثاني 1946) إلى مراقبة دولية من اجل التحكم في" أسلحة الدمار الشامل".[1]

حيث تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بما عرف بمشروع باروخ* للأسلحة الذرية و قدمته إلى الأمم المتحدة ويتضمن تدويل الأنشطة النووية ووضعها تحت إدارة دولية، إلا أن الاتحاد السوفيتي عارض المشروع وأعلن أن تسوية أمور نزع السلاح يجب أن تتم في إطار مفاوضات عامة كنزع السلاح، وكان الاتحاد السوفيتي بذلك يريد كسر احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح الذري .[2]

وفي سنة 1953 قدم إيزنهاور مخطط atoms for Peace " ذرات من اجل السلام " الذي اقترح فيه تعاونا دوليا واسعا في مجال الطاقة النووية في مقابل مراقبة من قبل الأمم المتحدة، هذه المبادرة هي التي ستنبثق عنها الوكالة الدولية للطاقة النووية في 1957، وفي السنة نفسها اقترحت الدول الغربية على الأمم المتحدة منع انتقال التكنولوجية النووية بين الدول التي تمتلك هده التكنولوجيا

*برنارد باروخ (1870- 1965) : رجل أعمال سياسي أمريكي، عين سنة 1946م ممثل الو.م.أ لدى لجنة الطاقة التابعة للأمم المتحدة .

[1] برونو تيتري، **السلاح النووي بين الردع والخطر**. (تر : عبد القادر الإدريسي)، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 150.

[2] عبد الوهاب لوصيف، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني**. (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : إدارة دولية)، جامعة باتنة، 2013، ص 15 .

والـدول التـي لا تمتلكهـا، وفـي 1961 اتخـذت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بالإجمـاع قـرارا يقتضـي عقـد اتفاقيـة دوليـة لمنـع انتشـار السـلاح النـووي وهـو مـا سيفضـي فـي آخر المطاف إلى إبرام معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في 1957 .[1]

وفـي أفريـل 1958 قـررت الحكومـة السـوفيتية وقـف التجـارب النوويـة مـن جانـب واحـد ودعـت الـدول الغربيـة للاسـتجابة المماثلـة محتفظـة بحـق اسـتئناف التجـارب فـي حالـة عـدم توقيـف الـدول الغربيـة لتجاربهـا، وذلـك مـا كـان عليـه الوضـع حتمـا، واثـر ذلـك تقـدمت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بمقترحـات جديـدة وتـم تبـادل الرسـائل بـين " إيزنهـاور" و" خروشـوف" حيـث تـم اتفـاق علـى عقـد مـؤتمر خبـراء مـن 8 بلـدان وهـي الاتحـاد السـوفيتي، بولنـدا، تشيكوسـلوفاكيا، رومانيـا، فرنسـا، كنـدا، بريطانيـا، الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وتـم ذلـك فـي الفتـرة الممتـدة مـن 1 جويليـة الـى21 أوت 1958، خلـص فيـه الخبـراء إلـى إنشـاء مراقبـة فعالـة لكشـف وتعيـين التفجيـرات النوويـة بمـا فـي ذلـك التفجيـرات المنخفضـة القـوة والكشـف عـن أي انتهـاك لوقـف التجـارب النووية .

توقفـت أعمـال المـؤتمر بحلـول عـام 1961 اثـر سـوء العلاقـات السياسـية بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيـا مـن جهـة والاتحـاد السـوفيتي مـن جهـة أخـرى وقـرر الاتحـاد السـوفيتي اسـتئناف التجـارب النوويـة فـي 30 أوت 1961، وفـي سـبتمبر 1961 اقترحـت كـل مـن بريطانيـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة وقـف كـل التجـارب النوويـة، دون مراقبـة دوليـة، ولكـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي غضـون أسـبوع من ذلك قامت بتجارب نووية في باطن الأرض والجو.

وفـي 15 جويليـة 1963 أعلـن الاتحـاد السـوفيتي، الولايـات المتحـدة وبريطانيـا إجـراء محادثـات حـول خطـر التجـارب النوويـة، أكـد الاتحـاد السـوفيتي أن عمليـات التفتـيش فـي الموقـع يجعـل الخطـر الشـامل للتجـارب النوويـة أمـر غيـر ممكـن وبالتـالي فهـو مسـتعد لتوقيـع معاهـد التجـارب فـي الأواسـط البيئيـة الـثلاث (الجـو، الفضـاء الخـارجي، تحـت سـطح المـاء) وقـد بـدأت المفاوضـات الثلاثيـة فـي موسـكو فـي 15 جويليـة 1963 وانتهـت فـي 25 مـن نفـس الشـهر، ووقعـت المعاهـدة النوويـة فـي الجـو،

[1] برونو تيتري، **نفس المرجع السابق** ، ص 150.

الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء في 5 أوت 1963 ودخلت حيز النفاذ في 10 أكتوبر 1963 .[1]

3 / الأطر التنظيمية والتشريعية الحاكمة للانتشار النووي

تتمثل هذه الأطر تنظيميا في " الوكالة الدولية للطاقة الذرية "، وتشريعيا في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية 1968 وبروتوكولها الإضافي الصادر عام 1967 وبعض المنظمات على سبيل الذكر لا الحصر .

أولا : الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)

International Atomic Energy Agency

أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بناء على اقتراح تقدم به الرئيس الأمريكي إيزنهاور أثناء خطابه أمام الجمعية العمة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1953 ، والذي أوصى بضرورة أن تشترك الدول المعنية بالتبرع بجزء من مخزونها من اليورانيوم والمواد الانشطارية الأخرى،أن تستمر في التبرع إلى وكالة وظيفتها الرئيسية إيجاد السبل التي تضمن استعمال المواد الانشطارية في الأغراض السلمية ن من اجل إسعاد البشرية، وفي ديسمبر1954 صدر قرار من الجمعية العامة بالإجماع بعنوان " الذرة من اجل السلام يقتضي بإنشاء " الوكالة الدولية للطاقة الذرية "، وفي عام 1956 عقد مؤتمر خاص لبحث النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي وضع موضع التنفيذ في جويلية 1957، وأصبحت الوكالة جهازا قائما معترفا به بعد إيداع وثائق التصديق على ميثاقها من جانب 18 دولة وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا .[2]

وكان واحد من الأهداف حينئذ هو بناء الثقة في آلية التحقق وكان يسعى للكشف عن أي انحراف أو استخدام غير مخول للمواد النووية والمعدات والمنشآت والمعلومات والمعرفة الخاضعة لنظام الضمانات ويشمل ذلك على ما يتم الحصول

---

[1] بكتاش فوزي، مرجع السابق، ص 50.

[2] رانية طاهر، مرجع سابق ، ص 20.

عليه من قبل أي دولة عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تلك المنظمة أو من خلال التعاون مع دول أخرى . [1]

ونظام الضمانات هو اتفاق على مجموعة من الإجراءات و التدابير الواجب الالتزام بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف الرقابة الفعالة على جميع ما يجري وسيجري في البلد العضو من نشاط نووي ويمكن هذا النظام الوكالة من التحقق من عدم تحريف المواد النووية اللازمة لذلك مستورة أو من إنتاج محلي .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت قد أعدت بروتوكولا إضافيا لاتفاق الضمانات في 1997/05/15 يتكون من مقدمة وملحقين و (18) قاعدة ويركز على أن من حق مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراقبة البرنامج النووي لكل دولة بصورة دقيقة ولهم الصلاحية في القيام بعمليات التفتيش بناءا على إشعار اقصر زمنيا يصل إلى حد ساعتين فقط . [2]

حيث انتقلنا من وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/66/REV2 التي تعتبر وثيقة الضمانات الأساسية إلى وثيقة الوكالة IRCIRC/153، والتي تتضمن ضمانات تمنحها الوكالة وتشمل كافة المواد والمرافق النووية المعلنة في دولة من الدول غير حائزة للأسلحة النووية، وتم وضع هذه الضمانات عام 1971 كجزء من معاهدة عدم الانتشار وتشمل الضمانات الشاملة، إعلانات البيانات التي تقدمها الدول إلى جانب عمليات التفتيش المخصص، التفتيش الروتيني والتفتيش الإرتيابي والتي تتولى الوكالة تنفيذها، وهذه الوثيقة تنطبق على جميع أطراف المعاهدة لتصل في النهاية إلى البروتوكول الإضافي النموذجي INFCIRC/540 . [3]

---

[1] جورج موراليس بدرازا، دفن أدوار جديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، **الوكالة الدولية للطاقة الذرية** . العدد 2-49، مارس 2008 ، ص 52.

[2] توفيق عبد الرحيم، **" السلاح النووي: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية "**.(ن.ب.ن)،(د.س.ن)، ص 37.

[3] محمد عبد السلام، إشكاليات رمادية أمام منع انتشار الأسلحة النووية. **السياسة الدولية**. العدد 180 ، أفريل 2010 ، ص 14.

أ / مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- العمل على استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية في المجالات الصحية والاقتصادية من اجل رفاه العالم والراحة الإنسانية.
- التأكد من المساعدة التي تقدمها أو تنظمها أو تشرف عليها الوكالة لا تشغل في الأغراض العسكرية.
- التعاون مع الوكالة المتخصصة المعنية من اجل وضع المعايير التي تكفل حماية الصحة العامة والحد من المخاطر المتعلقة سواء للأرواح أو الممتلكات. [1]
- تشجيع الدراسات والأبحاث وعقد الاجتماعات العلمية في مجال الطاقة النووية.
- التوسط لنقل الخبرات والمعونات الخاصة باستخدام الطاقة الذرية بين الدول .
- جمع المعلومات والبيانات الفنية للطاقة الذرية .
- الاهتمام بمشاكل تنجم عن استخدام الطاقة الذرية مثلا: مشكلة التسرب من الرواسب المشعة وحماية العاملين في المصانع الذرية.
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتوفير الأمن والوقاية الصحية من الأخطار النووية . [2]

ب / دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- بدلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية جهودا كبيرة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية تجسدت في الآتي :
- أصدرت القواعد واللوائح اللازمة لتداول النظائر المشعة في سنة 1958 .
- وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية القواعد والبيانات التي تتعلق بتداول المواد والعضلات الانشطارية دون إخطار وأشرفت على بعض الأبحاث الخاصة بالوثائق الصحية من الأخطار الإشعاعية .

---

[1] محمود كارم، أضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. **السياسة الدولية** ، العدد 120 ، أفريل 1995 ، ص 84.

[2] محمود خيري بنوتة، **القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية** .ط2، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1981، ص 259

طبقت الوكالة أحكاما وقواعد تضمن عدم استخدام مواد انشطارية وخدمات ومعدات ومنشآت وبيانات توفرها أو تشرف عليها في أغراض عسكرية.[1]

- اشترطت الوكالة الدولية في وضع القواعد والأحكام والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الدولية والمدنية عن الحوادث النووية الخاصة بمسؤولية تشغيل السفن النووية واتفاقية فيينا .
- تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدة مؤتمرات لإجراء أبحاث ودراسات لنشر المعلومات .
- تحرص وكالة الطاقة الذرية على عدم تحويل الاستعمال السلمي للطاقة النووية إلى استعمال عسكري و تطبيق نظام الضمانات.[2]

وتتركز أنشطة الوكالة أيضا على ثلاث دعائم ، فمن خلال عملها في مجال التحقق النووي والأمان والأمن النوويين والتكنولوجية النووية وتواصل الوكالة القيام بدور رئيس كحافز للتنمية المستدامة وكحجر زاوية للأمن والأمن الدوليين وللتحقق من عدم الانتشار النووي .[3]

وقد وجهت عدة انتقادات للوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث انه :

ومع تطور نظام الضمانات عبر المراحل التاريخية لكي يواكب الأحداث والتطورات العالمية إلى أن تم التوصل إلى وثيقة الضمانات الشاملة الملحقة بمعاهدة حظر الانتشار النووي التي تطبق على جميع الدول الموقعة على المعاهدة إلا أنها استثنت دول النادي النووي الخمس الكبرى بل إن الوكالة مارست ازدواجية المعايير تجاه الدول الغير نووية والتي لا تمتلك سلاحا نوويا،أما تلك التي تمتلك أسلحة دمار شامل نووية فلا تستطيع الوكالة أن تمارس عليها الاختصاصات المنوطة لها .

---

(1) وردية زايدي، **استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية**.(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع : القانون الدولي العام)،جامعة تيزي وزو، 2012، ص 122.

(2) نفس المرجع السابق، ص 122.

(3) ـــ، " الطريق إلى الأمام – الأعوام الأربعون القادمة"، **الوكالة الدولية للطاقة الذرية**. العدد 1-50، سبتمبر 2008، ص 9.

ولعل العراق وإيران مثالان ناطقان على هذه الحقيقة إذ فتحت منشآتها العسكرية أمام لجان التفتيش التابعة للوكالة بالإضافة إلي إجبار إيران على التوقيع على البروتوكول الإضافي والذي يسمح للوكالة الدولية بالتفتيش على جميع مواقعها النووية وفي أي وقت تشاء، بينما لم تخضع إسرائيل التي تبث بالفعل امتلاكها للسلاح النووي للتفتيش من قبل الوكالة الدولية التي أصبحت سيفا مسلطا على رقاب الدول غير النووية خدمة لمصالح وأهداف الدول النووية الكبرى، هذا بالإضافة إلى دول أخرى رفضت التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي وبالتالي لا تخضع للتفتيش مثل :الهند وباكستان وإسرائيل ومن ثم لم يستطع المجتمع الدولي منعها من إجراء تجارب والتي تتم من آن لآخر . [1]

ثانيا: معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT)

Non-Proliferation Treaty

كرست معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الواقع الدولي المتمثل في تمكن الدول المسيطرة من امتلاك السلاح النووي، وجعلت من الدول التي صنعت الأسلحة النووية الوحيدة الحائزة لها، وألزمتها بعدم نقل الأسلحة النووية لدول أخرى، واعتبار الاتفاقية عالمية تنظم مسالة ذات خطورة لذلك اتسمت إجراءاتها التنظيمية بالمرونة لتشجيع الدول للانضمام إليها.

1/ مضمون معاهدة حظر الانتشار النووي

تم إبرام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام 1968 ودخلت حيز التنفيذ عام 1970، بعد أن وقعت عليها 98 دولة في ذلك الحين [2]، واستمر تطبيقها لمدة 25 سنة وفق ما اتفق عليه أثناء المعاهدة وقد تم عقد مؤتمر تقييم ومراجعة المعاهدة إلى اجل غير سمى .[3]

---

[1] أنتوني كورد زمان، **القدرات العسكرية الإيرانية** . مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، 2007 ، ص ص 100 -101 .

[2] رانية طاهر، مرجع سابق، ص 22.

[3] جون بيلس وستيفن سميث، **عولمة السياسة الدولية** .تر : مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 739.

ولقد جاءت المعاهدة في ظروف صراعية مما جعلها تميز بين الدول النووية والغير نووية بالرغم من أن هذا التمييز كان مؤقتا، إلا انه استمر حتى نهاية الحرب الباردة. [1]

أما مضمون المعاهدة فيتمثل في تعهد الدول النووية بالامتناع عن نقل الأسلحة النووية أو غير النووية إلى طرف آخر وتمكينه من التحكم فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة [2]، ولكن يمكن للدول الغير نووية امتلاك تكنولوجيا النووية ولكن استخدامها في الأغراض السلمية فقط،على أن يجري التأكد عبر آليات سياسية وقانونية وفنية معينة من أن هذه الدول المتلقية للتقنية القانونية ستبقى غير مالكة للسلاح النووي.[3]

و تتكون المعاهدة من مجموعة من الالتزامات والتعهدات الملزمة قانونا والتي تكمل منها الأخرى بين الدول التي لا تمتلك السلاح النووي وتلك التي تمتلكه**[4]**، ويتم هذا بناء على اتفاقيات الضمانات النووية التي تعقدها الدول المعنية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.**[5]**

واهم بنود معاهدة منع الانتشار النووي البند الأول ويمنع بموجبه الدول النووية من نقل أسلحة نووية، والبند الثاني ويحظر بموجبه على الدول غير النووية القيام بأنشطة ذات طابع نووي والبند الرابع وبنص على حق الجميع غير القابل للجدل في الاستفادة من الطاقة النووية السلمية، وعلى التعهد بتسهيل التعاون المتبادل في هذا المجال، ثم البند السادس الذي تتعهد الأطراف جميعا بموجبه بمتابعة المفاوضات الرامية من جهة إلى وضع حد بلا إبطاء للسباق نحو التسلح

---

(1) صامويل هنتنغتن، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي** .تر : قلعت الشايب ، ط3، (د.د.ن)،(د.س.ن)، 1998، ص123 .

(2) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**. ط 4، المكتبة الأكاديمية،1984، ص 596.

(3) رانية طاهر، مرجع سابق، ص 22.

(4) فادي محمد ديب الشعيب، **استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي**. منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2013، ص 25 .

(5) دانييال روتشيلينو وفيليبا فيكز، المواجهة النووية الحقيقية : هل تهدد الولايات المتحدة الأمريكية شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 21، 2009، ص 17 .

والشروع في نزع السلاح النووي، ومن جهة ثانية إلى إبرام معاهدة لنزع السلاح النووي تكون عامة وشاملة .[1]

حيث جاءت هذه المعاهدة بالأساس لمنع الانتشار الأفقي للسلاح النووي خارج الدول الأعضاء في النادي النووي تمهيدا لنزع هذا السلاح فيما بعد كما تعد هذه المعاهدة أوسع المعاهدات عضوية بعد ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها دعامة نظام منع الانتشار النووي عالميا.[2]

وفي عام 1997 تم التصديق على البروتوكول الإضافي والذي يلزم من يوقع ويصادق عليه بعدة التزامات قانونية أهمها الخضوع للمراقبة والتفتيش من قبل خبراء الوكالة في أي وقت ودون جدول سابق أو دون إخطار مسبق كما يخول خبراء الوكالة حق مراقبة وتفتيش أي منشأة تثور الشكوك بصددها.[3]

2/ أهداف معاهدة حظر الانتشار النووي

من خلال ديباجة المعاهدة ونصوصها يتضح لنا أن الأهداف التي تسعى معاهدة حظر انتشار السلاح النووي إلى تحقيقها تتلخص في الآتي:

- حظر انتشار الأسلحة النووية إلى الدول غير المالكة لها، والتزام جميع الأطراف الموقعة على المعاهدة بمنع انتشار الأسلحة النووية وان يكون ذلك ضمن تطبيق مبادئ وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النشاط النووي السلمي.
- ضرورة الالتزام باستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بما في ذلك أي منتجات فرعية قد تحصل عليها الدول غي الحائزة للأسلحة النووية.[4]
- إلزام الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة بقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإبرام اتفاقات مع الوكالة بشأن المزايا التي

---

(1) برونوتيرتري، مرجع سابق، ص 153 .

(2) أحمد إبراهيم محمود، مؤتمر منع الانتشار النووي: الإشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل، **السياسة الدولية**. العدد 121، جويلية 1995، ص175.

(3) زينب عبد العظيم، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين** .مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص 30.

(4) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص175.

تقدم لها من الدول النووية أو التي تتوسط فيها الوكالة بهدف استخدام التكنولوجيا في الأغراض السلمية والعمل على نزع الأسلحة النووية تحت رقابة دولية فعالة ودقيقة ووقف سباق التسلح النووي في اقرب وقت ممكن [1].

3/ أهم الانتقادات التي وجهت لمعاهدة حظر الانتشار النووي (NPT)

إن هذه المعاهدة تعتبر اتفاق دولي في مجال نزع الأسلحة النووية فهي تعمل على منع انتشار هذه الأسلحة في نطاق محدود، وتدعم حق الدول غير النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتلزم الدول المتعاقدة بنظام ضمانات يمنع من تحويل الاستخدام السلمي للطاقة النووية إلى الاستخدام العسكري، وهي كباقي المعاهدات التي تمت في هذا المجال، خطوة أخرى مشجعة وعامل على استمرار مباحثات نزع السلاح .

إلا انه فقد وجهت عدة انتقادات لهذه المعاهدة :

- إن المعاهدة لم تحظر استخدام الأسلحة النووية وإنما عملت فقط على تأخير انتشار النووية. [2]
- إن المعاهدة لم تصحح الوضع القائم في حينه بل على العكس ساعدت على تكريس ذلك الوضع الخاطئ الذي يعطى " امتيازا نوويا " للدول الحائزة للأسلحة النووية وهي الو.م.أ، الصين، بريطانيا، فرنسا، روسيا .[3]
- لقد أثبتت هذه المعاهدة ومنذ نفاذها بأنها تدافع عن حقوق الكبار دون تحقيق مصالح الصغار واستطاع البعض كإسرائيل من تجاهلها وبناء قدرة نووية تهدد الدول المجاورة وذلك بمساعدة بعض من دول النادي النووي، كما أن نظام التفتيش والضمانات التي تنفذه الوكالة للطاقة الذرية للتحقق من الانصياع لبنود المعاهدة كان هشا واستطاعت بعض الدول تجاهله .[4]
- لم تتمكن معاهدة حظر الانتشار النووي وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة من تفكيك الترسانة النووية للولايات المتحدة وروسيا الفدرالية إلا بنسبة

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 175 .

[2] فادي محمد ديب الشعيب ، مرجع سابق ، ص 50 .

[3] مصطفي سلامة حسين، **نظرات في الحد من التسلح**. دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 8.

[4] توفيق عبد الرحيم منصور، مرجع سابق، ص 159.

النصف، الأمر الذي جعل العديد من الجهات تشكك في نية الدول الكبرى في التزاماتها تطبيقا للمعاهدة بنزع أسلحتها النووية .[1]

ثالثا :الجماعات الأوروبية للطاقة الذرية اليوراتوم

كان قيام منظمة اليوراتوم في اليوم الأول من يناير1958 خطوة في سبيل قيام الولايات المتحدة الأوروبية، كاتحاد فدرالي يربطه التعاون من اجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد كان قيام هذه المنظمة بالإضافة إلى عدة منظمات أخرى، نتيجة حدثين كبيرين أولهما الثورة الأوروبية، وثانيهما الثورة النووية، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية مرتبطة بالسوق الأوروبية المشتركة والجماعة الأوروبية للحديد والفحم، كونت صورة لأوروبا لها أبعاد جديدة، تتميز بوحدة هذه المنظمات الثلاث، وتحددها سياسة اقتصادية واحدة يحتمها وجود أجهزة مشتركة بينها .

ولقد اظهر اليوراتوم وجها جديدا للوحدة الأوروبية الخلاقة.إذ يعمل في مجال تطوير الصناعات الأوروبية النووية ،وهو عامل مهم يدعم الدعوة إلى هذه الوحدة كما يدعم السلام في أوروبا بل في العالم اجمع .

رابعا : الوكالة الأوروبية للطاقة النووية

أنشأت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي الوكالة الأوروبية للطاقة النووية في السابع عشر من ديسمبر عام 1957، وبذلك وضعت أساسا لتعاون سبع عشر دولة في غرب أوروبا في مجال الطاقة الذرية، وبعد ثلاث أيام اشتركت اثنتا عشر دولة منها في إنشاء الشركة الأوروبية للإنتاج الكيميائي للوقود الذري، وهي أولى المشروعات الدولية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، دخلت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي في مجال عمل جديد، وكان قيام الوكالة الأوروبية للطاقة النووية دليلا كافيا على نجاحها في هذا المجال.[2]

الدول الأعضاء فيها : ألمانيا الاتحادية، النمسا ،بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، ايرلندا، ايطاليا، لكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة،السويد، سويسرا وتركيا، حيث كانت هذه الدول باستثناء فرنسا والمملكة

---

(1) الحسان بوقنطار ، معاهدة منع الانتشار النووي وآلياتها واهم مشاكلها ، **مجلة المستقبل العربي** . العدد 404 ، أكتوبر 2012 ، ص 120 .

(2) محمد السعيد الدقاق، **المنظمات الدولية** . (د.د.ن) ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 203 .

المتحدة تعاني من تخلف في مجال التكنولوجيا النووية بسبب قلة المفاعلات والمنشآت اللازمة لصناعة الوقود النووي، وقلة عدد الفنيين والمختصين في هذا المجال، ولذا عملت هذه الدول على تنسيق جهودها وتوحيد إمكانياتها في مجال الأبحاث والصناعات النووية . [1]

أما ضوابط منع الانتشار الأخرى فنذكر منها :

- **اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة الإستراتيجية (سالت1)**

تم التوقيع علي هذه الاتفاقية في 29 ماي 1972 بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، وتنقسم هذه الاتفاقية إلى شقين الأول يعالج مسألة تقييد سباق الأسلحة الإستراتيجية الدفاعية ، بينما مسألة تقييد الأسلحة الإستراتيجية الهجومية فشكلت القسم الثاني منها .

وقد جمدت اتفاقية "سالت1" لمدة خمس سنوات العدد الإجمالي لقواعد إطلاق صواريخ ICBM ذات القواعد الأرضية الثابتة وحاملات الصواريخ البالستية علي الغواصات الحديثة .

- **اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة الإستراتيجية (سالت2)**

تم الاتفاق علي العناصر الأساسية لاتفاقية جديدة للحد من الأسلحة الإستراتيجية 1974 في بيان مشترك أصدرته قمة " قلاديقوستوك "في 1974 حول الأسلحة الهجومية الإستراتيجية، اتفق الطرفان على أن يكون الحد الإجمالي المتفق عليه لكل جانب 2400 قاعدة إطلاق صواريخ باليستية عابرة للقارات " ICBM" وقواعد إطلاق صواريخ باليستية من الغواصات "SLBM" وقاذفات ثقيلة، حيث أبطأت سباق التسلح من خلال وضع حد على أنواع معينة من الأسلحة الإستراتيجية . [2]

---

[1] ممدوح عطية، عبد الفتاح بدوي، **السلام الدائم أو الدمار الشامل**. مركز الإصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي، باريس، أكتوبر1991 ، ص 67.

[2] العيد جباري ، **مبدأ حظر انتشار الاسلحة النووية في القانون الدولي** .(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية) ، جامعة الجزائر 1 ، 2010-2011 ، ص 145 .

- **معاهدة منع التجارب النووية (TICE)**

وهي معاهدة للتحكم في الأسلحة النووية، تضطلع أيضا بدور في منع الانتشار، إذ أصبح الأصل اليوم هو غياب التجارب النووية، حيث أصبح من الصعب سياسيا على الدول غير الأعضاء في معاهدة الحد من الأسلحة النووية، أو على دولة تنسحب من هذه الاتفاقية القيام بتجربة أسلحة متطورة .

- **معاهدة خفض الأسلحة الهجومية (ستارت1)**

وقعت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في 31 جويلية 1991 ، ودخلت حيز النفاذ في 5 ديسمبر 1994 ، وتلزم المعاهدة الطرفين بإجراء خفض مرحلي في قواتها النووية الإستراتيجية الهجومية على امتداد فترة سبع سنوات .

- **معاهدة خفض الأسلحة الهجومية (ستارت2)**

ساهم التفاهم الأمريكي السوفيتي المشترك الذي توصل إليه الرئيسان بوش ويالتسين في جوان 1992 في تخفيض ترسانتي الجانبين بمقدار65 ال 70 % فقد قامت الاتفاقية الجديدة بإزالة جميع الصواريخ "ICBM" ، وقد تم تقنين تلك الاتفاقية في معاهدة ستارت2 التي وقعت في جانفي 1993 التي وضعت أعدادا متساوية من الأسقف تبلغ 3500 رأس من الرؤوس النووية الحربية الإستراتيجية[1]

- **المناطق منزوعة السلاح النووي**

وهي المناطق التي يحظر فيها وجود أي مقاتلين أو أسلحة أو معدات عسكرية، توجد خمس مناطق منزوعة السلاح النووي باتفاق من الطرفين هي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو TLATELOLKO المبرمة في 1967) ومنطقة جنوب المحيط الهادي (معاهدة راروتونغا RAROTONGA المبرمة في 1985)، وجنوب غرب آسيا (معاهدة بانكوك 1995)، وأفريقيا (معاهدة بيليندابا 1996)، واسيا الوسطى (معاهدة سيميبالاتينسك

(1) العيد جباري ، مرجع سابق ، ص 146 .

2006 SEMIPALATINSK) ، أضف إلى ذلك الوضع الخاص للقطب الجنوبي (الخالي من السلاح بموجب معاهدة تعود إلى 1959)، والفضاء الخارجي (الخالي من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل ،بموجب اتفاقية جرى التوقيع عليها في 1967م) والأعماق البحرية (المنزوعة السلاح بموجب اتفاقية جرى التوقيع عليها في 1971. [1]

- **الضوابط المملاة من قبل مجلس الأمن**

حيث أعلن مجلس الأمن في 1992 أن انتشار السلاح يمثل " خطرا على السلام والأمن العالميين " مما فتح الباب أمام فرض عقوبات طبقا لمقتضيات الفصل السابع من المعاهدة وفي 2004 تبنى مجلس الأمن قراره رقم 1540 الذي يرمى إلى تجريم الأعمال الفردية الضالعة في أنشطة تعلق بنقل التكنولوجيا النووية ، فكانت بذلك أول بتبني فيها مجلس الأمن قرارا يندرج تحت الفصل السابع لكن دون أن يكون مرتبطا بأزمة دولية خاصة.[2]

الدول النووية المعلنة	حتى سنة 1998 ، كانت الدول النووية المعلنة في العالم (تلك الدول التي تعترف علنا بقدراتها النووية) هي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي .الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين . في سنة 1998 ، انضمت الهند وباكستان إلى نادي الدول النووية المعلنة بعد أن أجرتا سلسلة من التجارب النووية .
الدول النووية غير الشفافة	إنها تلك الدول التي تخفي برامجها النووية على الرغم مما يعتقد عموما بأنها تطور أسلحة نووية ، وتضم هذه القائمة إسرائيل وإيران وكوريا الشمالية وربما الجزائر .

[1] برونو تيرتري، مرجع سابق، ص 159.

[2] نفس المرجع السابق، ص 159 .

الدول النووية السابقة	إن البرازيل والأرجنتين وجنوب إفريقيا هي دول نووية سابقة غير شفافة تخلت طواعية عن برامجها النووية ، ونبذت الأسلحة النووية ، لقد ورثت أوكرانيا وروسيا البيضاء وكزاخستان أسلحة نووية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، وقد أعيدت الأسلحة إلي روسيا مقابل مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية . لم يتخلى العراق طواعية عن قدرته النووية ن بل إن الوكالة الدولية هي التي أزالتها مع معظم أسلحته الكيمائية والبيولوجية وصواريخه كجزء من معاهدة أنهت حرب الخليج .
الدول النووية المحتملة	لدى دول معينة القدرة التكنولوجية على أن تصبح دولا نووية ، تشمل هذه استراليا وكندا وألمانيا واليابان وجنوب إفريقيا وأوكرانيا .

جدول يوضح وضع الدول الدول النووي ، المصدر : برايان وايت وآخرون ،قضايا في السياسة العالمية .ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004 .

المطلب الثاني : أهمية مبدأ الشفافية في عملية تطوير برامج الطاقة النووية السلمية

تتمتع الدول الغير الحائزة للأسلحة النووية بحق الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وهذا ما يتبين من خلال النصوص الدولية التي جعلت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تنتفع بفوائد التفجيرات النووية السلمية التي تجريها الدول ذات التسلح النووي، هذا وعرفت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الاستخدام السلمي للطاقة النووية على انه " كل نشاط سلمي تقوم به الدول، ولا تسعى من خلاله إلى امتلاك أو حيازة أو صنع أسلحة نووية أو أية أجهزة تفجير أخرى "، واعتبرت معاهدة منع الانتشار الاستعمال السلمي للطاقة النووية حقا مؤكدا وثابتا لجميع

الـــدول، إذ تقـــوم بتطـــوير أو تنميـــة بحـــث الطاقـــة النوويـــة وإنتاجهـــا واســـتخدامها للأغراض السلمية دون تمييز .[1]

هـذا وارتـبط نمـو التفكيـر العـالمي بأهميـة الاسـتخدام السـلمي للطاقـة النوويـة، بكسـر الاحتكـار النـووي للولايـات المتحـدة الأمريكيـة عقـب امـتلاك الاتحـاد السـوفيتي للسـلاح النـووي عـام 1949، ممـا أحـدث توازنـا، اسـتفادت منـه بعـض الـدول خاصـة بعـد أن أعلنـت الأمـم المتحـدة خـواص ذرة اليورانيـوم كأسـاس لتصـميم المفـاعلات فـي العـام 1955 وهـو العـام الـذي بـدأ فيـه عقـد مـؤتمرات منتظمـة لبحـث الاسـتخدامات السـلمية للطاقـة الذريـة لأغـراض التنميـة، حيـث انطلقـت الأبحـاث فـي هـذا المجـال وسـط التبـاس فـي تحديـد مفهـوم الاسـتخدام السـلمي للطاقـة النوويـة فـي ظـل فرضـيتين همـا : الأولـى تقـول أن حـق الـدول فـي الاسـتخدام السـلمي للطاقـة النوويـة يـرتبط بجهـود المجتمـع الـدولي، لتهيئـة الفـرص الملائمـة للاسـتفادة مـن التكنولوجيـة النوويـة السـلمية ، والثانيـة تقـول أن القـوى النوويـة وخاصـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، تهـدف فـي تعاملهـا ومعاييرهـا مـع حاجـات الاسـتخدام السـلمي إلـى الـتحكم فـي مصـادر الطاقـة النوويـة، والتضـييق علـى الـدول غيـر النوويـة لمنعهـا مـن اسـتخدام ، أو تـأخير استخدامها للتكنولوجية النووية .[2]

يشـكل مبـدأ الشـفافية عنصـرا مهمـا فـي فكـرة الأمـان النـووي، ومـؤداه ضـرورة تـوفير معلومـات كاملـة بقـدر الإمكـان حتـى تتـوافر الثقـة فـي اسـتخدام التكنولوجيـة النوويـة [3]، حيـث تتمثـل أهميـة مبـدأ الشـفافية فـي عمليـة تطـوير بـرامج الطاقـة النوويـة السـلمية ، فـي قيـاس سـلوكات الـدول ومـدى قـدرتها علـى التعـايش مـع الأمـن النـووي، أي الاستفادة من ايجابيات الذرة في ظل تأمين سياسات استغلالها :

- ✓ أن تكـون عمليـة التطـوير علـى أسـاس الاحتياجـات المنطقيـة، أي أن تبـرر الدول إنشاءها لمفاعلات نووية وتزويدها بالمواد المشعة اللازمة.
- ✓ الالتـزام بـأعلى معـايير السـلامة والأمـن وعـدم الانتشـار لاسـيما فـي عـالم يشـكل فيـه الانتشـار النـووي مصـدر قلـق كبيـر، والالتـزام بتـدابير الضـمانات الشـاملة، والتعـاون الكلـي مـع الوكالـة الدوليـة لتمكينهـا مـن إجـراء التحقـق الكامـل، كمـا علـى الـدول المطـورة لبـرامج الطاقـة النوويـة اتخـاذ الخطـوات اللازمـة لتعزيـز

---

[1] وردية زايدي ، مرجع سابق ، 97 .

[2] خليل حسين، **"أسلحة الدمار الشامل في القانون الدولي العام "**. من الموقع الالكتروني : http://drkhalilhussein.blogspot.com ، تاريخ النشر : 2009/01/16 .

[3] محمد محمد عبد اللطيف ، **النظام القانوني للمنشآت النووية من التشييد إلى التفكيك في مصر والإمارات** . المؤتمر السنوي الحادي والعشرين الطاقة بين القانون والاقتصاد ، 20-21 /2013/05 .

الثقة ولمعالجة أي مخاوف يطرحها المجتمع الدولي حول سلمية برامجها النووية .

حيث تنتهج الدول في سياستها النووية مبدأ الغموض النووي Ambiguty/Opacity وهو عدم إعلان الدولة عن برنامجها النووي أو تعترف بوجوده بشكل يثير حفيظة المجتمع الدولي، أو يبعث على الخوف في إطار إقليمي نظرا لما يشكله من تهديدات أمنية مباشرة للدول المجاورة – من زاوية التفكير الواقعي/المعضلة الأمنية ، لكن ي الوقت نفسه، تبدي تلك الدولة بعض التصرفات والإعلانات التي توحي بامتلاكها لمقدرات نووية، وهذا ما يشكل جوهر مفهوم الغموض أو اللاشفافية في السياسات النووية المنتهجة من طرف الدول التي غالبا ما تستشعر تهديدا لمصالحها ووجودها إن اعترفت جهارا بمفاعلاتها وقدراتها .

خلاصة الفصل

مما سبق يتضح أن الطاقة النووية إذا ما استخدمت في المجال السلمي هي طاقة نظيفة ورخيصة نسبيا وأكثر كفاءة من مصادر الطاقة الأخرى ولا ينتج عنها غازات ضارة وبالتالي فإنها لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض، كما أن كمية وحجم النفايات الناتجة عن المفاعلات خلال استخدامها العادي صغير جدا إذا ما قورنت بمصادر الطاقة الأخرى، كل هذا تحت رقابة منظومة حظر الانتشار النووي لمنع الدول من تحويل اتجاه الطاقة النووية إلى الاستخدام العسكري .

لكن هناك انتقادات لمنظومة منع الانتشار النووي تمثلت في :

وجود تناقض في سلوكات الدول الكبرى التي وضعت النظام النووي المعمول به حاليا، حيث تنص بنود معاهدة الحد من الانتشار النووي علة اتجاه الدول المالكة لهذا السلاح إلى مسار نزع السلاح لكن حدث العكس حيث اتجهت هذه الدول في الاتجاه المضاد أي التحسين وتطوير هذه الأسلحة، وفي نفس الصدد فإن المعاهدة تنص على عدم نقل الدول المالكة للتكنولوجية النووية وللمواد الانشطارية إلى الدول الغير المالكة للأسلحة النووية لكن على الصعيد التطبيقي قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مثلا بنقله إلى إسرائيل والعراق .

وأيضا انعدام مصداقية الآليات الدولية المعمول بها وهذا راجع إلى عدم احترام بعض الدول للالتزامات التي تعهدت بها وانتهاجها سلوكات متناقضة تماما بهدف الحد من الانتشار النووي خصوصا على الصعيد الإقليمي مما أدى إلى تفاقم الظاهرة وليس إلى كبحها.

الفصل الثاني

البرنامج النووي الإسرائيلي

الطبيعة والمكونات

تمهيد

يعتبر المشروع النووي الإسرائيلي أحد أهم البرنامج النووية إثارة للجدل فقد أحاطته بالغموض والسرية عبر مختلف مراحل تطوره وقد جاء كمحاولة إسرائيلية لفرض وجودها كدولة دخيلة في منطقة الشرق الأوسط .

وتطور هذا المشروع حيث مر بمراحل عديدة اشتركت جميعها بوجود قوى ردعية لهذا المشروع وتطورت إمكانياته لتنسجم مع مبادئه التوسعية ولذلك سوف نتناول في هذا الفصل بدايات المشروع النووي الإسرائيلي ودوافعه وخصائص السياسة النووية الإسرائيلية وحجم ترسانتها النووية.

المبحث الأول : إسرائيل دراسة جيوإستراتيجية

كان الإعلان عن قيام إسرائيل في 15 ماي 1948 إيذانا بدخول المنطقة عصرا جديدا في جميع المجالات عموما، وفي مجال التسليح على وجه الخصوص، ومن ذلك تطرقت بعض دول المنطقة إلى فكرة محاولة إنتاج أسلحة الدمار الشامل بعد ما اثبت في أعقاب الجولة الأولى بين العرب وإسرائيل عام 1948م وان منطق القوة هو الذي سيحكم مسار الصراع في المستقبل .

المطلب 1: إسرائيل مقاربة معرفية

مع نهاية الحرب العالمية الأولى قامت الدول المعروفة بالعظمى آنذاك، وتحديدا بريطانيا وفرنسا بفرض الولاية على دول المشرق العربي، حيث أصبحت فلسطين التاريخية تحت الانتداب البريطاني، وعملت الصهيونية في تلك الفترة بالتعاون والتنسيق مع قوات الانتداب البريطاني بتحقيق المشروع الصهيوني بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث في 1948 أعلن قيام دولة إسرائيل.[1]

1/ الموقع الجغرافي لإسرائيل

تعتبر الحدود السياسية لإسرائيل واحدة من أكثر الأمور المثيرة للجدل عالميا فهي لم تعلن حدودها الرسمية بالكامل منذ إنشاءها عام 1948 م وأجزاء الحدود المتفق عليها بين إسرائيل والدول المجاورة لها هي الحدود مع مصر(في وادي عربة وفي مرج بيسان)،والتي تم توقيعها في أعقاب توقيع معاهدتي السلام، في سنة 2000 م طلبت إسرائيل من الأمم المتحدة تحديد الحدود بينها وبين لبنان.[2]

إسرائيل دولة تقع غرب أسيا على الضفة الشرقية للبحر المتوسط، يحدها من الشمال لبنان ومن الشمال الشرقي سوريا، ومن الشرق الأردن، ومن الجنوب الغربي مصر، من الغرب البحر المتوسط، تقع بالتحديد مابين درجتي عرض 31 و 30 درجة مئوية، وخطي طول 34 و 45 درجة مئوية .

---

(1) أحمد الأطرش، **جغرافيا الاستيطان**. مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، فلسطين، 2014، ص 15.

(2) إسرائيل، من الموقع الالكتروني .https://ar.wikipedia.org:

هذا وتحتل إسرائيل مساحة إجمالية تبلغ حوالي 20770 كيلومتر مربع. [1]

2/ النظام السياسي لإسرائيل

تأثر النظام السياسي لإسرائيل بالنظام السياسي البريطاني، ولكنه لم يستند إلى تقاليد عريقة وأعراف راسخة ومنيعة كما هي الحال في بريطانيا، ولم يستند إلى دستور كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية،إذ لا يوجد دستور في إسرائيل حتى الآن، فقد استعاضت إسرائيل عن وضع دستور لها بسن مجموعة من القوانين الأساس التي تعالج وظائف مختلف اذرع الحكم والمؤسسات الرسمية في الدولة، وقام الكنيست الإسرائيلي بتشريعها بالتدريج. [2]

أ / الجهاز التنفيذي

تعتبر السلطة التنفيذية هي المحرك الأساسي للحياة السياسية في أي بلد كان وتمارس السلطة التنفيذية الحكم بناءا على موافقة السلطة التشريعية، ويرأس السلطة التنفيذية في إسرائيل رئيس الدولة من الناحية الشكلية، إما من الناحية الفعلية فإن رئيس الوزراء ومعه مجلس الوزراء هم أصحاب السلطة الحقيقية في الدولة، فرئيس الدولة في إسرائيل ليتمتع بصلاحيات واسعة في مجال ممارسة السلطة إذ تتركز السلطة في يد الحكومة التي تمارسها بشكل حقيقي وفعلي. [3]

ب/ السلطة التشريعية

إن نظام الدولة الصهيونية يوصف بأنه يقوم من الوجهة الشكلية على أساس النظام السياسي البريطاني في تقاليده الغربية، فالتمييز بين السلطات واضح في الهيكل الدستوري للدولة، السلطة التشريعية يتولاها الكنيست وهو الذي يتولى التشريع والرقابة على الحكومة فضلا عن انه يحدد إلى درجة معينة اتجاه السياسة العامة (المحلية والخارجية) ومع ذلك فقد أثبتت سلطة الكنيست أنها ضعيفة فيما يتعلق بما له صلة بالأمن القومي، وتحقيقات تلك السلطة وما إثارته من مشاكل

---

[1] ـ،**"حدود إسرائيل".** من الموقع الإلكتروني :http://sites.google.com ،تاريخ النشر:11 /01 / 2011 .

[2] محمد محارب، **سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها** . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ،2013 ، ص 74.

[3] سعيد تيم، **النظام السياسي لإسرائيل** . الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1989، ص 82.

كان دائما عقب اتخاذ القرار وعلى العكس من ذلك فإن الكنيست اثبت قدرة حقيقية على مزاولة رقابة فعلية على الحكومة ومؤسسات الدولة.[1]

ج/ الأحزاب

إن الأحزاب السياسية تشكل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي في إسرائيل ، فبالإضافة إلى الدور الذي تضطلع بيه في الحياة السياسية، فهي تقوم فوق ذلك بدور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أيضا[2]، إذ يلاحظ إن معظم الأحزاب قد أسست قبل قيام النظام السياسي في إسرائيل عام1948 كما إنها هي التي تولت المهمات التأسيسية لإقامة الدولة وابرز ما تتميز بيه الأحزاب الإسرائيلية تعدديتها ذلك إن ظاهرة تعدد الأحزاب السياسية في المجتمع اليهودي الاستبطاني المنظم في فلسطين تعوذ جذورها إلى حقبة الانتداب البريطاني بين الأعوام 1921 و 1948 وقد تولت تلك الأحزاب المهمات التأسيسية لإقامة الدولة.

إن الأحزاب الدينية بشكل عام تلعب دورا اكبر من حجمها داخل السلطة التشريعية وفي صناعة السياسة الإسرائيلية الداخلية المتعلقة بالشؤون الدينية والشخصية لكونها ترجع كفة الميزان بين الأحزاب الكبيرة والشريك الدائم في الحكومات الائتلافية منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم . [3]

3/ الاقتصاد الإسرائيلي

يعود تشكل الاقتصاد الإسرائيلي إلى العمق التاريخي للمشروع الإسرائيلي، الذي بدا مع مؤتمر بال 1897، وانتقل من حيز الفكرة إلى فعل الدولة والكيان مع وعد بلفور 1917، حيث كانت الوكالة اليهودية تبلور شبكة المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية وفي الحالتين نظمها العلم، الذي شهد تطورا عاصفا في القرن 19 وتنام وظيفته السياسية والعسكرية .[4]

---

[1] عمر علي العبيدي، **الأحزاب السياسية في إسرائيل**. دار المنهل اللبناني للدراسات، لبنان، 2011، ص 34 .

[2] سعيدتيم،مرجع سابق، ص 55.

[3] عمر على العبيدي، مرجع سابق، ص25.

[4] بثينة أشتيوى،" **كيف نشأ اقتصاد إسرائيل ؟ وما مراحل القوة والضعف التي مر بها ؟ و أبرز طرق التغلب عليها ؟**".من الموقع الإلكتروني : www.sasapost.com/israeli-economy/ // :http تاريخ النشر:19/ 11/ 2014.

لقد انتقل الاقتصاد الإسرائيلي من مرحلة تطور اقتصادي إلى أخرى، وفي كل واحدة كان يواكب تطورات النظام العالمي، فقد اعتمد في الخمسينات على الصناعة التقليدية التي كانت آنذاك متقدمة، وعلى زراعة الأراضي، وفي الستينات ركز اقتصاد إسرائيل على صناعة النسيج والملابس، بل اعتبرت آنذاك محرك الاقتصاد وقد تركزت في الجنوب (النقب) وقبل وقتها ديونا النسيج وديونا الذرة حيث أقيم أول مفاعل نووي في إسرائيل قدمته لها فرنسا. [1]

حيث تمكنت إسرائيل منذ إنشاءها وحتى الآن من استكمال بناء قواعد اقتصادها وتطويره كاقتصاد صناعي متقدم، من خلال المساعدات المالية والتكنولوجية والتسهيلات التسويقية الهائلة من الدول الغربية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال المهاجرين القادمين من بيئات تكنولوجية متقدمة، لتكمل العمل الكبير الذي قامت به العصابات الصهيونية من بناء أسس هذا الاقتصاد خلال النصف الأول من القرن العشرين . [2]

من السمات المميزة للاقتصاد الإسرائيلي ونموه، شكل العلاقة مع السوق الأوروبية المشتركة من تسهيلات جمركية، وفترات تكيف لصناعتها وصلت إلى 15 سنة ومارا فق ذلك من امتيازات تسويقية وفرت لإسرائيل قدرة تنافسية[3]، حيث من الأهداف القومية لإسرائيل تنمية الاقتصاد باستثمار الإمكانات الذاتية والمساعدات الخارجية على الوجه الأمثل مع بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب مباشرة وغير مباشرة، وفتح أسواق جديدة لإسرائيل في جميع دول العالم، والتعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية من اجل الاستفادة من الميزات التي تمنحها لأعضائها، وخلق المصالح المشتركة، هذا مع تأمين حصول إسرائيل على المزيد من الموارد المائية والنفطية والمعدنية، وما يمكنها من استيعاب مزيد من يهود الشتات والسعي التدريجي لتقليص اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على المساعدات الخارجية. [4]

هذا وحقق الاقتصاد الإسرائيلي نمو عاليا بعد أزمة منتصف الثمانينات، حيث تسارعت عمليات التكيف مع مستجدات تطور الاقتصاد العالمي، حيث تقلص

---

(1) عادل محمد سماره، **الاقتصاد السياسي للصهيونية** . دروب للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 192.

(2) احمد السيد النجار، **" الاقتصاد الإسرائيلي .... حجمه وهيكله ومستوى تطوره ومؤشرات أدائه "**.مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2003 ، ص 519 .

(3) بثينة أشتيوى، **" كيف نشأ اقتصاد إسرائيل؟ وما مراحل القوة والضعف التي مر بها؟ و أبرز طرق التغلب عليها"**؟.من الموقع الإلكتروني : www.sasapost.com/israeli-economy/ // :http، تاريخ النشر: 19/ 11/ 2014 .

(4) حسامسويلم،" **الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها** " .من الموقع الإلكتروني : http://www.aljazeera.net ، تاريخ النشر : 2015/03/12.

دور الدولة وتحرر السوق، وأحد القطاع الخاص دوره في الريادة والانفتاح على الأسواق العالمية، حيث بلغ حجم الإنتاج القومي الإسرائيلي 100 مليار دولار، أي معدل الدخل السنوي بلغ أكثر من 16000 دولار .

وكان للاستثمارات الأجنبية تأثير جوهري على النمو والازدهار بالسوق المالي، فقد وصلت في عام 2006 إلى 32 مليار دولار، وهي نسبة تزيد أربعة أضعاف عن سنة 2003م و 75٪ عن 2005 م، لأنها معايير ثقة لدى المستثمرين.

هذا وتضاعف حجم الصادرات الإسرائيلية، من بضائع وخدمات 15 ألف مرة منذ قيام إسرائيل عام1948، حيث بلغ حجم الصادرات 60 مليون دولار، لتصل عام 2011 إلى 90 مليار دولار، وذلك استنادا لمعطيات إحصائية نشرها معهد الصادرات الإسرائيلية في أواخر شهر نيسان 2011 بمناسبة مايسمى بيوم " الاستقلال الإسرائيلي ".[1]

4/ التركيبة السكانية لإسرائيل

يبلغ عدد سكان إسرائيل حوالي 7.88 مليون نسمة وفق تقديرا عام م بما في ذلك حوالي 200 ألف إسرائيلي، و250 ألف عربي في القدس الشرقية، و 270 ألف في مستوطنات الضفة الغربية، و20 ألف إسرائيلي في الجولان، تشكل الفئة العمرية من 15 إلى 60 سنة نسبة 64.2٪ من السكان وتبلغ نسبة النمو السكاني السنوي حوالي1.6٪، وتعد اللغتان العبرية والعربية اللغتين الرسميتين للدولة، وتكون العبرية اللغة الأساسية في المناطق ذات الكثافة اليهودية والعربية في المناطق ذات الكثافة العربية.[2]

هذا ويكتنف المجتمع اليهودي في إسرائيل العديد من الاختلافات والتقسيمات، والتي تفسر إلى حد كبير طبيعة هذا المجتمع، فالاختلاف الإثني والديني والثقافي واضح ولم تحقق محاولات الصهر والاندماج إلى الآن إلا نجاحا نسبيا، فالتجمعات اليهودية في إسرائيل لم تتبلور بعد لتحقيق صورة مجتمعية واحدة، وهو ما يفسر تعطيل الحراك الاجتماعي والثقافي، وتوصف إسرائيل بأنها

---

(1) ــ ، **" الاقتصاد الإسرائيلي"** .من الموقع الإلكتروني : http://wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7810
تاريخ النشر : 11 /02 / 2012 .

(2) **إسرائيل**.. من الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org .

دولة جيتو كبير تجمع فيه جزء من الشتات اليهودي الذي انتقل إلى فلسطين قبل قيام الدولة وبعدها، حيث تختلف الثقافات واللغات واللهجات والعادات والتقاليد الاجتماعية .

حيث تقوم التركيبة الاجتماعية لإسرائيل علي :

- **اليهود الاشكنازيم:** وهم اليهود الذين تواجدوا في أوروبا، وخاصة يهود فرنسا وألمانيا وبولندا، أي يهود شمال أوروبا الغربية.
- **يهود الخزر:** وهم شعب تعود أصوله إلى أصول تركية وهندوسية .
- **اليهود السفا ريم:** وهم اليهود الذين استقروا في البحر المتوسط ويعرفون بتأثرهم في عباداتهم وتلاوتهم وترتيلهم وإنشادهم بالذوق العربي .
- **يهود الفلاش:** وهم طائفة صغيرة تتبع الشريعة الموسوية وتعود كلمة فلاشا إلى أصلها الأمهري وتعني المنفيين أو غربي الأطوار، أما في اللغة الجعزية، والتي هي لغة هؤلاء القوم على وجه الخصوص فتعني يهاجر أو يهيم على وجهه.
- **بني إسرائيل:** وهم طائفة من اليهود أو المتهودين كانت تعيش في كونكان في غرب الهند، ثم انتقلوا إلى ضواحي بومبا في القرن 13 عشر، وإقامتهم في الهند تعود إلى ما قبل العصور الوسطى. [1]
- **الأقلية العربية (الفلسطينيين العرب):** وهم العرب الذين بقوا في إسرائيل بعد 1948 ويركز وجودهم في منطقة الخليل والنقب وأغلبهم هم الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل وهم المجموعة الرابعة من حيث العدد وما تبقى من السكان الأصليين بعد قيام دولة إسرائيل، كما سعت الصهيونية لفصلهم عن محيطهم الحضاري القومي العربي ، كما تتميز هذه المجموعة بارتفاع نسبة المواليد، كما أن العمر المتوقع لإفرادها هو في حدود 72 سنة، وتعاني هذه الأخيرة من تمييز عنصري كبير حيث يمثلون الطبقة الدنيا في المجتمع ويشغلون المناصب الدنيا في السلطة خاصة في السلطة الحالية . [2]

المطلب 2 : عقيدة الأمن الإسرائيلية

---

[1] محمود عبد الظاهر، **تعدد الجماعات اليهودية داخل إسرائيل**. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2003، ص 271، ص 283.

[2] طارق براشدي وإحسان سعدي، **صناعة القرار الأمني في إسرائيلتأثير المؤسسة العسكرية فيه** .(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:علاقات دولية ودراسات أمنية)، جامعة قالمة،2014 ، ص 132.

يعد الأمن من القضايا الرئيسية في الفكر السياسي الإسرائيلي نظرا لارتباط قضية الأمن بنظرة دولة إسرائيل إلى وجودها في المنطقة، فقد وضع ديفيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها الأول الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية، ثم طورتها القيادات الإسرائيلية المتعاقبة بما يتناسب مع الأخطار والتحديات التي تواجهها إسرائيل وبما يتجاوب مع موازين القوي في المنطقة والعالم .

1/ تعريف الأمن القومي

عرف على انه " الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية "، كما عرف أيضا " بأنه مجموعة من الوسائل الناجعة، والقوى المادية التي تتوفر لدولة ما لحماية كيانها ومجتمعها من الأخطار الخارجية التي تطالها أو تهددها ".[1]

ويرى كل من **Padelford and Lincolin** بأن **"** الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المالية والبشرية التي تجعل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف بما يتضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الجماعي**"**.[2]

2/تعريف الأمن القومي الإسرائيلي

احتل موضوع "الأمن " و" القدرة العسكرية " موقعا مميزا في الإستراتيجية الصهيونية التي وضع هرتزل خطوطها الأولى.[3]

حيث ينطلق الأمن القومي الإسرائيلي من مقولة وهي أن فلسطين أو ارتس سيرائيل هي ارض بلا شعب ومن ثم وجد مثل هذا الشعب فلا بد أن يغيب، أي أن

---

[1] محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية**. دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2006 ، ص 87 .

[2] تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجيةإدارةالأزمات**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005 ، ص 320.

[3] عوني فرسخ، **التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني جذور الصراع وقوانينه الضابطة(1899.1949)** . مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2008، ص 396.

مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من إنكار الزمان العربي والوجود العربي والفلسطيني وعلى وجه التحديد.[1]

فإسرائيل في مفهومها للأمن القومي " استندت على مبادئ صهيونية منها "نكون أولا نكون"، وعلى اعتبار أنها في تهديد مستمر من الدول العربية، وان قضية " الأمن هي المفتاح الرئيسي لجميع خطوطها السياسية ومنهج عمل الحكومات والقيادات الأمنية والعسكرية، وانطلقت إسرائيل في بناء نظرياتها " الأمنية " على العوامل الديمغرافية والاقتصادية والجيو سياسية.[2]

ويرجع تعاظم مفهوم الأمن ومن وجهة النظر الإسرائيلية إلى عاملين أساسيين :

العامل الأول: نابع من العقلية الإسرائيلية ذاتها إذ إن هذه العقلية قد تشكلت داخل إطار دائرتين، الأولى عبارة عن الدائرة الدينية والتي تستمد مقوماتها من التوراة والتلمود وكلاهما ملئ بأماني الأمن سواء في شكل عقيدة الخلاص وسيادة بني إسرائيل وتحطيم سواهم من البشر، أما الدائرة الثانية في الدائرة الاجتماعية التي عاش اليهود في إطارها فترات طويلة يعانون من الاضطهاد وما أدى إلى غرس الخوف والقلق في نفوس اليهود بصفة مستمرة.

العامل الثاني: وهو ناشئ عن الوضعية والكيفية التي أقيمت بها إسرائيل وقد زرعت إسرائيل في المنطقة دون رغبة أهل البلاد ومن ثم فهي تشكل عنصرا غريبا في الجسد العربي الذي سيعمل على لفظه بصفة مستمرة وثانيهما : إن إسرائيل قد أقيمت مستندة على ركيزتين أساسيتين هما التأييد الخارجي والقوى المسلحة. [3]

حيث يعد الهاجس الأمني الإسرائيلي حالة مادية ونفسية تعاني منها الشخصية منها اليهودية وينبع هذا الهاجس من خوف من افتقاد ملاذ امن باليهود نظرا لإحساسهم العميق بوجود مؤقت والرفض المستمر لبقاء هذا الكيان في المنطقة (الشرق الأوسط)، بالإضافة إلى مجموعة العوامل المادية التي تمثل

---

(1) عبد الوهاب ألمسيري، **الصهيونية والعنف**. دار الشروق،القاهرة،2002، ص 144.

(2) حسين خلف موسى، **" محددات سياسة الأمن القومي في إسرائيل في ضوء الثورات العربية "** . من الموقع الالكتروني: http://www.ehtelalnews.com ، تاريخ النشر: جويلية 2015.

(3) عادل محمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة** . دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1989، ص 264.

قدرات إسرائيل على البقاء في هذا المناخ المعادي ومنها سعيها لامتلاك القوة النووية . [1]

✓ **نظرية الأمن الإسرائيلية**

تعني نظرية الأمن الإسرائيلية " مجموعة من القواعد والمبادئ والأساليب التي يتم في إطارها تحديد التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل طبقا لأسبقيتها وطرق مواجهتها "، كما قال بن غوريون " أن امن الدولة ليس قضية حماية الاستقلال أو الأراضي أو الحدود أو السيادة إنما هي قصية البقاء على قيد الحياة " أي أن المفهوم الإسرائيلي للأمن يعني بقاء إسرائيل والشعب اليهودي ككل. [2]

هذا وتطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي لتظهر نظرية " الحدود الآمنة" وهي نظرية وضعت أسسها قبل 1967، ولكنها تبلورت بعد حرب 1967، وقد شرحها آبا أيبان وزير الخارجية آنذاك بأنها نظرية تقوم على حدود يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى حرب وقائية، حيث يلاحظ على هذه النظرية غلبة المكان على الزمان بشكل عام، إذ ينظر للشعب العربي باعتبار انه يجب القضاء عليه تماما أو تهميشه، فنظرية الحدود الآمنة إعلانا عن نهاية التاريخ.[3]

وترتبط نظرية الأمن الإسرائيلي في المفهوم الشامل لها بالكتلة الحيوية لإسرائيل " الكتلة الحيوية وهي إحدى القدرات الشاملة للدولة،وتستمد قوتها من عنصرين رئيسيين هما: الأرض: وهي مساحة الدولة أو الإقليم، ومدى الاستفادة منها كليا أو جزئيا، إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لتلك الدولة أو الإقليم، والعنصر الثاني هو السكان: وتعنى قوة الدولة الديمغرافية من تعداد ومستوى علمي وثقافي وخصائص نوعية وصحية "، وباقي القدرات الشاملة لها(اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وعسكريا)، إضافة إلى عاملين جديدين يلقيان بظلالهما على تلك النظرية :

العامل النووي : وهو ما تسميه إسرائيل " الرادع الاستراتيجي " تجنبا للإعلان المباشر عنه ، فهي لم تعترف رسميا بامتلاكها لأسلحة نووية .

---

[1] محمد حسين المومني وشاكر شلبي، **المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي**. دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013 ، ص 90.

[2]محسن عوض وممدوح سالم، **مقاومة التطبيع ثلاثون عاما من المواجهة**. مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، 2007، ص 201.

[3] عبد الوهاب ألمسيري، مرجع سابق ، ص 145 .

العامل الآخر: توجهات إسرائيل نحو السلام الشامل، وما لذلك من معطيات جديدة وانعكاسات متعددة على نظرية الأمن والإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.[1]

حيث تتحدد سياسة إسرائيل لتحقيق الأمن علي ضوء العوامل التالية :

- نظرية الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة.
- خصائص وسمات العقلية الإسرائيلية والتي يحتل العنف مكانة كبيرة منها.
- أسلوب إقامة الدولة والذي يستند على الدعم الخارجي وإقرار الأمر الواقع وخاصة باستخدام القوة
- التطلعات والأطماع الإسرائيلية في مجال استكمال تنفيذ المخططات الصهيونية سعيا إلى تحقيق الغاية الصهيونية وما يتطلبه ذلك من ضرورة خلق الظروف المناسبة لتحقيق هذه الغاية، وخاصة بالنسبة لما يسمى بالمجال الحيوي للعمل وكذا في مجال القوى البشرية الإسرائيلية. [2]
- استخدام القوة وهو يقوم على مبدأ الاستعداد التام، وعلى " نظرية القوة الكامنة الضاربة " والتي تقوم على ضرورة امتلاك قوة كبيرة تشكل عاملا منيعا وقويا يحمي إسرائيل ، ويمنع الدول العربية من المحاولة بالقيام بأي عمل عسكري ضدها وتعرف هذه النظرية بنظرية الردع ضد الدول العربية .
- تأمين كافة مظاهر الدعم والمساعدة فإسرائيل كانت وستبقى دائما بحاجة ماسة إلى دعم المجتمع الدولي لها سياسيا واقتصاديا وعسكريا لضمان استمرارها، وعملية الدعم ترتبط بطبيعة الظروف المحيطة بها، وبصفاتها ككيان عنصري استيطاني لا يملك مقومات الدولة، سواء من الناحية الجغرافية، التي تتصف بصغر المساحة والتي تشكل احد المظاهر السلبية في نظرية الأمن الإسرائيلي وكونها محاطة بالدول العربية من جميع الجهات .

---

(1) أحمدعواد نويران الفاعوري، **التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيليفي الفترة (2006.2012).** (مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 60 .

(2) عادل محمود رياض،مرجع سابق، ص 265 .

- العمل على استكمال فرض شرعية الوجود الإسرائيلي على شعوب المنطقة بكل السبل المتاحة ومنها سعيها لامتلاك القوة النووية لإخضاع العرب وقبولهم بإسرائيل كدولة مجاورة. [1]

المبحث الثاني : نشوء وتطور القوة النووية الإسرائيلية

منذ نشأة إسرائيل وهي تقوم بممارسة سياسة الردع ضد القوى العربية، سواء لإجبار هذه القوى على الاعتراف بوجودها ووقف العمل السكري ضدها أو دفع هذه القوى إلى السيطرة على المنظمات التحررية التي تعمل من أراضيها ضد إسرائيل، وعلى مدى هذه العقود نجح الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في تطوير هذه الإستراتيجية التي اعتمدت على ثلاث مكونات :

- **الأول:** رصد انتصارات إسرائيل على خصومها العرب منذ تأسيسها 1948
- **الثاني:** تقدمها التكنولوجي ومدى انعكاس ذلك في ميدان القتال التقليدي .
- **أما الأخير** في هذه الإستراتيجية فيتمثل في امتلاكها لسلاح الرعب النووي وتميزها في ذلك على خصومها العرب رغم سياسة الغموض التي تنتهجها إسرائيل حيال برنامجها النووي.[2]

المطلب 1: بدايات المشروع النووي الإسرائيلي ودوافعه

بدا الاهتمام بالأبحاث النووية في إسرائيل قبل الانتهاء من الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، إذ كان حاييم وايزمن – رئيس إسرائيل – من كبار علماء الكيمياء العضوية وله صلات وثيقة بكبار علماء الذرة في الغرب، وكان مدركا لأهمية إيجاد مصدر للطاقة النووية في إسرائيل نظرا لانعدام وجود النفط فيها ولحاجتها الماسة لتحليه مياه البحر .

فعمل على دفع فرع التخطيط والبحث في وزارة الحرب الإسرائيلية بتاريخ 15 أوت من العام 1948 إلى تشكيل وحدة علمية، مهمتها القيام بدراسة مفصلة للمصادر المعدنية الموجودة في صحراء النقب أدت إلى اكتشاف اليورانيوم الطبيعي في رواسب الفوسفات بنسبة 0.01.01٪، ثم أرسل إلى الخارج عدد من

---

(1) حسين خلف موسى ، **" محددات سياسة الأمن القومي في إسرائيل في ضوء الثورات العربية."** من الموقع الالكتروني : http://www.ehtelalnews.com ، تاريخ النشر : جويلية 2015.

(2) السيد دسوقي، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. دار الأحمدي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 60 .

المبعوثين لدراسة العلوم الذرية خلال عام 1949، كما أنشئت دائرة للبحث في النظائر بمعهد وايزمن في مستوطنة "رحوبوت " من العام نفسه وفي عام 1952 أسست هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية وزودت بميزانية مستقلة ومختبرات خاصة ترأسها البروفيسور (أرنست ديفيد بيرغمان) الذي اكتشف اليورانيوم في فوسفات النقب .[1]

هذا وقد أحيط المشروع النووي الإسرائيلي بسد منيع من السرية التامة والغموض المحكم تجاه أهدافه، مع السرية التي اتسمت بها عملية صنع قرارات الأمن القومي الإسرائيلي بشكل عام، تلك السرية مغروسة عميقة ليس في صفوف متخذي قرارات الأمن القومي فحسب، وإنما في قيم المجتمع الإسرائيلي أيضا، وفي ثقافته تجاه كل ما يتعلق بالأمن القومي.[2]

في سنة 1958، بدأت إسرائيل سرا ببناء مركز نووي في ديمونا بمساعدة الفرنسيين، حيث إن قرار بناء ترسانة نووية يعود إلى تعاون مع فرنسا وذلك لإدراك إسرائيل بالحصار من طرف دول عربية وبذلك يصبح النووي مصدرا لتحصين دولة إسرائيل ناهيك عن صغر إقليمها مما يجعلها (في نظر صناع قرار إسرائيل) معرضين لهجوم قد يدمرها تماما، ومن هنا نبعت فكرة عدم الإعلان رسميا عن مقدرتها النووية بهدف عدم إعطاء الدول العربية مبررات لكي يتجهوا بدورهم نحو السلاح النووي . [3]

ولم تعرف الولايات المتحدة بمفاعل ديمونا إلا في وقت متأخر من سنة 1960، وكان الرد على تأسيسه يشكل تحديا لصناع السياسة في واشنطن، فبعد مرور 15 سنة على نهاية المحرقة، وقبل وضع المعايير الدولية حول الانتشار النووي، رأى مؤسسو إسرائيل بان لديهم أسبابا قوية تدفعهم إلى امتلاك السلاح النووي وعلى الرغم من ذلك كان هناك خلاف حول موضوع إعلان امتلاك

---

(1) فاديأبوحسان،**"دور الخيار النووي في الإستراتيجية الإسرائيلية"**. منالموقع الالكتروني:www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/523.htm ، تاريخ النشر : (د.س.ن).

(2) محمود محارب، **سياسة الغموض النووية الإسرائيلية : الخلفية والأسباب والأهداف.سياسات عربية**، العدد 2، ماي، 2013، ص .

(3) Pascal Boniface et BarthéLémy ,**Le monde nucléaires Arme Nucléaire et relationsinternationales depuis 199**. **5**Armand collin , Paris , p 159 .

السلاح النووي، كما طالبت جولدا مائي، أو إخفاء المشروع كله كما أصر ديفيد بن غوريون، وقد ساد رأي بن غوريون في النهاية .[1]

حيث لا تزال إسرائيل تحافظ على سياستها القديمة العهد القائمة على الغموض النووي ، فلا تؤكد ولا تنفي رسميا لامتلاكها أسلحة نووية، بيد أن رئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود اولمرت في ديسمبر 2006 بتصريح فسر على نطاق واسع بأنه قرار ضمني بان إسرائيل تمتلك ترسانة نووية وفي أثناء تحدثه إلى التلفزيون الألماني جعل إسرائيل ضمن قائمة البلدان التي تمتلك أسلحة نووية، وسرعان ما تنصل اولمرت ومسؤولون إسرائيليون آخرون من هذه الإشارة وكرروا القول أن إسرائيل" لن تكون البلد الأول الذي يدخل أسلحة نووية إلى الشرق الأوسط ".[2]

1/ دوافع امتلاك إسرائيل للسلاح النووي

مما لاشك فيه أن امتلاك دولة ما للسلاح النووي، إنما يعني بالضرورة هناك دوافع وراء هذا الغرض لذا كان لإسرائيل طموح مبكر لامتلاك السلاح النووي بسبب الدوافع التالية:

أ/ دوافع سياسية: تنطلق من ارتباط استمرار وديمومة دولة إسرائيل بامتلاكها لمثل هكذا أسلحة وبالوقت نفسه يعبر عن نزعة في إحراز التفوق والريادة في منطقة الشرق الأوسط وفرض سياستها على الدول العربية وتعزيز مكانة إسرائيل إقليميا ودوليا .

ب / دوافع سلوكية: ترتبط هذه الدوافع بالشعور الإسرائيلي بالخوف والتحسب للمستقبل لا سيما وان الشعور بان إسرائيل تعيش في جزيرة صغيرة محاطة بالأعداء مزال قائما ومن هذا فان بقائها مرهون بامتلاكها لجميع أنواع الأسلحة ذات القدرة التدميرية الهائلة وأبرزها الأسلحة النووية .

ج / دوافع أمنية: إن مفهوم الأمن الإسرائيلي مقرون بشكل أساس بالإستراتيجية العسكرية التي تعتمد القوة في تثبيت كيانها الاستيطاني، وهذا يعني استخدام القوة واللجوء إليها في حالة تهديد امن وسلامة إسرائيل .

---

[1] أفنير كوهن ومارفين ميللر ، **إخراج القنبلة الإسرائيلية من القبو هل فقدت سياسة التعتيم النووي صلاحيتها ؟** .(تر : سلسلة ترجمات الزيتونة) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، 2010 ، ص 4 .

[2] عمر الأيوبي وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 28.

د / دوافع عسكرية: تحرك هذه الدوافع الرغبة في التفوق والحماية المطلقين أمام محدودية المعطيات الديمغرافية والجغرافية وهو ما دفع إسرائيل بتمسكها بامتلاك الأسلحة النووية كعنصر للردع في ظل الطبيعة المتغيرة لحروب المستقبل وتداعياتها الخطيرة لا سيما وان هناك محاولات لدول في منطقة الشرق الأوسط بامتلاك صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس غير تقليدية .

ه / دوافع إستراتيجية: حيث يعد غياب العمق الاستراتيجي لدولة إسرائيل من التحديات الرئيسية للنظرية الأمنية الإسرائيلية إذ لم يعد العمق الاستراتيجي الذي حققته إسرائيل باحتلال أراضي عربية محاولة كافية لمنع وصول التهديدات إلى مواقعها الحيوية بعد وصول صواريخ حزب الله التي طالت مدن ومنشآت إسرائيلية، لذا فأمام هذه المعطيات تتمسك إسرائيل باحتكارها للأسلحة النووية .[1]

حيث كان الخيار النووي في نظر بن غوريون هو خير وسيلة لتحقيق التوازن مع القوى العربية وتحييد التفوق العددي العربي، وقد تحولت نظرية بن غوريون هذه إلى دستور مقدس حرص جميع من جاؤوا بعده على التمسك به انطلاقا من :

- عدم اعتراف إسرائيل المعلن والصريح بامتلاك قدرات نووية وإتباع سياسة الغموض فيما يخص برنامجها النووي، وفي الوقت نفسه جعل الآخرين يستخلصون بأنفسهم بأن لدى إسرائيل حقا خيارا نوويا مستقلا، وذلك من خلال إنشاء أكثر من مفاعل نووي، وتنمية وتطوير البنية الأساسية البشرية والعلمية، التي تكفل لإسرائيل تحقيق هذا الهدف .
- الإعلان المستمر بان إسرائيل لن تسمح لأي طرف عربي بامتلاك قدرات نووية خاصة به (عملية تدمير المفاعل النووي العراقي اوسيراك في جوان 1981) .[2]
- إتباع سياسة غامضة تحقق الردع من جهة، ولا تسبب مشاكل سياسية لحلفائها من جهة أخرى.
- إبعاد الموضوع النووي عن النقاش العام داخل إسرائيل على كل المستويات، وان يتم التعامل معه على درجة عالية من السرية الكاملة.[1]

---

[1] إسراء شريف الكعود، التسلح النووي الإسرائيلي وأثره في الشرق الأوسط.**دراسات دولية**، العدد 45 ، د.س.ن ، ص 27 .

[2] محمد محمود أبو غدير ، **الخيار النووي الإسرائيلي بين فكرة الصراع المتوارث ومستقبل السلام** . مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001 ، ص 165 .

- ضمان مكانة استثنائية على المسرح الدولي بفضل الترسانة النووية والبالستية القريبة مما تمتلكه القوى النووية الثلاثة الوسيطة .
- منع تحقيق الهدف السياسي للخصوم وهو تدمير الدولة الصهيونية .
- ردع أي اعتداء بالأسلحة الكيماوية و البكتيلولوجية والقدرة على مواجهة احتمال نجاح دولة مجاورة معادية في جهود امتلاك السلاح النووي .[2]

حيث تعتبر إسرائيل اليوم دولة عظمى من ناحية قدرتها على إنتاج منتجات أمنية، وبنظرة تاريخية لقد تم إحراز هذه القدرة على امتداد سنوات، وذلك انطلاقا من المخاوف القائلة أن الدول العظمى التي تمتلك القدرة على ضمان امن

دولةإسرائيل لن تقوم بمساعدتها في الأوقات الحرجة وهذا ما دفعها إلى اللجوء إلي الخيار النووي.[3]

2/ مراحل تطور البرنامج النووي الإسرائيلي

- **المرحلة الأولى (1948-1963): مرحلة التحضير والإعداد**

عملت إسرائيل خلالها على توفير ما يسمى ب " دورة الوقود النووي"، والسعي لتملك جميع العناصر اللازمة في هذا المجال، التي تتضمن توجيه الدولة إلى هذا المجال وتوفير الكوادر الأكثر خبرة في هذا المجال، والأكثر تعاونا في الوقت نفسه وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الامريكية .

- **المرحلة الثانية (1963 – 1966) : مرحلة بناء القاعدة المتكاملة للقدرة النووية**

---

(1) محمد قدري سعيد ، **دوائر الأمن وعناصر القوة العسكريةالإسرائيلية**. مركز البحوث والدراسات الإسرائيلية ، القاهرة 2003 ، المجلد 2 ، ص 1039 .

(2) François géré , **la Prolifération Nucléaire , Presses universitaires de France**. Paris , 1995 , PP 51-52 .

(3) سلمان أبو ستة ، **إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع** . مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 2004 ، المجلد 3 ، ص 92 .

و في هذه الفترة انطلقت إسرائيل نحو إنتاج السلاح النووي، وفي إطار تعاون وثيق مع الدول الصديقة، من خلال تبادل مادي ومعرفي في هذا المجال. فقد جاء بناء القدرة النووية المتكاملة من خلال التعاون الوثيق بين إسرائيل والعديد من الدول التي زودتها بالمفاعلات النووية والوقود النووي إضافة إلى المعرفة العلمية والتكنولوجية، وتقع كل من فرنسا والو.م.أ على رأس هذه الدول.

- **المساعدات الفرنسية لإسرائيل في هذا المجال**

يظل الدور الفرنسي هو الدور الحاكم تاريخيا في دخول إسرائيل الفعلي للمجال النووي، حيث قام ديفيد بن غويون القائد اليهودي التاريخي وأول رئيس لوزراء إسرائيل بالاتصال بالقيادات الفرنسية للتعاون في مجال الأبحاث النووية، مستغلا معاناة اليهود الفرنسيين على يد النازية .[1]

وفي عام 1949 سمح لبعض العلماء الصهاينة بدخول مركزساكلاي Saclay المخصص للأبحاث الذرية الفرنسية، والمشاركة في التعلم حول إنشاء مفاعل صغير خاص للتجارب خاص بالمركز ، حيث تعلم هؤلاء العلماء الكثير من هذه التجربة.[2]

في السنوات الأولى من الخمسينات كانت حكومة إسرائيل تبذل الجهود الكبيرة لتعزيز العلاقات مع فرنسا، أن شمعون بيرس الذي كان في ذلك الوقت المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية وموشي دايان، وكان عضوين في وزارة حزب مباي (حزب عمال ارض إسرائيل) الحاكم، وكذلك رئيس الحكومة ووزير الأمن ديفيد بن غويون بدؤوا في سنوات الخمسينيات بترسيخ العلاقات مع فرنسا .لقد نشا تعاون عسري وسياسي وثيق بين إسرائيل وفرنسا بسبب المصالح المشتركة التي كانت قائمة بينها . [3]

وأيا كانت الدوافع السياسية لكلتا الدولتين للتعاون في المجال النووي، فقد تم فعلا الاقتراب الفني بينهما، وحدث تعاون بين الدولتين، وبخاصة بعد إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية عام 1952 ونظيرتها الفرنسية، وتلا ذلك عقد

---

(1) محمود سعيد عبد الظاهر، **الخيار النووي الإسرائيلي : الإمكانات – الاستخدام** . مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001 ، ص 198.

(2) ـــــ ،**"4 مفاعلات إسرائيلية برسم التجديد من خلف الرقابة الدولية ومطامر للنفايات النووية على تخوم الحدودالمصرية الأردنية"**. (تقرير الهيئة العربية للطاقة النووية حول النشاط النووي الإسرائيلي)، **جريدة الأنباء**، الكويت، 10 ديسمبر 2007، العدد، ص 40 .

(3) تيسير الناشف، **الأسلحة النووية في إسرائيل** .المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 1990، ص 22 .

اتفاق رسمي بينهما في مجال التعاون النووي عام 1953، تمت إحاطته من كلا الدولتين، حتى إن الإسرائيليين من غير الاختصاصيين لم يعلموا بهذا الاتفاق إلا في عام 1955، أي بعد إعلان اتفاق إسرائيل الدخول في برنامج الذرة من اجل السلام، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور عام 1954 ، وحصلت إسرائيل بمقتضاه على مفاعل نووي بحثي قوته 1 ميغاوات ارتفعت إلى 5 ميغاوات بعد ذلك ن إلا إن اتفاق التعاون النووي الإسرائيلي الفرنسي سوف يظل هو الأهم في اكتساب الخبرة النووية، والحصول على الوقود النووي .

وفي عام 1956أفصح شمعون بريس مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية في ذلك الوقت لبور جس منوري وزير الدفاع الفرنسي، عن رغبة إسرائيل أن يكون المقابل المادي من اجل المشاركة الإسرائيلية في الحرب على مصر والمعروفة بالاتفاق الثلاثي، هو حصولها على مفاعل نووي على أن تكون قوته فوق عشرة ميغاوات، وبالفعل ثم توقيع اتفاق سري فيما بين البلدين في 12 سبتمبر 1957 لتوليد مفاعل فرنسي قوته أربعة وعشرون ميغاوات، ليقام قرب" يدمونا " في صحراء النقب، يستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود له، ويتم تبريده بالماء الثقيل .

إن بناء المفاعل النووي الفرنسي في ديمونا ومكوناته ذات التقنية العالية، التي لا يستطيع احد إنكارها يعد الثمرة الأكبر للتعاون الفرنسي الإسرائيلي في المجال النووي، علاوة على المساعدات التقنية الفرنسية القيمة التي قدمتها لفرنسا في عام 1961 ببيع إسرائيل 72 قاذفة مقاتلة من طراز (ميراج -3سي)، قادرة على حمل رؤوس نووية،علاوة على تعاون فرنسي مع إسرائيل في إنتاج الصاروخ " أريحا " القادر على حمل الرؤوس النووية عام 1966، المنتج بالاتفاق مع شركة داسو الفرنسية .[1]

- **المساعدات الأمريكية لإسرائيل في هذا المجال**

تعد العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة خاصة أو غير عادية بالمقارنة بعلاقات هاتين الدولتين مع الدول وذلك بالنظر إلى التأييد الأمريكي لها،[2] فإذا كان الدور الفرنسي دورا مؤثرا في المجال النووي، فإن الدور

[1] محمود سعيد عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 206.

[2] مصطفى عبد الله السلطان، **الإستراتيجيةالأمريكية في الشرق الأوسط** . دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص 295 .

الأمريكي لا يمكن إنكاره، حيث أمدت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بخبراتها النووية عن طريق علماء الذرة الأمريكيين الذي تعاونوا مع إسرائيل وأيضا عن طريق البعثات التي كانت تستقبلها المعاهد والمختبرات البحثية المختلفة وبخاصة تلك التي كانت تحت إشراف أو إشراف علماء يهود أمريكيين، ولكن الأهم هو بناء أول مفاعل نووي بحثي المعروف بمفاعل ريشون ليزبون عام 1954 بقوة 8 ميغاوات لإنتاج النظائر المشعة أساسا، وكان لتشغيله فضل كبير على تقدم البحث العلمي في إسرائيل.

تم تصميم وبناء مفاعل بحثي آخر وهو مفاعل النبي روبين بطاقة 250 كيلووات لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر، ومسرع التخنيون الذري بقوة 7035التروفولت والمسرع النووي التدريبي في معهد وايزمان برحبوت، وبناء المفاعل الذري المعروف بنا حال سوريك ومعمل الفصل النووي الحال التابع له . [1]

ففي عقد الستينات من القرن العشرين ادعى الرئيس جونسون ومستشاروه أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أجرت معاينات على مفاعل ديمونه النووي أثبتت أن إسرائيل لا تنوي إنتاج القنبلة النووية وذلك حفاظا على الموقف الأمريكي الداعي إلى منع انتشار الأسلحة النووية، أما الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر فقد كانا مقتنعين بحق إسرائيل في امتلاك هذا النوع من الأسلحة بل إنهما دعما طموحات إسرائيل النووية ولم يمارس أي ضغط على الدول غير الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووية ومنها إسرائيل. [2]

إن هذا الدعم الأمريكي المباشر لإسرائيل، قد مكن الأخيرة من الإفلات من أي رقابة دولية على أسلحتها النووية، وكذلك التهرب من الموافقة على أي نظام لإخلاء منطقة الشرق الأوسط برمتها منها أسلحة الدمار الشامل، في حين يزداد الضغط الأمريكي على الدول العربية والإسلامية من اجل منعها من امتلاك الأسلحة النووية، التي قد تمكنها من تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل . [3]

- **مساعدات جنوب إفريقيا لإسرائيل في برنامجها النووي**

---

(1) محمود سعيد عبد الظاهر، **نفس المرجع السابق** ، 206 .

(2) أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**. دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 234 .

(3) وائل العبد درويش الهمص ، **البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي**.(دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الأزهر ، فلسطين ، 2010 ، ص 24.

إن العلاقات مابين إسرائيل وجنوب إفريقيا في ظل نظامها العنصري السابق كانت علاقات متميزة بين نظامين عنصريين يعلمان أن القوة والقوة الغاشمة بالذات هي الأسلوب الأمثل للحفاظ على ذاتيتهما .

ورغم أن جنوب أفريقيا كانت قد وقعت اتفاق الحظر الجزئي للتجارب النووية في الجو والفضاء وعلى سطح الأرض في عام 1963، إلا أنها امتنعت عن توقيع اتفاق منع انتشار الأسلحة النووية ولم تخضع منشآتها النووية لرقابة وكالة الطاقة الذرية، وامتنعت عن تأييد فكرة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية .

وقد وضع تصميم حكومة جنوب إفريقيا على أسلحة نووية وتزايد تعاونها مع إسرائيل، من خلال تبادل الخبرات النووية والحصول على الوقود النووي الذي يحتاجه مفاعلها من جنوب إفريقيا وانتقل هذا التعاون إلى مرحلة جديدة بعد ما فكرت إسرائيل في إطار قيامها بتطوير قدراتها النووية وإنتاج قنابل تقنية.

واستمر التعاون بين جنوب إفريقيا وإسرائيل في مجال التطوير الخاص بالرؤوس النووية وتبادل الخبرات بين البلدين حتى بداية التسعينات . [1]

هذا ولم يكن التعاون مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا هو المجال الوحيد للتحرك الإسرائيلي في الاتجاه النووي وإنما هناك العديد من الدلالات التي تثبت أن إسرائيل مدت مظلة تعاونها مع دول أخرى مثل كندا والبرازيل والأرجنتين والغابون لتوفير الخامات والخبرات اللازمة لمفاعلها النووي في ديمونا، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل تخطاه إلى تبادل الخبرات وتقديم الدعم إلى البرنامج النووي الهندي . [2]

– المرحلة الثالثة (1966 –1979) : مرحلة اتخاذ القرار وصنع القنابل الذرية

مع حصول إسرائيل على المفاعلات الذرية وخصوصا مفاعل ديمونا، إضافة إلى المعرفة العلمية الفائقة، فإن الخطوة الكبرى نحو إنتاج القنبلة الذرية قد تم اجتيازها، وأصبحت مسألة حصولها على هذه القنابل مرتبطة بمجرد اتخاذ القرار السياسي اللازم لإنتاجها، حيث يمكن أن يتم هذا الإنتاج، حيث يمكن أن يتم هذا الإنتاج خلال بضعة شهور في تلك الفترة .

([1]) محمود سعيد عبد الظاهر ،مرجع سابق ، ص201 .

([2])إبراهيم محمد العناني و آخرون ، **الخيار النووي في الشرق الأوسط** . مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001، ص 210 .

وبالفعل بعد اتخاذ القرار وبناء مصنع فصل البلوتونيوم بدأ الإسرائيليون بإنتاج السلاح النووي، ويعتقد بعض المحللين في وكالة الاستخبارات الأمريكية أن إسرائيل قد تمكنت من صنع عدة قنابل نووية منذ عام 1968، وأنها قامت عام 1969 بتصنيع خمس قنابل نووية أو ست قوتها 19 كيلو طن . [1]

- **المرحلة الرابعة (1986 - .....) : مرحلة ما بعد فانونو**

وهي مرحلة ما بعد الخبير النووي الإسرائيلي فاعنونو وتصريحاته التي لفتت الأنظار إلى منعطفات جديدة في القوة النووية الإسرائيلية حيث كشفت صحيفة "الصنداي تايمز"أسرارا حول القدرة النووية الإسرائيلية، اثر نشرها لتقرير فعنونو (وهو إسرائيلي كان في الواحدة والثلاثين، عمل في مجال التقنية النووية لقرابة العشر سنوات، قامت المخابرات الإسرائيلية باختطافه وحكم عليه ب 18 سنة لأنه كشف السر، وأفرج عنه في نيسان 2004 قبل أن يوضع في الإقامة الجبرية مجددا)، وقد جاء تقريره شهادة بالغة الأهمية لأنها كشفت أرقاما سرية عن حجم الترسانة النووية الإسرائيلية والمدى الذي وصلت إليه . [2]

المطلب 2 : خصائص السياسة النووية الإسرائيلية

الأسلحة النووية هي أسلحة تخويف الدول القوية بكسر إرادة الدول الصغرى بذريعة الحماية ، وقد ظهرت نية إسرائيل لأول مرة للحصول على السلاح النووي بصفة جدية بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، ولأنها لم تستطع تحقيق أهدافها في مجال الأسلحة التقليدية لجأت إلى توظيف الورقة النووية في سياستها .

السياسة النووية: يمكن تعريفها بأنها تلك التوجهات السياسية والعسكرية التي ترتبط بامتلاك واستخدام الأسلحة النووية، إضافة إلى تلك التوجهات الخاصة بتشكيل وإرساء وتهيئة أوضاع البيئة الإستراتيجية الإقليمية الملائمة لتوظيف هذه الأسلحة دون قيود مضادة لتحقيق أهداف ومكاسب محددة.

فالسياسة النووية الإسرائيلية تقوم على عدة خصائص مرتكزة في ذلك على بعض المبادئ :

---

[1] وائل العبد درويش الهمص ، مرجع سابق ، ص 26 .

[2] ـــ ، **" سياسة الغموض النووي"**. من الموقع الالكتروني : http://www.almadina.com،تاريخ النشر: 05 / 08 / 2010 .

– مبدأ الغموض النووي

وهي السياسة الرسمية التي لاقت إجماع كل الحكومات المتعاقبة، وتبلورت من خلال الصراع الذي كان قائما من دعاة التسلح النووي وجماعة المعارضين ، وتمخض عن هذا الصراع موقف رسمي حكومي يمكن اعتباره إلى حد ما حلا وسطا بين الرأيين، خاصة وان كل طرف لم يستطع إبعاد الطرف الآخر نهائيا من دوائر صنع القرار.

وهذه السياسة تقوم على عدم تأكيد أو نفي أو امتلاك السلاح النووي، وتبرز ملامحها من خلال عدم السماح لأي دولة أو منظمة أو هيئة رسمية أجنبية من الاطلاع على حقيقتها النووية، وتنحصر معرفة الرأي الدولي حول الموضوع على ما تريد إسرائيل أن تمرره من خلال التصريحات المبهمة والغامضة والتي تتضمن عدة أبعاد ومعاني . [1]

حيث تعتمد إسرائيل سياسة الغموض حيال حيازة الأسلحة النووية، وما فتئت البيانات الرسمية الصادرة عنها والمتعلقة بخططها ونواياها المتصلة بحيازة الأسلحة النووية غير قاطعة، ولم تزح الستار إلا عن القليل من المعلومات المؤكدة، وما فتئ الصمت الرسمي أو على الأقل الغموض المحسوب بعناية، يغلف السياسة النووية الإسرائيلية ، حيث تحيط إسرائيل برنامج أسلحتها النووية بالسرية ، ولم تكشف النقاب رسميا عن النوايا الكاملة في ما يتعلق بالتطوير الفعلي للأسلحة النووية . **(2)**

كما أن هذه السرية محصنة بعقوبات قانونية صارمة ضد كل من يخالفها وهذه السياسة التي نالت معظم الثناء في الغرب على نحو يثير الاستغراب، والواقع أن هذه السياسة لا تعني الغموض وإنما اللاشفافية أو تمويه الواقع .[3]

كان شعار إسرائيل المخادع ومازال : " لن نكون البادئين في إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط " ومع ذلك فإن إسرائيل لم تكن البادئة فحسب بل هي تمتلك الآن بحسب مصادر أمريكية و أوروبية، أكثر من 200 رأس نووي في

---

[1] عرجون شوقي، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة.** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع : علاقات دولية)، جامعة الجزائر، 2007، ص 122 .

[2] تيسير الناشف ،**مرجع سابق** ، ص 35 .

[3] كميلمنصورة،السلاح النووي الإسرائيلي في ميزان الردع والسلام،**مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 18، العدد 72، خريف 2007، ص 6.

ترسانتها الحربية، خبراء إسرائيل يعودون مجددا إلى توصية حكومتهم ب " إبقاء الالتباس " مخيما في شأن حيازتها أسلحة نووية، جاءت التوصية في تقرير عسكري استراتيجي مصنف " سري للغاية "، نشرت صحيفة هارتس خطوطه العريضة .[1]

وتقوم سياسة الغموض النووي الإسرائيلي على دعامتين :

تحقيق مفاعيل الردع النووي في مواجهة الأعداء من جهة من دون الاضطرار إلى دفع الأثمان المترتبة على الانتماء العلني إلى النادي النووي من جهة أخرى، فعبر سياسة الغموض هذه تمكنت إسرائيل ازدواجية انفصامية للتعامل مع التعقيدات الدولية في المجال النووي : فهي دولة نووية على صعيد القدرة الواقية وميزاتها الردعية، وغير نووية على صعيد الكلف المترتبة على ذلك لجهة القيود الرقابية الدولية أو لجهة تداعيات إدخال السلاح النووي إلى البيئة الشرق أوسطية، ألا أن الغموض الذي تحول مع الوقت إلى إستراتيجية مناورة على المستوى الدولي، بدا أسلوبا في العمل هدفه الوصول إلى القدرات النووية من دون الاعتراف بذلك حتى على المستوى الداخلي. [2]

ولقد اختلفت سياسة الغموض النووي حسب التطورات الإقليمية و الدولية وفق ثلاث مراحل :

أ/ مرحلة مابين سنتي 1961 و 1973: كانت إسرائيل في هذه المرحلة تتعمد سياسة التظليل المزدوج الذي يهدف من جهة إلى الرغبة في مواجهة الضغوط الدولية والأمريكية وعدم إحراج الدول التي تساعدها في استكمال برنامجها النووي، وهذا من خلال إخفاء وجود القدرة على إنتاج هذا السلاح .

ب/ مرحلة مابين سنتي 1974 و 1986: وهي المرحلة التي بدأت مع حرب 73 وانتهت بتصريح " فانونو "، وانتهجت سياسة الغموض النووي منحى آخر وهو الإعلان عن قدرتها على إنتاج السلاح النووي مع نفي امتلاكها له بهدف رفع مكانتها الإقليمية والدولية وردع الدول العربية .

---

[1] عصامنعمان،**أمريكاوالإسلام والسلاح النووي**. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،لبنان،2007.

[2] محمد بدير ،**الغموض النووي الإسرائيلي** . من الموقع الالكتروني : http://www.al-akhbar.com، تاريخ النشر: 19 كانون الأول 2006.

ج/ مرحلة ما بعد سنة 1986: وبدأت هذه المرحلة بنشر التقرير الشهير " لفانونو"، حيث كانت أول مرة تصدر فيها معلومات دقيقة ومفصلة بشأن ترسانة إسرائيل النووية ومن مصدر معلوم، وسياسة الغموض بعد هذه الحادثة تستهدف إبراز القوة الإقليمية التي تريد إسرائيل أن تمثلها، والسيطرة التي تريد أن تحققها، لا سيما وان هذه المرحلة جاءت مقترنة بتوسيع مجال اهتمامها الأمني وهذا من حيث امتداد تحالفاتها الأمنية والإستراتيجية لتشمل الهند باكستان وتركيا. [1]

- **مبدأ الاحتكار النووي**

ينطلق هذا المبدأ من أن امتلاك السلاح النووي لوحده غير كاف إن لم يرافقه احتكار لهذه الأسلحة في الشرق الأوسط تماشيا مع مبدأ الردع النووي المطلق الذي يقوم على رفض قيام توازن نووي، باعتبار أن مفعول الردع للقوة النووية الإسرائيلية بفعل عوامل عديدة من أهمها العمق الاستراتيجي والتوزيع الجغرافي والكثافة السكانية.[2] .

حيث أطلق سياسيون بارزون في إسرائيل تصريحات عبروا من خلالها عن أن إسرائيل لن تلتزم الصمت والهدوء في حال دخول السلاح النووي إلى الشرق الأوسط، وهم بذلك يشيرون إلى الرفض القاطع لامتلاك أي دولة غير إسرائيل في الشرق الأوسط واحتكارها لهذا السلاح، حيث ازداد قلق إسرائيل حول امتلاك عدد من الدول في الشرق الأوسط للسلاح النووي، ونفدت جراء ذلك عملية عسكرية إرهابية دمرت بواسطتها المفاعل العراقي " تموز" في العام 1981، وتمارس حكومات إسرائيل المتعاقبة ضغوطا سياسية وإعلامية على الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لمنع إيران من تخصيب اليورانيوم وفرض عقوبات عليها كنوع من الاحتكار الذي تمارسه إسرائيل للسلاح النووي في الشرق الأوسط وأنها لن تسمح لأي دولة عربية بامتلاك السلاح النووي . [3]

- **مبدأ الاستعداد لأسوأ الاحتمالات**

---

[1] عرجون شوقي ، نفس المرجع السابق ، ص ص 97 - 98 .

[2] رائد حسين عبد الهادي حسنين،**البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1972 – 2010 م**.(قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط)،جامعة الأزهر ، فلسطين ، 2011 ، ص 130 .

[3] ـ ،**" غموض السياسة النووية الإسرائيلية ".** من الموقع الالكتروني : https://www.madarcenter.org

وهو مبدأ مستنبط من الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وتبنته إسرائيل في سياستها النووية ويتضمن اللجوء إلى استعمال السلاح النووي كسلاح " ملاذ أخير " أو عندما تقترب الدولة من الزوال، وتطور هذا المبدأ ضمن ثلاث استراتيجيات: في بداية الأمر كان يعرف بإستراتيجية " العقرب " والتي تقوم على المبدأ التالي: في حال انهزام إسرائيل عسكريا واقترابها من الزوال تقوم بإطلاق نيرانها النووية فتقضي على جيرانها العرب وعلى نفسها في آن واحد، لكون الرقعة الجغرافية في الشرق الأوسط صغيرة على تحمل التفجيرات النووية، وإسرائيل لا تستطيع حماية نفسها منها ولم تكن قد طورت أسلحة نووية محدودة التأثير (تكتيكية)، إما في منتصف السبعينات فانتقلت إلى ما يسمى بإستراتيجية " الفينيق " والتي تقوم على مبدأ : انه عندما تقبل إسرائيل على هزيمة كبيرة تضع أسلحتها النووية على أهبة الاستعداد لاستخدامها بحيث يسارع المجتمع الدولي إلى ضبط الموقف، وتتدخل الولايات المتحدة بإمكانياتها ميدانيا لتحويل مجرى الحرب لصالح إسرائيل ثم تفرض بعد ذلك وقفا للحرب، أما في الثمانينات فقد برزت إستراتيجية الاستخدام ألعملياتي للأسلحة النووية، ويوظف فيها الجيل الثاني من الأسلحة النووية ذات التأثير المتناسب مع جغرافية الشرق الأوسط، ونشرها فعلا في قواعد الإطلاق. (1)

فالخوف من حدوث محرقة يهودية أخرى وفكرة المقاومة العربية الرافضة للوجود الإسرائيلي يتخللان هيئات متخذي القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، بالرغم من انتصاراتها العسكرية في عدد من حروبها ضد دول عربية، لكن إسرائيل سوف تستعمل أيضا الأسلحة النووية في ظروف دون ظرف "السهم الأخير" أو" الملاذ الأخير"، أي في ظروف لا يتعرض بقاء الدولة فيها للتهديد . (2)

– مبدأ رفض مبادرات الحد من التسلح ونزع السلاح

رفضت إسرائيل منذ عام 1968 التوقيع والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدعم أمريكي مباشر، وأصبح عامل الردع العسكري غير التقليدي هاجس لكافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام 1968، وتبعا لذلك

(1) عرجون شوقي، مرجع سابق ، ص 102 .

(2) تيسير الناشف، مرجع سابق ، ص 160 .

استطاعت إسرائيل جعل الأفكار حول امتلاك أسلحة غير تقليدية حقيقة وأمرا واقعا يفرض بنفسه بقوة . [1]

هذا ووافقت إسرائيل مبدئيا على مبادرة إيرانية سنة 1974 لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية دون اتخاذ خطوات ميدانية، ويعود تخوفها من دفع سباق تسلح نووي في المنطقة، خاصة من البرنامج النووي العراقي، ولهذا الأسباب أرادت أن تظهر للرأي العام العالمي أنها تؤيد اقتراح إنشاء هذه المنطقة، لكن أدرجت مجموعة من الشروط والإجراءات السياسية التي رأت أنها ضرورية قبل الشروع في مفاوضات حول هذا الموضوع، وأول هذه الشروط ضرورة تطبيع العلاقات مع جميع دول المنطقة ، وكانت ترى انه لا يمكن التطرق لموضوع إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية طالما أن بعض الدول العربية قامت بتطوير أسلحة كيماوية وبيولوجية التي اعتبرتها أسبابا إضافية للقلق . [2]

المبحث الثالث: القدرات النووية الإسرائيلية

لا تزال إسرائيل تحافظ على سياستها القديمة العهد القائمة على الغموض النووي، فلا تؤكد ولا تنفي رسميا امتلاكها للسلاح النووي، حيث اتسمت المعلومات عن طبيعة القدرة النووية الإسرائيلية بالتضارب وعدم التجانس، بسبب أن هذه المعلومات كانت ولا تزال تبنى على تحليلات وتقديرات فردية، وجهود شخصية أولا، وعلى تصريحات صادرة عن مسؤولين إسرائيليين تبعا لمواقف سياسية و مخارج دبلوماسية مدروسة بعناية فائقة ثانيا .

المطلب 1: الترسانة النووية الإسرائيلية

لا يقتصر البرنامج النووي الإسرائيلي على مفاعل ديمونا النووي، رغم اعتباره الأكبر في منظومة القدرات النووية الإسرائيلية،حيث تقع مقرات قدرة إسرائيل النووية والكيمائية والبيولوجية في صحراء النقب وجنوب تل أبيب وشرق الجليل وتحظى كلها بإجراءات أمنية عالية وتحاط كلها بأجواء من السرية والكتمان .

1/ المفاعلات النووية

---

[1] نبيل السهلي،**إسرائيل ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.** من الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net ، تاريخ النشر : 2015/03/08.

[2] عرجون شوقي ، مرجع سابق ، ص 103 .

➢ **مفاعل ديمونا**

أقيم هذا المفاعل على بعد 14 كلم من مستوطنة ديمونا المقامة فوق ارض بلدة كرنب الفلسطينية والتي تبعد عن مدينة بئر السبع مسافة 40 كلم، وقد انشأ نتيجة للاتفاق بين فرنسا وإسرائيل عام1957، حيث كان كمكافأة لاشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر 1956 مع كل من فرنسا وبريطانيا، تحصل بمقتضاه فرنسا على سر إنتاج الماء الثقيل كيمائيا والذي توصل الإسرائيليون إليه ، وكانت طاقة هذا المفاعل 26 ميغاواط، وأكمل بناءه سنة 1962، تم تشغيله بعد سنة من إكماله، ووفقا للتقارير الصادرة سنة 1980 زادت طاقة الإنتاج القصوى للمفاعل إلى حوالي 70 ميغاواط، وتبلغ قدرته الحالية 150 ميغاواط حسب ما ورد في تقرير" فانونو" وينتج حوالي 40 كيلوغرام من البلوتونيوم سنويا . [1]

ويستخدم مفاعل ديمونا الماء الثقيل كمهدئ، ويعمل المفاعل بوقود اليورانيوم الطبيعي بدلا من اليورانيوم المخصب المستخدم في المفاعلات التي تستخدم الماء الخفيف، كتلك المنشآت التي بنتها الولايات المتحدة بالقرب من مفاعل ناحال سوراك الإسرائيلي، وتجري في مفاعلديمونا الأبحاث والتصاميم النووية، وتجري فيه أيضا الاختبارات الصاروخية الإسرائيلية، وقد أقيم فيه أيضا مصنع صاروخ اريحا .[2]

يعمل هذا المفاعل بنظام التهدئة والتبريد بالماء الثقيل، ويبرد بالماء الثقيل بالماء العادي، ويحتوي على عشرة منشآت، ستة منها تقوم بصناعة المواد الأولية الخاصة بصناعة الأسلحة النووية، وهي كالآتي:

- ✓ **المنشأة 1:** وهي عبارة عن منشأة لها قبة يبلغ قطرها حوالي 18 وهو المفاعل الذري.
- ✓ **المنشأة 2:** وهو معمل إعادة التصنيع ، وتقوم هذه المنشأة بإنتاج البلوتونيوم من وقود المفاعل المستهلك ، وتعرف هذه المنشأة بالمعمل الكيميائي .
- ✓ **المنشأة 3:** وهو معمل إنتاج الوقود النووي .
- ✓ **المنشأة 5:** وهو معمل تصنيع الوقود النووي وتغليفه .

---

(1) ـــــ، **" 4 مفاعلات إسرائيلية برسم التجديد من خلف الرقابة الدولية ومطامر للنفايات النووية على تخوم الحدود المصرية والأردنية " .** مرجع سابق ، ص 40 .

- ✓ **المنشـأة 6:** وهـي المحطـة الفيزيائيـة لديمونـة تحتـوى علـى مولـدات الطاقة والخدمات الأخرى .
- ✓ **المنشـأة 7:** وتحتـوي علـى مدرسـة فنيـة ومكتبـة ، بالإضـافة إلـى قاعـة للمحاضرات والعرض
- ✓ **المنشـأة 8:** وهـي عبـارة عـن معمـل تخصـيب اليورانيـوم بعمليـة الطـرد المركزي .
- ✓ **المنشأة 9:** وهي عبارة عن معمل تخصيب اليورانيوم بعملية الليزر.

أمـا **المنشـأة 4:** فهـي معمـل معالجـة النفايـات النوويـة حيـث يـتم فيهـا خفـض مسـتوى إشـعاعية المـواد المشـعة المرافقـة لإنتـاج البلوتونيـوم ، فتقـوم بتخزينهـا فـي براميـل خاصـة لتخـزن فـي مقـابر جهـزت خصيصـا لهـذا الغرض .

- ✓ **المنشـأة 10**: فهـي عبـارة عـن معمـل لاسـتخدام اليورانيـوم المخصـب.

بالإضـافة إلـى وجـود منشـآت خدماتيـة أخـرى فـي الموقـع بـالرغم مـن أنـه تحـيط بـه غابـة كثيفـة جـدا مـن الأشـجار المتشـابكة، الشـيء الـذي لا يتـيح للأقمـار الصـناعية أخـذ المزيـد مـن الصـور والمعلومـات عنـه، إلا انـه هنـاك بعـض الصـور المتسـربة مـن هنا وهناك . [1]

ونظـرا لخطـورة المفاعـل وسـرية عملـه تفـرض إسـرائيل عليـه إطـارا كبيـرا مـن السـرية والأمـن، لدرجـة أنهـا أسـقطت طـائرة تابعـة لهـا عنـدما اقتربـت بطريـق الخطـأ مـن المفاعـل، كمـا أنهـا تـرفض إخضـاع هـذا المفاعـل لرقابـة الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرية.

- ➢ **مفاعل ناحال سوريك**

يقـع هـذا المفاعـل فـي وادي نهـر سـوريق بـالقرب مـن قريـة ناحـال سـوريك الواقعـة بـالقرب مـن شـاطئ البحـر المتوسـط، يطـابق فـي تصـميمه مفاعـل (ريشـون ليزبـون)، وهـو أمريكـي الإنتـاج [2]، حيـث فـي ديسـمبر 1953 القـي رئـيس الولايـات المتحـدة دوايـت إيزنهـاور خطـاب " الـذرة مـن اجـل السـلام "، وفـي أوت 1954 سـن

[1] وداد طافري، **رهانات الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط – دراسة حالة كل من إسرائيل وإيران–** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص : علاقات دولية)، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص 142 .

[2] محمد سعيد عبد الظاهر،مرجع سابق، ص 213.

قانون الطاقة النووية للولايات المتحدة، ومن الاتفاقات النووية الثنائية المبرمة في أعقاب اشتراع ذلك القانون اتفاق مع إسرائيل ابرم في 12جويلية1955 ضمت بموجبه الأخيرة إلى " برنامج الذرة من اجل السلم" الأمريكي الذي اعتمدته حكومة ايزنهاور، وبموجب ذلك الاتفاق أمدت الو.م.أ إسرائيل بمفاعل نووي صغير، وأقيم هذا المفاعل الذي هو من النوع البركيالصهريجي والذي يستخدم الماء الخفيف في ناحال سوريك بالقرب من أسدود و يا فنيه، وهو قادر على إنتاج البلوتونيوم، وأكمل إنشاؤه في ماي 1960 وبدأ تشغيله في 16 جوان 1960 بطاقة ميغاوات واحد، وفي 1969 زيدت طاقته إلى 5 ميغاواط، ويستعمل المفاعل اليورانيوم مخصبا بنسبة 90٪. [1]

- **المفاعل النووي ريشون ليزبون**

وهو مفاعل حراري غير متجانس قامت بتصميمه عام 1954 شركة " اتومكس الأمريكية "، وتم افتتاحه في 25 ديسمبر 1956 وبدأ تشغيله في عام 1958 بهدف إنتاج النظائر المشعة والبحث العلمي – ويستخدم اليورانيوم الطبيعي بنسبة 80% ويورانيوم 235 بنسبة 20% .

ويستخدم الماء الثقيل كمعدل ومهدئ لتفاعلات قلب المفاعل، وقد بلغت تكاليفه عند إنشاءه 42 مليون دولار، وهي قيمة كبيرة إذا تم تقديرها بالسعر الحالي للصرف، ويكتسب اسمه من اسم المدينة التي أقيم بها وهي ريشونليزيون بالقرب من ميناء حيفا، ومنذ افتتاح المفاعل وهو يجذب العناصر الشابة من الباحثين الإسرائيليين في المجال النووي .[2]

- **مفاعل النبي روبين**

وهو مفاعل بدأ إنشاءه في بداية عام 1966، وهو من تصميم أمريكي، وبنته شركة " اتومكس " التي بنت مفاعل ريشون ليزيون وناحال سوريك من قبل، وطاقة المفاعل تبلغ 205 كيلو واط حراري .

ويستخدم المفاعل اليورانيوم الطبيعي كوقود، والغرافيت كمعدل، وثاني أكسيد الكربون والهواء المضغوط كمبرد، وقد أقامته إسرائيل بغرض تحلية مياه

---

[1] تيسير الناشف،مرجع سابق، ص 18.

[2] محمود سعيد عبد الظاهر ،مرجع سابق ، ص 213 .

البحر واستخدامه في إنتاج الطاقة، ويخضع المفاعل للتفتيش، حسب طلب الولايات المتحدة الأمريكية . [1]

2/ القاعدة العلمية (المؤسسات والكوادر العلمية)

تشكلت منظومة المؤسسات العلمية في إسرائيل فور قيامها تباعا لتنسيق الجهود الفاصلة في مجال الطاقة النووية، ولضمان تحقيق الأهداف الغائبة للدولة في سبيل امتلاكها السلاح النووي، واستخدامات الذرة في المجال السلمي أيضا، من خلال المؤسسات التالية :

✓ مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية

صدر قرار تأسيسها في 13 جوان 1952، كمؤسسة مستقلة تابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، وتشكل فريق إدارتها من رئيس و خمسة أعضاء من كبار العلماء والقادة العسكريين. وفي عام 1966، أعيد تنظيمها وألحقت بمكتب رئيس الوزراء. وتستهدف المؤسسة في المقام الأول التخطيط البعيد المدى، وتقديم التوجيهات والنصائح للحكومة الإسرائيلية في هذا المجال، وتوجيه العملية العلمية البحثية في اتجاه تحقيق الأهداف الموضوعة والتنسيق بين الهيئات العلمية والبحثية وتوجيه البعثات في الخارج .

هيئة تطوير وسائل القتال

تأسست في البداية كلجنة تابعة لوزارة الدفاع في 15 أوت 1948، أي بعد 3 أشهر من قيام دولة إسرائيل، وكأول اتجاه حكومي رسمي في هذا المجال، واهتمت في البداية بالقيام بعملية مسح كامل للأراضي المحتمل وجود الخامات اللازمة للنشاط الذري فيها. وتهتم هيئة التطوير بالمجالات العلمية والعملية كافة في الجيش الإسرائيلي، فتضم لجانا ميكانيكية، وأخرى كيميائية، ولجانا فيزيائية، وأخرى تهتم بالنظائر المشعة وجميع الاهتمامات التي تهتم بها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

✓ المجلس القومي للبحوث والتطوير

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص 215 .

أنشئ في فيفري 1960 يهدف إلى تنسيق البحوث العلمية والتكنولوجية على مستوى الدولة تقديم المشورة للحكومة في السياسة العلمية.

✓ **جمعية الأشعة الإسرائيلية**

وتركز نشاطها في مجال السلامة النووية والوقاية من الإشعاع، وتضم جميع الأنشطة العاملة في هذا المجال، والجمعية عضو في العديد من المنظمات الدولية الخاصة بالوقاية من الأشعة والسلامة النووية ، وتشرف الجمعية على سياسة الرصد الذري للمراقبة والتحذير من الإشعاعات الذرية وتنتشر في إسرائيل كلها بإجمالي 21 محطة رصد .

أما **المعاهد والجامعات** العاملة في المجال النووي فنذكر منها :

- **معهد إسرائيل التقاني (التخنيون):** تم افتتاحه في 1924 إبان فترة الانتداب البريطاني، يعد من أهم المؤسسات العاملة في العلوم بإسرائيل .
- **معهد وايزمان للعلوم:** أنشأ هذا المعهد وأداره الدكتور حاييم وايزمان عام 1924، في " رحبوت "، وهو من أهم المراكز البحثية والعلمية في إسرائيل، ويهتم المعهد بدراسة الفيزياء النووية، وأبحاث النظائر المشعة .
- **الجامعة العبرية بالقدس:** وقد أنشئت عام 1925، وهي أقدم جامعة في إسرائيل وتحتوي على العديد من الكليات، وتختص بدراسة كل ما يتعلق بالذرة فيزيائيا وكيمائيا.
- **جامعة تل أبيب:** وهي تشتمل أيضا على قسم للطبيعة النووية .
- **المركز الرئيسي للإشعاع والنظائر** بتل أبيب .
- **معمل الفيزياء الإسرائيلي** في القدس .
- **جامعة بن غوريون** بالنقب .
- **جامعة بار-أيلان** في رامات غان .
- **جامعة حيفا** .[1]

[1] إبراهيم محمد العناني وآخرون، **الخيار النووي في الشرق الأوسط** .مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001،ص 201 .

تنشر إسرائيل أسلحتها النووية وباستطاعتها استخدامها عبر ثلاث وسائل أهمها:

أ/ نظام الصواريخ

تمتلك إسرائيل نظام صواريخ متطورة قادرة على حمل رؤوس نووية ، فإسرائيل تمتلك صواريخ (أريحا-9) الذي يبلغ مداها (600 كلم ^{2}) ، وحمولتها (1000 كلغم)، وصواريخ (أريحا -2)، التي يبلغ مداها (1450 كلم^2) وقد خضعت للتحسين أوائل التسعينات فأصبح مداها يقارب (2200 كلم^2) مع حلول منتصف الألفية الثانية .

تعمل إسرائيل على تطوير صواريخ (أريحا -3) العابر للقارات ومن ثم تجهيز قاعدتي (زكريا) جنوب شرق تل أبيب و (تل نوف) في الشمال الغربي من تل أبيب ، وخزنت أيضا كميات كبيرة منها في حصن (كفر زكريا) .

ب/ الطائرات

يزيد الأسطول الجوي الإسرائيلي عن (400) طائرة أهمها F15،F16 وهذه الطائرات قادرة على حمل رؤوس نووية وبمدى يتجاوز (5000) كلم^2 .

ج/ الغواصات

تمتلك إسرائيل ثلاث غواصات نووية (دولفين) تم شرائها من ألمانيا مجهزة بصواريخ كروز الأمريكية القادرة على حمل رؤوس نووية ويبلغ مداها (900- 1300) كلم^2، تجوب الغواصة الأولى في البحر الأبيض المتوسط والثانية في البحر الأحمر أما الثالثة فإنها ترسى على الشواطئ الإسرائيلية .[1]

وتعتبر إسرائيل اليوم دولة عظمى من ناحية قدرتها على إنتاج الأسلحة، وبنظرة تاريخية لقد تم إحراز هذه القدرة على امتداد سنوات وذلك انطلاقا من

[1] إسراء شريف الكعود ، مرجع سابق ، ص 25 .

المخاوف القائلة إن الدول العظمى التي تمتلك القدرة على ضمان امن دولة إسرائيل لن تقوم بمساعدتها في الأوقات الحرجة[1]

إن حجم مخزون إسرائيل من السلاح النووي غير معروف لكن يعتقد حسب إحصائيات غير رسمية انه يتكون من حوالي 100 رأس حربي من البلوتونيوم، ووفق لأحد التقديرات امتلكت إسرائيل حتى ديسمبر 2006 مابين 340 و 560 كلغ من البلوتونيوم العسكري، أو ما يعادل 110 رؤوس حربية ، على افتراض أن كل رأس حربي يحتوي 5 كلغ من البلوتونيوم، وقد يكون جزء فقط من هذا البلوتونيوم قد استخدم لإنتاج رؤوس حربية، ويقدر لدى إسرائيل ربما قرابة 80 رأسا حربيا سليما منها 50 مركبة ليتم الإيصال بصواريخ باليستية والعدد الباقي قنابل لإيصالها بالطائرات. [2]

المطلب 2/ المكاسب الإسرائيلية من امتلاكها للسلاح النووي

رغم عدم تصريح إسرائيل امتلاكها للسلاح النووي ، وانتهاجها سياسة الغموض تجاه برنامجها ، إلا أنها في المقابل حققت مكاسب إستراتيجية في ذلك، وتوظيف الورقة النووية في تحقيق مصالحها سواء على المستوى الإقليمي من خلال الصراع العربي الإسرائيلي، أو من خلال تعزيز مكانتها وعلاقاتها الدولية.

- **المكاسب الإسرائيلية على المستوى الإقليمي**

لقد حققت إسرائيل مكاسب من امتلاكها للسلاح النووي على المستوى الإقليمي خصوصا في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، حيث لعب التفوق العسكري الإسرائيلي دورا هاما في تحقيق الانتصارات العسكرية الإسرائيلية على الجيوش العربية في كافة الحروب التي شنتها إسرائيل على الدول العربية باستثناء حرب أكتوبر 1973[3]، حيث يزداد الخلل في موازين القوة بين العرب وإسرائيل

---

[1] سلمان أبو ستة، **إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**. المجلد 3، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2004، ص 92 .

[2] عمر الأيوبي وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 628.

[3] منيب عبد الرحمن شبيب ، **نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصاديللشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة من 1991-2002** .(قدمت هذه

خصوصا في مجال القدرة النووية حيث نجد إسرائيل وبفعل الدعم الفرنسي ثم الألماني ثم الأمريكي غير المحدود صار العرب محرومين من غالبية مصادر القدرة على التسلح بأسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها السلاح النووي، فقد انتهزت الو.م.أ الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية لتفرض قيودا شديدا على نقل التكنولوجية العسكرية المتطورة إلى الدول العربية واحتكاره من طرف إسرائيل، بزعم حظر تكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل .[1]

لقد كانت امتلاك إسرائيل للسلاح النووي انعكاس حاسم في المواجهة العربية الإسرائيلية التي لايمتلك العرب فيها أسلحة نووية حتى لو كانت أسلحتهم التقليدية مساوية لأسلحة إسرائيل التقليدية ومتفوقة عليها، فالسيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وجنوب لبنان سابقا وقطاع غزة ومرتفعات الجولان جعلت هزيمة العرب لإسرائيل بأسلحة التقليدية أكثر صعوبة ولكنها غير مستحيلة، فالعرب وبجيش منظم وحديث ولديه حوافز يستطيعون هزيمة الجيش الإسرائيلي ولذلك أزالت إسرائيل كابوس هذا الخوف باستحداث الأسلحة النووية والغير تقليدية وبالتالي قضت على أي تفكير عربي لمواجهة إسرائيل عسكريا مستقبلا.[2]

حيث تسعى إسرائيل من خلال امتلاكها للسلاح النووي إلى توليد إدراك عربي باستحالة القضاء على إسرائيل وزرع الإحباط واليأس لدى العرب، فهم لم يستطيعوا القضاء على إسرائيل وهي مدججة بالسلاح التقليدي فكيف سيتسنى لهم القضاء عليها وهي مدججة بالسلاح النووي، فشعور العرب بأن إسرائيل تمتلك سلاحا نوويا سيولد لديهم شعورا بعدم معرفة الخط الأحمر بالنسبة لإسرائيل، وبالتالي ستكون أي حروب مع إسرائيل محددة وليست شاملة لان هناك احتمال استخدام إسرائيل للسلاح النووي.[3]

إن السياسة النووية الغامضة لإسرائيل شكلت فكرة لدى دول المنطقة تتضمن استحالة مساومة إسرائيل سياسيا حول إخلال المنطقة من الأسلحة النووية، وجعل دول أخرى تعترف بهده القوة الإقليمية الجديدة، وبالتالي فتحت من خلال هذا السلاح مجالا جديدا لتحالفاتها حيث أن تركيا مثلا كانت أهم طرف كسبته على

الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العليا لكلية الاقتصاد قسم التخطيط والتنمية السياسية) ، جامعة نابلس ، فلسطين ، 2003 ، ص 226.

[1] أحمد ثابت، **جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته** .منالموقع الالكتروني:http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/853B454B-A3B3-4705-A41B-4ABBD5540589#main-story، تاريخ النشر : 2016.

[2] وائل درويش العبد الهمص ، مرجع سابق ، ص 40.

[3] نفس المرجع السابق ، ص 44 .

حساب الدول العربية والإسلامية، ولعبت الورقة النووية دورا مهما في جذب تركيا وتوسيع الفجوة بينها وبين الدول العربية و الإسلامية وتمكنت على اثر ذلك من توثيق العلاقات معها باتفاق التعاون العسكري سنة 1996، نتيجة اقتناع تركيا بما ستجنيه من الشراكة العسكرية معها من إدخال التقنية الحديثة في التسليح التركي والاستفادة من التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، حيث قامت بتزويدها بأحدث أنظمة الرادار والمراقبة العسكرية [1]، حيث قام الرئيس التركي سليمان ديميريل بزيارة إسرائيل لأول مرة ووقع من خلال الزيارة اتفاقية وبروتوكول تعاون في مجال التجارة والثقافة والتعاون العسكري .[2]

- **المكاسب الإسرائيلية على المستوى الدولي**

كما سبق ذكره، تعتمد إسرائيل على القوة العسكرية لحماية أمنها القومي على المستوى الإقليمي، إلا أنها على المستوى الدولي تعمل على توظيف نشاطها السياسي والدبلوماسي في مجال علاقاتها الدولية من اجل تثبيت هذا المفهوم، وتعتمد على رسم العلاقة بين مفهومها للأمن القومي وبين البعد الدولي أو الارتكاز بقدر ما تستطيع مع أنظمة امن أخرى، حيث استعملت السلاح النووي كمكسب لردع الدول العربية وكورقة لفرض مكانتها على الساحة الدولية .

واستطاعت إسرائيل أن تلوح بسلاحها النووي وخبرتها في الشؤون الحربية في إقناع صناع القرار الأمريكيين بأنها قادرة على أداء مجموعة من الوظائف العسكرية بشكل أفضل من حلفاءها التقليديين في الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، وبإمكانها تقوية الجناح الشرقي للحلف الأطلسي وتقديم الدعم والإسناد للأسطول الأمريكي السادس في المتوسط في ظل ضعف كل من تركيا واليونان ومحدودية قوتهما الإقليمية .

الامتياز الآخر الذي منحه السلاح النووي لإسرائيل في تعزيز مكانتها الدولية، هو استدراج باقي الدول النووية غير المعلنة وهي الهند وباكستان إلى التحالف معها من اجل تعزيز قوتهما النووية خاصة وان إسرائيل تعتبر اكبر منفذ

---

[1] عرجون شوقي، نفس المرجع السابق ، ص 111 .

[2] هبة جمال الدين،**" رؤية معهد السياسة والإستراتيجية الإسرائيلي : مستقبل المنطقة العربية "** . من الموقع الالكتروني : http://www.acrseg.org ، تاريخ النشر : 2015/04/11.

للتكنولوجيا النووية الأمريكية، فانتهجت سياسة واقعية وبراغماتية تجاه إسرائيل.[1]

فالهند رغم معارضتها لقيام إسرائيل سنة 1948 ووصفها للفكر الصهيوني بأنه جريمة في حق الإنسانية، إلا أن العلاقات الهندية الإسرائيلية أصبحت أكثر قوة، حيث أصبحت إسرائيل ثاني مورد للسلاح إلى الهند بعد روسيا، وقد زودت إسرائيل الهند بالكثير من الأسلحة والمعدات العسكرية في حين تقدم الهند فرصة لنشر الغواصات الإسرائيلية التي تمثل في العقيدة العسكرية الإسرائيلية قوة ضربة ثانية بعيدة عن أسلحة جيرانها ويمثل المحيط الهندي بنية تحتية إدارية تسهل الانتشار غير متوفرة في البحر المتوسط ولا في البحر الأحمر.

وفي هذا المجال قامت الغواصات الإسرائيلية عام 2000 باختبار وتجربة صاروخ " كروز" قادر على حمل رؤوس نووية في مياه المحيط الهندي أمام شاطئ سيريلانكا، وذكرت تقارير عن رغبة مشتركة بين الجانبين في التعاون بمجال تطوير نظام مضاد للصواريخ على أساس النظام " ارو" باعتبار أن كليهما يتعرض لاحتمال التهديد باستخدام الصواريخ ضده .[2]

وقد تم تفعيل التعاون العسكري النووي بين إسرائيل والهند منذ عام 1988، وتم تفعيل هذا التعاون في أعقاب الخليج الثانية ووصل عدد العلماء الهنود في مركز الأبحاث النووية في النقب إلى 20 عالما قدموا سرا بمقتضى اتفاق بين الجانبين لتبادل الخبرة في المجال النووي، ونشرت صحيفة " هاارتس" 1999/9/2 تقريرا عن العلاقات الهندية الإسرائيلية يوضح مدى مركزية التعاون النووي في علاقاتهما مشيرة إلى أن " الهند وإسرائيل تنفيان أي تعاون نووي بينهما لكن يمكن ملاحظة تعاونهما من خلال سياستهما النووية " .[3]

---

(1) عرجون شوقي، مرجع سابق ، ص 113 .

(2) لواء طلعت مسلم ، **العلاقات الهندية الإسرائيلية ومخاطرها** . من الموقع الالكتروني : www.aljazeera.net ، تاريخ النشر : 2004/10/3.

(3) امجد أحمد جبريل،**العلاقات الإسرائيلية– الآسيوية**.مركز الحضارة للدراسات الآسيوية،(د،ب،ن)،(د،س،ن)،ص 438 .

خلاصة الفصل

مما لا شك فيه أن حيازة الأسلحة النووية تؤدي دورا مهما في بناء إستراتيجية الأمن والإستراتيجية العسكرية لإسرائيل بسبب احتكار إسرائيل لهذا السلاح وتمسكها به رغم سياسة الغموض النووية التي تنتهجها لارتباطه بنظرية الأمن الإسرائيلي وضمان كيان إسرائيل ولتحقيق التفوق العسكري والاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ومواجهة المخاطر الخارجية والداخلية .

وقد توصلنا في هذا الفصل إلى:

- ✓ الأهداف العسكرية الإسرائيلية هي انعكاس مباشر إلى مسألة الوجود غير الشرعي للكيان الصهيوني.
- ✓ يسعى الكيان الصهيوني في تعاونه وإقامة علاقاته مع كل الدول ولا تستثنى دول معينة، حيث امتدت علاقاته الإستراتيجية مع الهند والتي تعتبر من أهم دول العالم الثالث ومجموعة 77(الخاصة بدول عدم الانحياز)، والتي قال زعيمها السابق غاندي بأن الفكر الصهيوني جريمة ضد الإنسانية .
- ✓ الكيان الصهيوني سبق الدول العربية والإسلامية بخطوتين على الأقل، الأول هي امتلاكه للسلاح النووي دون الدول العربية، والخطوة الثانية هي قدرته على توجيه الضربة النووية الثانية وهو أمر يفترض بأن الخصم العربي يمتلك السلاح النووي.

يشكل مفاعل ديمونا النووي في صحراء النقب والذي تبلغ طاقته حاليا 150 ميغاواط جوهر البرنامج النووي الإسرائيلي لدوره في إنتاج البلوتونيوم المادة الرئيسية في القنابل النووية .

- ✓

الفصل الثالث

تداعيات السلاح النووي الإسرائيلي

على منطقة الشرق الأوسط

تمهيد :

ضبط التسلح وإقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبناء توازنات إستراتيجية جديدة، أهداف مطروحة على أجندة القرن الحادي والعشرين، بل على رأس أولوياته، حيث تظل قضية الانتشار النووي قضية ملحة لان انتشار الأسلحة النووية يعني بالضرورة انتشار حالات الردع النووي بين العديد من الدول ونجد في ذلك إدخال إسرائيل السلاح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط، مما خلق لها توترا في علاقاتها مع دول الجوار خاصة في انتهاجها التعتيم والغموض في برنامجها النووي من جهة ومن جهة أخرى عدم اكتراثها بالآليات الدولية للرقابة فيما يخص التهديدات التي تمس المنطقة .

وسنتناول في هذا الفصل تداعيات امتلاك إسرائيل للسلاح النووي على منطقة الشرق الأوسط بموقف إسرائيل من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، ومظاهر عدم التزام إسرائيل بقواعد منظومة منع الانتشار النووي، وصعوبة إقامة منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية .

المبحث الأول: تقويض مصداقية منظومة منع الانتشار النووي

في ظل تعاظم التهديدات الناتجة عن استمرار وجود الأسلحة النووية والتي يجسد انتشارها وامتلاكها أو حتى التهديد باستخدامها خطرا يتهدد العالم بأسره، لا تزال ازدواجية المعايير التي تنتهجها القوى الكبرى حاجزا يؤخر المساعي الجادة لتخليص العالم من الأسلحة النووية .

المطلب 1 موقف إسرائيل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)

عرضت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (Npt) للتوقيع في لندن وموسكو وواشنطن في01 جويلية 1968، ودخلت حيز التنفيذ في 05 مارس 1970، وتحظر المعاهدة على الدول النووية " نقل أسلحة نووية أو أية أجهزة نووية متفجرة أخرى إلى أي متلقي أو منح هذا المتلقي السيطرة على الأسلحة، وكذا حظر المساعدة أو التشجيع أو حث أي دولة غير نووية على صنع أو حيازة مثل هذه الأسلحة أو التجهيزات، كما أن المعاهدة تمنع على الدول غير النووية تلقي أسلحة من ذات القبيل أو أجهزة نووية متفجرة أخرى من أي دولة. [1]

ويتسم الموقف الإسرائيلي تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالبساطة الجمود والثبات منذ عام 1968، وحتى الآن فقد رفضت إسرائيل دائما التوقيع على المعاهدة وبدعم أمريكي مباشر وأصبح عامل الردع العسكري غير التقليدي وخاصة النووي هاجسا لكافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ إنشاء دولة إسرائيل.[2]

فإسرائيل لا تزال ترفض الانضمام إلى هذه المعاهدة وقد تجدد هذا الرفض خلال تمديد سريان معاهدة الحد من الانتشار النووي، فهي تربط مسالة انضمامها بتحقيق سلاما شاملا في الشرق الأوسط فما دامت تتعرض إلى تهديدات أمنية فالسلاح النووي يمثل بالنسبة لها أمرا حيويا حيث تشير إلى البرنامجين النوويين العراقي والإيراني وتطوير بعض الدول في المنطقة لأسلحة كيميائية وبيولوجية .

حيث أشار في هذا الصدد ممثل الوفد المصري إلى زوال التهديد العراقي بتحطيم برنامجه النووي والذي يعني انتهاء التهديدات التي كانت تخلقها الأسلحة

---

[1] بن داود إبراهيم، الانسحاب من اتفاقيات حظر الاستخدام النووي وفق قواعد القانون الدولي، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 8 ، جانفي 2013 ، ص 37 .

[2] إسراء شريف القعود ، مرجع سابق ، ص 28 .

العراقيــة، لكــن إســرائيل لا تــزال تبــرر عــدم انضــمامها بوجــود البرنــامج النــووي الإيراني حيث أدرجت إيران ضمن دائرة التهديدات الأمنية القائمة .[1]

وكانــت وجهــة النظــر الإســرائيلية حــوا المعاهــدة انــه لا يــزال الشــرق الأوســط منطقــة شــديدة الاضــطراب وانــه لا يــزال للدولــة اليهوديــة الكثيــر مــن الأعــداء المحتملـين بـدءا مـن الجزائـر وانتهـاء بـإيران، ومـن هـذا المنطلـق لابـد مـن أن يـؤدي تقلـيص مسـتوى القـدرة النوويـة الإسـرائيلية إلـى زيـادة خطـر التهديـد العربـي لإسـرائيل واحتمـال نشـوب حـرب كبيـرة فـي المنطقـة، وفـي الشـرق الأوسـط لا تـزال الحـرب ينظـر إليهـا كـأداة رئيسـية للسياسـة، وعقـب مـؤتمر مدريـد فـي اكتـوبر1991 وبـدء المفاوضـات بـين إسـرائيل وبعـض البلـدان العربيـة طرحـت إسـرائيل الأمـر فـي الأطـر التالية :

- **الأمن وضبط التسلح الإقليمي :**

تعتبـر إسـرائيل احـد الأعضـاء الناشـطين فـي المجموعـة المتعـددة الجنسـية بهـذه الغايـة، وركـزت علـى التسـلح الإقليمـي التقليـدي لتجعـل منـه شـرطا يسـبق أي معاهـدة للحــد مــن انتشــار الأســلحة النوويــة، وبخاصــة تســلح ســوريا ومصــر والعــراق والسعودية .

- **مؤتمر الأسلحة الكيميائية :**

ســاهمت الولايــات المتحــدة بالضــغط علــى البلــدان العربيــة مــع نشــوء سياســة إسـرائيلية نشـيطة للحـد مـن الأسـلحة الكيمائيـة التـي تملكهـا العـراق وسـوريا ووقعـت إسرائيل على اتفاقية في هذا الشأن في جانفي 1993.

- **إجراءات بناء الثقة وتعزيز الأمن :**

التـي تهـدف إلـى شـبكة مـن التعـاون بـين إسـرائيل والبلـدان العربيـة، بمـا فـي ذلـك التطبيـع الكامـل والتبـادل الدبلوماسـي وإقامـة سـياحة ومصـالح اقتصـادية أخـرى بينهـا وبين البلدان العربية.

- **ضـوابط علـى الأسـلحة التقليديـة ونظـم الصـواريخ بعيـدة المـدى والأسـلحة فوق التقليدية:**

[3] مراشي شافية، **مسار انتشار الأسلحة النووية في العالم – دراسة حالة الشرق الأوسط** – (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : علاقات دولية) ، جامعة الجزائر ، 2002- 2003 ، ص 104 .

ويقصد بها تلك الأسلحة التي تملكها البلدان العربية والتركيز على التفتيش الإقليمي وليس الدولي للتحقق من الالتزام بالاتفاقات حول هذه الأسلحة.

وبعد اختبار عملية السلام بمدة طويلة لم تحددها إسرائيل، يمكن أن يتم التطرق إلى مسألة الحد من انتشار الأسلحة النووية . [1]

والغريب من الموقف الإسرائيلي أنه يتناقض بشكل صارخ مع الموقف المبدئي الإسرائيلي من المعاهدة، حيث أعلنت منذ البداية مساندة كل الجهود المبذولة لإزالة الأخطار البشعة الناجمة عن الاستمرار في سباق التسلح النووي وقد حرصت إسرائيل على إبراز التأييد للمعاهدة تماشيا مع المبدأ العام المعلن من قبلها، حيث رحب المندوب الإسرائيلي رافاييل بالمعاهدة مشيدا بالجهود التي بدلت من أجل الوصول إليها ، حيث اعتبرت إسرائيل على لسان مسؤوليها أن هده المعاهدة تعد جزءا هاما من السعي العالمي تجاه نزع السلاح العام، ومن تم يأتي التناقض السلوكي الإسرائيلي مع مبادئها المعلنة ومواقفها المبدئية وهو ما يوضح حقيقة البعد الوعائي للسياسة الخارجية الإسرائيلية عامة وبشأن قضية نزع السلاح خاصة . [2]

فالمعلوم أن إسرائيل تعتمد فيما تعلق بالأسلحة النووية نظرية الردع بالشك، وهو ما يحقق لها نصرا إستراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط، إذ تطرح إسرائيل تصوراتها الخاصة بالتعامل مع المشكلة النووية في الشرق الأوسط والتي ترتبط بمقترحات قدمتها إسرائيل عام 1975 لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، استنادا على أطر وآليات إقليمية بعيدا عن النظام الدولي الذي تمثله معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. في ظل تصور بأن النظام الإقليمي المقترح من جانبها يتلافى كافة سلبيات المعاهدة. ويتيح ترتيبات أكثر فعالية للتعامل مع هذه المشكلة، ويتم التعبير عن الموقف الإسرائيلي عبر قنوات عدة خاصة الرسمية منها التي تقول – كما جاء على لسان رئيس الوزراء " إسحاق رابين " بقوله :

" دعونا أولا نحقق السلام ثم نقوم بالخطوة الثانية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية . [3]

---

(1) محمد سليمان مفلح الزيود، **مرجع سابق** ، ص 260 .

(2) محمد عبد السلام، **الموقف الإسرائيلي من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية**، **السياسة الدولية**. العدد 120 ، أفريل 1995 ، ص 80 .

(3) نفس المرجع السابق ، ص 80 .

وقد أعلن المندوب الإسرائيلي أن إسرائيل لا تستطيع الانضمام إلى المعاهدة لأسباب متعددة ذكر بعضا منها عند إقرار المعاهدة، بينما تولى بقية المسؤولين الإسرائيليين ووسائل الإعلام الإسرائيلية تبرير عدم الانضمام بالبعض الآخر، وأهم هذه الأسباب :

- ✓ ارتباط التوقيع على المعاهدة بمسألة الأمن الإسرائيلي، حيث ترى إسرائيل أنها متورطة في صراع لم يحل بعد وبالتالي فإنها لا تعرف المخاطر التي تواجهها مستقبلا، وبناءا عليه فإن انضمامها للمعاهدة تهديدا لأمنها.
- ✓ احتمال حصول العرب على القنبلة النووية من الإتحاد السوفيتي ، وفي حال انضمام إسرائيل للمعاهدة فإنها لاستطيع مواجهة هذا الموقف .
- ✓ أرادت إسرائيل الضغط على الولايات المتحدة للحصول على المزيد من الأسلحة ودلك باستغلال ورقة الانضمام إلى المعاهدة، ودلك بحجة تأمين القدرات الإسرائيلية في مواجهة التطلعات العربية الهادفة للانتقام من إسرائيل.
- ✓ أبرزت إسرائيل العديد من التحفظات والانتقادات على المعاهدة :

- إن هذه المعاهدة تشتمل على تعهد من قبل الدول النووية فإنها لن تستخدم أسلحتها النووية ضد الدول التي لا تمتلكها.
- إن المعاهدة تمارس تأثيرا واضحا على الاستخدام السلمي للطاقة النووية من قبل الدول الغير نووية.
- إن المعاهدة تضع الدول النووية في موقف قوة وامتياز، بينما تنزل الدول الأخرى إلى مراتب دنيا.
- عدم احتواء الاتفاقية على ضمانات محددة تقدم لإسرائيل على وجه الخصوص في حالة التوقيع ثم التصديق من قبل الحكومة الإسرائيلية على الاتفاقية.
- إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تمنع الدول المنظمة إليها من السعي لامتلاك سلاح نووي والاقتراب من القنبلة النووية كما حدث من جانب العراق، وبالتالي فإن إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على ضمانات المعاهدة لأمنها القومي خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط الذي فشلت فيه هده المعاهدة وغيرها من مواثيق ضبط التسلح الدولية .

إن رفض إسرائيل الدائم للانضمام للمعاهدة كان له دور رئيسي في تدعيم إستراتيجية الغموض النووي التي تعتمدها إسرائيل كسياسة رسمية لاستخدام

قدرتها النووية، إذ كان لهدا الرفض أهمية في المحافظة على عدم اليقين الذي يعتمد عليه نظام الغموض النووي . [1]

وقبيل اجتماع الوكالة الذرية السنوي لعام 2013 ، تم الكشف عن تقرير وضعه مكتب " يوكيا أمانو " المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن مباحثات جرت مع بعض الدول العربية ومع إسرائيل حول سبل إخلاء منطقة " الشرق الأوسط " من الأسلحة النووية، ولكنها لم تنجح في تضييق الخلافات العربية – الإسرائيلية .

كما جاء في التقرير أن رفض " إسرائيل " التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، يقف وراء فشل الوكالة في مساعيها، في مقابل حجة الأمريكيين و الإسرائيليين بأن " إقامة شرق أوسط خال من الأسلحة لا يمكن أن يصبح حقيقة إذا لم يتحقق السلام، ولم تتراجع إيران عن برنامجها النووي .

ولكن في بداية مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في ماي 2013 في نيويورك، تم تسجيل إرادة أغلبية ساحقة مكونة من 118 من أصل 192 دولة عضوا في المنظمة الأممية تحدي إسرائيل للكشف عن برنامج أسلحتها الذرية والانضمام إلى المعاهدة .

وأختتم هذا المؤتمر بوثيقة دعا فيها إسرائيل إلى التوقيع على المعاهدة وفتح منشآتها لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما اتخذت خطوات عملية للتقدم في هذا السياق، ولكم كالعادة فلقد تحفظت الولايات المتحدة الأمريكية على فقرة في الوثيقة الختامية للمؤتمر بسبب الإشارة فيها إلى إسرائيل.[2]

المطلب 2 مظاهر عدم التزام إسرائيل بالقواعد القانونية لمنع الانتشار النووي

تعتبر إسرائيل من الدول الغير موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيث تستبقي لنفسها ممرات للمراوغة، فهي لم تعلن رسميا على عكس الهند وباكستان امتلاكها لأسلحة نووية على الرغم من كل أدلة اليقين على حيازتها

(1) زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق ، ص ص 64 - 65.
(2) وداد ظافري، مرجع سابق ، ص ص 384 - 385 .

للأسلحة النووية ومازالت تلتزم سياسة الغموض بشأن برنامجها النووي، كما أن إسرائيل تسوق مبرراتها اعتراضا على فتح منشآتها أمام التفتيش الدولي برغم أنها لم تتورط في استخدام سلاح نووي ولم تلوح رسميا باستخدامه، ولم تقبل وعلى لسان شمعون بريس وهو مهندس البرنامج النووي الإسرائيلي وضابط الاتصال المبكر مع فرنسا بتفتيش محدود وجزئي . [1]

ومع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في العالم ووقوفها على قمة النظام العالمي، بدأت تتبنى سياسة خارجية لتحقيق مصالحها القومية والتي تؤدي إلى تحقيق الأمن الوطني الاقتصادي بتوفير أقصى قدر من حرية التجارة مع العالم وإحراز التفوق العسكري المطلق والحفاظ على أمن إسرائيل كجزء لا يتجزأ من الأمن الأمريكي من خلال ضمان تفوق إسرائيل عسكريا وتكنولوجيا وحضاريا لتصبح قوة مستقلة فاعلة قادرة على الإطلاع بدورها الحيوي في الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة ومن تم ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية القدرات العسكرية الإسرائيلية التقليدية والغير تقليدية،[2] وبالنظر إلى الدعم الثابت لإسرائيل في الأمم المتحدة، حيث ومنذ عام 1992 استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو ضد 32 قرارا لمجلس الأمن ينتقد إسرائيل، وهو عدد يفوق مجموع مرات استخدام الفيتو من جميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، كما أعاقت الو.م.أ جهود الدول العربية لوضع الترسانة النووية الإسرائيلية على أجندة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . [3]

حيث تأتي منطقة الشرق الأوسط ودولها في بؤرة اهتمام الولايات المتحدة نظرا لمصالحها الحيوية والأمنية فيها ومن ذلك العمل الدءوب على إتاحة الفرصة لأي من البلدان العربية لامتلاك أسلحة نووية، وإذا كان مفهوما في إطار الاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك، فإنه من غي المفهوم ما تقوم به من الكيل بمكيالين من خلال غضها الطرف عن الترسانة النووية الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى خلل التوازنات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل[4] ، حيث وبالرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة خارجية صارمة اتجاه

---

[1] رفعت لقوشة ، **المسألة النووية والإسقاطات السياسية : منظور رؤية (مقاربات دولية وشرق أوسطية)** .مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001 ، 343

[2] ــ ، **" العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية "** . من الموقع الإلكتروني : http://www.moqatel.com ، تاريخ النشر: 04 / 10 / 2013 .

[3] علي حسين باكير، **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية : دراسة تثير استياء الصهاينة** . من الموقع الإلكتروني : .http://www.alasr.me/articles/view/7635 ، تاريخ النشر : 01 / 04 / 2006 .

[4] محمد نبيل فؤاد طه، **الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء إمكانات بناء قوة نووية عربية**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، 2001 ، ص 357 .

مسألة انتشار الأسلحة النووية وخصوصا في الشرق الأوسط، فهي لأتقبل بالتركيز على قدرات إسرائيل النووية والتي تظهر و كأنها لا تدخل في نطاق الأهداف العامة لسياسة عدم الانتشار الأمريكية، في نفس الوقت ركزت جهودها على الدول العربية والإسلامية في المنطقة، وأي مقاربة لمسألة الانتشار النووي في الشرق الأوسط تخضع للمسائل السياسية، حيث أظهرت الو.م.أ ازدواجية في التعامل مع الملف النووي الإسرائيلي حيث أظهرت تناقضا صارخا وخطيرا في طريقة تعاملها مع قضية انتشار الأسلحة النووية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن قدمت ضمانات لكوريا الشمالية بغرض إقناعها بالتوقف عن تطوير مشاريع نووية للاستخدامات العسكرية، لكنها لم تعتمد السياسة نفسها تجاه إيران، حيث تعتبر المشروع النووي الإيراني خطرا على أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها، كما لم تتردد من جهة أخرى في تحطيم القدرات النووية العراقية بالمقابل أن احتكار إسرائيل السلاح النووي من وجهة النظر الأمريكية هو ضرورة من ضرورات السلام في المنطقة أي " السلام الإسرائيلي " . [1]

حيث أدت المخططات الإسرائيلية والنشاط الدؤوب لإنجاح الأفكار الصهيونية والإسرائيلية حول ضرورة امتلاك خيار نووي ومحاولة التملص من قيود معاهدة منع الانتشار النووي التي ليست طرفا فيها إلى بناء إسرائيل لسبعة مفاعلات نووية، أهمها مفاعل ديمونا الذي أسسه دافيد بن غوريون عام 1957 في صحراء النقب باتفاق مع فرنسا، وفي عام 1960 تم إنشاء مفاعل نووي إسرائيلي في أسدود جنوب فلسطين المحتلة، وذلك من خلال مساعدة أمريكية، والمفاعل المذكور قادر على إنتاج البلوتونيوم، وقد سبق ذلك بناء مصانع السلاح الكيماوي بمعونة بريطانية، وثمة مواقع مختلفة للأسلحة النووية من أهمها : موقع " بالميكيم " للتجارب شمال صحراء النقب وهو مخصص لإجراء تجارب على الصواريخ النووية مثل صاروخ " أريحا "، أما موقع " يوديغات " فهو مخصص لتجميع الأسلحة النووية وتفكيكها، في حين يقوم الخبراء الإسرائيليون في موقع " بئر يعقوب " ببناء قواعد إنتاج صواريخ " اريحا " ذات الرؤوس النووية، أما موقع " كفارزكريا " فيعتبر قاعدة للصواريخ النووية ويحوي ملاجئ لتخزين القنابل النووية ، وفي قرية عيلبون إلى الشرق من منطقة الخليل الفلسطينية مواقع لتخزين الأسلحة الإسرائيلية النووية التكتيكية . [2]

---

[1] بومهدي بلقاسم، **حول مشكلة الخيار النووي في الشرق الأوسط.** مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،2001 ، 152

[2] نبيل السهلي ، **إسرائيل وضرورة تفكيك ترسانتها النووية** .من الموقع الإلكتروني : http://www.aljazzera.net ، تاريخ النشر : 28 / 10 / 2009.

ومع استمرار التوجهات الأمريكية في دعم إسرائيل بعدم التوقيع فإن امن منطقة الشرق الأوسط سيعرض إلى خطر كبير، ويفتح المجال لدول عديدة لامتلاك تلك الأسلحة ولهذا باتت الضرورة تتطلب أكثر من أي وقت مضى التركيز على السلاح النووي الإسرائيلي والمطالبة بنزعه وإجبار إسرائيل على التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

المبحث 2 : صعوبة إقامة منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية .

شهدت منطقة الشرق الأوسط صراعات عديدة منذ فترة الخمسينات، وكانت باستمرار من ضمن أكثر المناطق الغير مستقرة في العالم، وهذا جعل من الصعوبة بمكان إقامة نظام امن إقليمي قادر على توفير الاستقرار وتعزيز المعايير والقيم والمؤسسات التي هي ضرورية لتحقيق السلام على المدى الطويل في المنطقة، وفي غياب نظام إقليمي غالبا ما استجابت الدول في الشرق الأوسط إلى الصراع من خلال تكديس الأسلحة التقليدية إضافة إلى أسلحة نووية .

المطلب 2 أهمية دور نزع السلاح النووي في استقرار منطقة الشرق الأوسط

يمثل تحقيق الأمن للدولة حافزا في سعيها لامتلاك الأسلحة سواءا تقليدية أو غير تقليدية المتمثلة في أسلحة الدمار الشامل، التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق مكانة مميزة على الساحة الدولية، لمواجهة الضغوطات السياسية والاقتصادية الخارجية والداخلية، فلهذا نجد سياقا محموما من اجل حيازة أو الشروع في امتلاك هذه الأسلحة وكسر القيود التي تحول دون الوصول إليها، ولا نستثني من ذلك منطقة الشرق الأوسط

تعبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق هشاشة واختراقا من قبل القوى الخارجية متقاطعة مع الاختراق الداخلي المركزي متمثلا بإسرائيل وأدوارها الخطيرة في إعاقة الأمن والاستقرار والسلام ،فهو مرتبطان من جهة بوقف سباق التسلح بأسلحة الدمار الشامل ومن جهة نزع السلاح النووي وضبط التسلح وإقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل وبناء توازنات إستراتيجية جديدة، وهي تحظى بالأولوية لدى دول المنطقة لأنهم مهددون دون غيرهم بتداعيات انتشار السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل .[1]

[1] محمد صلاح غازي، **إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل** .الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2005 ، ص 187 .

ويعود موقف العرب من مبدأ حظر الانتشار النووي لاعتبارات إقليمية محضة مرتبطة أساسا بالبرنامج النووي الإسرائيلي والذي يمثل من وجهة النظر العربية انتقاصا من عالمية معاهدة انتشار الأسلحة النووية علاوة على كونه تهديدا مباشرا لدول المنطقة، فهي مقبلة على علاقات سلام تتطلب تضافر كافة الجهود الإقليمية والدولية للتعامل بكل التوازن والأمانة مع قضية ضبط التسلح سواء في المجال التقليدي أو في المجال النووي .[1]

كما اعتبرت الدول العربية معاهدة منع الانتشار النووي بمثابة حجر زاوية حظر انتشار الأسلحة النووية وان رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة سيؤدي إلى رفض عدد كبير من الدول العربية لمبدأ تجديد المعاهدة إلى أمد غير محدد، وربما وجد قادة زعماء هذه الدول أن من الصعب عليهم أن لم يكن مستحيلا عليهم أن يبرروا لبرلماناتهم فضلا عن الرأي العام في بلادهم المد اللانهائي للمعاهدة في ظل غياب انضمام إسرائيل إليها.[2]

والحديث عن نزع السلاح في الشرق الأوسط ليس وليد اليوم بل يعود إلى الخمسينات وتصاعد مرة أخرى عقب حرب تشرين الأول / اكتوبر 1973، وقد تجدد مرة أخرى مع أوائل التسعينات .[3]

وقد أدرج موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، وكانت مصر على وجه الخصوص هي أول من طالب بنزع السلاح في الشرق الأوسط بسبب التفوق الإسرائيلي وكان ذلك في عهدة الرئيس جمال عبد الناصر، وقد كان لها مواقف واضحة وحاسمة بخصوص منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل أشكالها من العالم عموما ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا، وتكون إجراءات نزع السلاح تحت إشراف دولي كامل خاصة من قبل الأمم المتحدة وأجهزتها والمنظمات التابعة لها، وقد طالبت بتطبيق الشرعية الدولية ممثلة في قرارات الأمم العديدة التي تدعو إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي [4]، حيث اشتركت كل من مصر وإيران في تقديم قرار اعتمدته الجمعية العامة فيما بعد بوصفه

---

[1] العيد جباري، **مبدأ حظر انتشار الأسلحة النووية في القانون الدولي** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2010 -2011، ص 89 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 92 .

[3] محمد بهاء الدين الغامري، **المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وأفريقيا** . مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001 ، ص 121 .

[4] وداد طافري ، مرجع سابق، ص 325 .

القرار رقم (3263) (د – 29) بتاريخ كانون الأول / ديسمبر 1974، وعند تقديم المشروع بالنيابة عن مقدميه ذكرت إيران انه لا يمكن إنشاء مثل هذه المنطقة في هذا الجزء من العالم إلا في وجود جو من الثقة وان إيجاد هذا الجو يقتضي من الأطراف المعنية أن تعلن استعدادها بعدم إدخال أسلحة نووية في المنطقة .[1]

وأيضا في عام 1988 طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من السكرتير العام بناءا على اقتراح من مصر إجراء دراسة حول الإجراءات الفعالة والقابلة للتحقيق بهدف انتشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط آخذة في الاعتبار ظروف وخصائص تلك المنطقة .[2]

وقد تضمنت المبادرة المصرية الإيرانية بعض القرارات نذكر منها :

- ✓ تقر فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .
- ✓ من اجل تطوير هذه الفكرة ترى أن تعلن جميع الأطراف المعنية في المنطقة عن نيتها من دون تأخير في الامتناع عن صنع الأسلحة النووية واختبارها وحيازتها أو الحصول عليها أو اقتنائها بأي شكل من الأشكال.
- ✓ تطلب من الأطراف المعنية في المنطقة الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي .[3]

أما في فترة ما بعد الحرب الباردة وبسبب الأحداث التي شهدتها المنطقة في بداية التسعينات مثل اكتشاف البرنامج النووي العراقي الذي أوضح إمكانية امتلاك دولة عربية للسلاح النووي و أسلحة الدمار الشامل و إعراب العديد من دول المنطقة عن اهتمامها بالحصول على مفاعلات نووية ، بالإضافة إلى التقديرات الجديدة شبه المؤكدة حول قدرات إسرائيل النووية [4]، فقد رأت أن هذه الأوضاع الإقليمية تقتضي إثارة موضوع انضمام إسرائيل إلى المعاهدة لأنه إذا كانت دول المنطقة تريد إنهاء الصراع وإقامة نظام إقليمي جديد فلابد من مناقشة قضايا الأمن والسلاح وضبطه،[5] وقد تقدم الرئيس المصري حسنى مبارك في افريل 1990

---

(1) ممدوح حامد عطية، **إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط** . مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2001 ، ص 74 .

(2) وداد طافري، مرجع سابق، ص 325 .

(3) سعاد بوقنذورة، **الحد من الأسلحة النووية**.(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية)، جامعة منتوري قسنطينة، 2009- 2010 ، ص 120 .

(4) فوزي حماد وعادل محمد احمد، **مشكلات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط** . مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2001، ص 51 .

(5) زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق ، ص 69 .

بمبادرة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل تضمن المبادئ التالية :

- ✓ ضرورة تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية في المنطقة .
- ✓ تقوم جميع دول المنطقة دون استثناء بتقديم تعهدات متساوية متبادلة في هذا الشأن.
- ✓ ضرورة وضع إجراءات وأساليب من اجل ضمان التزام جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم .[1]

كما قدمت بعض دول المنطقة قرارات أو مشاريع في هذا الشأن مثل العراق الذي طرح من جهته مشروع بنص على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح في حال انضمام إسرائيل إلى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية في سنة 1968، لكن الو.م.أ رفضت المشروع العراقي [2].أيضا قرار الشرق الأوسط الصادر عن مراجعة منع الانتشار النووي لعام 1995 ودرس هذا القرار عدة مسائل هامة لمستقبل منع الانتشار في الشرق الأوسط منها :

- ✓ تأييد أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط وإدراك الجهود المبذولة في هذا الشأن، وكذلك المبادرات الأخرى من اجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وطالب القرار جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وبخاصة تلك الدول التي تحوز على الأسلحة النووية بأن تمد العون وان تبدل قصارى جهدها من اجل قيام الأطراف الإقليمية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأيضا هناك قرارات جامعة الدول العربية : منذ صدور القرار رقم 5232 الذي اتخذه مجلس الجامعة في دورته الثامنة والعشرون في سبتمبر 1992 والذي دعا إلى مايلي :
  - تأكيد تأييده لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل .
  - دعوة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى العمل على وضع كافة دول الشرق الأوسط لمنشأتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

---

[1] محمد بهاء الدين الغامري، مرجع سابق، ص 126 .

[2] بومهدي بلقاسم، مرجع سابق، ص 149 .

- لفت نظر المجتمع الدولي خاصة مجلس الأمن إلى خطورة ما تمتلكه إسرائيل من قدرات تمكنها من تصنيع الأسلحة النووية ومختلف الأسلحة الأخرى .[1]

أما في ما يخص المواقف الإسرائيلية في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية فقد طرحت داخل لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي متعددة الأطراف التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 حيث في أكتوبر من نفس السنة تقدمت بوثيقتها الخاصة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية إلى الأمم المتحدة وقد كررت الوثيقة التأكيد على النقاط نفسها التي يبنى عليها الموقف الإسرائيلي ومن بينها :

- إن المنطقة الخالية تتأسس عبر المفاوضات المباشرة والانضمام إلى الاتفاقيات المتعددة .
- أن تكون الثقة أساس لأي اتفاقيات قادمة فيما عدا الترتيبات والإجراءات ذات الطابع الإقليمي.[2]

بالإضافة لإجراءات التحقق والتفتيش المتبادلان والمشتركان لدول المنطقة في جعل المنطقة منزوعة من الأسلحة النووية، وعلى صعيد آخر مهم يمكن للدول الخارجية، وخاصة الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تؤدي دورا مهما في هذا الإطار وذلك بتشجيع إزالة الأخطار النووية من المنطقة وتقديم اقتراح تدابير عملية لتخفيف حدة التوتر وبناء الثقة، وهنا نذكر مثالا على ذلك :

- **مبادرة الرئيس بوش 1991** : فقد قام بطرح هذه المبادرة في 29 ماي 1991 عقب انتهاء حرب الخليج الثانية بهدف التعامل مع أسلحة الدمار الشامل، وقد تلخصت هذه المبادرة في العناصر التالية :

✓ دعوة الدول الخمس الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن إضافة للدول الموردة للأسلحة في العالم إلى وضع قيود على توريد أسلحة معينة إلى دول الشرق الأوسط باستثناء ما تحتاجه للدفاع عن نفسها في حالة تعرضها للعدوان .

✓ حضر عملية إنتاج وحيازة المواد النووية التي يمكن أن تستخدم في صناعة الأسلحة النووية والتي تشمل البلوتونيوم واليورانيوم المخصب مع قيام الدول التي لم تنضم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الانضمام

(1) عبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق، ص 39 .

(2) زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 68 .

إليها وإخضاع منشآتها النووية للرقابة والتفتيش والاستمرار في جهود إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، فالمبادرة تدعو إلى تجميدها لا إلى إزالتها وهو ما اعتبرته الدول العربية في صالح إسرائيل ويهدد أمنها.[1]

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الوحيدة التي لم يتم التوصل فيها إلى معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بها، على الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت طالبت بإنشاء هذه المنطقة في دوراتها المتعاقبة منذ 1974 وفق للمادة السابعة من معاهدة حظر الانتشار النووي ولم تتحقق هذه المعاهدات على ارض الواقع .

المطلب الثاني : أخطار انتشار السلاح النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط

إن تعاظم القدرة النووية الإسرائيلية يؤدي تزايد المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي، فقد عرفت المنطقة تغيرات وتحولات جذرية لعبت دورا هاما في حث الدول إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والشعور بالتهديدات من الدول المجاورة وهذا الوضع يظهر حالة من عدم التوازن الاستراتيجي في المنطقة تتمثل في انتهاج إسرائيل سياسة الغموض بخصوص امتلاكها السلاح النووي من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لا توجد أية دلائل على امتلاك أي دولة عربية للسلاح النووي، وأيضا ما تشهده هذه المنطقة من مشاكل أمنية كثيرة، وتلعب هذه التحديات الإقليمية بالنسبة لإسرائيل عاملا مهما لحيازتها للسلاح النووي حيث أنها لازلت في حالة عداء مع الدول العربية، والتي حسب صناع قراراتها لازالت تتعرض للتهديدات من الدول العربية ومادام التهديد مستمرا فإن ضبط التسلح يعد إجراءا للخطر وهذا الضبط يتوقف على القبول الكامل بشرعية الدولة العبرية .[2]

فاحتكارها لهذا السلاح يشكل من جهة خطرا ملموسا على الأمة العربية، وليس أدل على ذلك من إعلان شمعون بيرس عام 1984 بأن جميع العواصم العربية من مراكش حتى بغداد هي رهينة في يد إسرائيل .[3]

---

[1] زرقان وليد، **الأمم المتحدة والحد من التسلح النووي**.(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2009 -2010، ص 186 .

[2] توفيق سعد حقي ، مرجع سابق، ص 123 .

[3] الهمص وائل درويش العبد، مرجع سابق ، 78 .

وهناك أبعاد أخرى لخطر الأسلحة النووية الإسرائيلية على دول المنطقة بما تشكله من تهديد لاستقرار الأمني الإقليمي، ذلك أن هناك إجماع دولي يؤكد أن انتشار هذه الأسلحة في أي منطقة من العالم يعتبر خطرا متعدد الأوجه على الإنسانية جمعاء لما تفرضه من اضطرابات وتوترات وعدم الثقة بين الدول، وامتلاكه يخلق حالة قلق دائم للدول المجارة خاصة إذا كانت علاقاتها متوترة مع الدولة النووية [1]، وقد مارست إسرائيل انتهاكات عديدة في المجال البيئي دون إبداء ادني اعتبار لحقوق الآخرين من دول الجوار وحياتهم، وتؤكد منظمة السلام الأخضر العالمية التي تعنى بشؤون البيئة أن إسرائيل تختزن أكثر من 50 ألف طن من النفايات السامة في براميل غير محكمة الإغلاق في منطقة رامات جوفيه في صحراء النقب، لكن الأخطر من ذلك كله أنها تقوم بدفن جزء من نفاياتها النووية في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية وتحديدا في الظاهرية والسموع ويطا .....[2] ومع العلم بأن الخبير الإسرائيلي السابق(موردخاي فعنونو) قد حذر من جهته الأردن من إشعاعات المفاعل النووي الإسرائيلي ديمونا مؤكدا أ ن أي نشاط من المفاعل يسبب تلوثا إشعاعيا أو نوويا للمناخ المحيط بالمفاعل وذلك في إشارة لقاء له مع محطة تليفزيونية عربية خص بها برنامج الضوء من أن حالة تشارنوبيل من الممكن أن تحدث في مكان من العالم بما في ذلك ديمونا [3]، وقد بدأ إشاعات تتعلق بسلامة مفاعل ديمونا ومدى أمانه خاصة بعد أكثر من 40 عاما على مباشرته العمل، وقد أخفقت أكثر من 15 دولة عربية في تمرير قرار يخضع البرنامج النووي الإسرائيلي للتفتيش الدولي بالمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة في فيينا 2003/09/15، واضطرت لسحب مشروع القرار على وعد أن يطرح هذا المشروع للمناقشة في اجتماع العام المقبل.

وهناك دلائل تشير أن هذا المفاعل في مرحلة الخطر سيسبب انتهاء عمره الافتراضي والذي يظهر واضحا للعيان من خلال تصدعه وتحوله إلى مصدر محتمل لكارثة إنسانية تحصد أرواح مئات الآلاف من الضحايا أن لم يكن الملايين، ويرى الخبراء إن إصابة الكثير من سكان المناطق المحيطة به بالأمراض السلاطانية .[4]

---

[1] عرجون شوقي، مرجع سابق، ص 120 .

[2] الهمص وائل درويش، مرجع سابق ، ص 85 .

[3] وداد ظافري، مرجع سابق ، ص 504 .

[3] ــ ،" **مفاعل ديمونة النووي** ". من الموقع الإلكتروني: http://www.swissinfo.ch .

ومن الناحية الاقتصادية وفي ظل رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فقد اثر ذلك بشكل كبير في خلق حالة سباق التسلح في المنطقة من اجل تقليص الفجوة في التفوق العسكري الإسرائيلي فقد حافظت المنطقة العربية حتى نهاية التسعينات على موقعها كأكبر مستورد للسلاح في العالم وفقا للتقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن، وهذا السعي الكبير نحو التسلح من جانب الدول العربية يستهلك ميزانيات كبيرة في تلك الدول ويستنزف مقدرات شعوبها ويعيق عمليات البناء والتنمية .[1]

وقد ينجم في الجانب العسكري إخطار هذا السلاح في طبيعة أهداف الاستخدام العسكري لهذه الأسلحة في الشرق الأوسط بحيث قنبلة نووية بقوة تفجير صغيرة نسبيا (20 كيلوطن) يمكن ان تدمر مدنا وما يميز الشرق الأوسط كمنطقة نائية هي أن النسبة الكبيرة من سكانها يعيشون في مدن قليلة وتشكل العمود الفقري للحياة والتقاليد الوطنية وهذا ما يجعلها هدفا سهلا بالنسبة للسلاح النووي الإسرائيلي .[2]

ومع المخاطر التي ذكرت سابقا هناك مخاطر أخرى من احتمال تخلى إسرائيل عن سياسة الغموض النووي وانتهاج سياسة الوضوح ما سيمهد السبيل للانتقال من القيمة الرمزية للسلاح النووي إلى القيمة الاستعمالية وبالتالي إمكانية لجوء إسرائيل لاستخدامه وهذا ما يشكل تهديد لمنطقة الشرق الأوسط .

ولاستخدام السلاح النووي من جانبها في صورته التقليدية يفترض توفر ثلاثة شروط :

- أن تكون هناك حرب قد هزمت فيها إسرائيل في صورتها التقليدية، ثم أن تكون الهزيمة إلى حد لم يعد من الممكن بخصوصه تجنب استئصال الدولة اليهودية أي استئصال الوجود العبري كدولة وكنظام سياسي في المنطقة .
- أن تكون القوى الدولية العظمى وبصفة خاصة موسكو وواشنطن قد أظهرت أو أعلنت إرادة التخلي عن إسرائيل في تلك اللحظة، فإن إسرائيل لن تتردد في استخدام للسلاح النووي في نفس الأرض الإسرائيلية وهي بذلك تعبر عن مفهوم الانتحار الذاتي كمحور للتعامل القومي وهو ليس جديد في التاريخ اليهودي وبصفة خاصة في قصة المجتمع اليهودي وتعامله مع الإمبراطورية الرومانية [3] فقد ترك

---

[1] وائل درويش الهمص، مرجع سابق ، ص 88 .

[2] عرجون شوقي، مرجع سابق، ص 120 .

[3] دنيا محمد جبر، **الإستراتيجية النووية الإسرائيلية (الثوابت والمتغيرات)** . كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (د.س.ن)، (د.ب.ن) ، ص 17 .

الغموض المتعمد الكثير من الخيارات المفتوحة في حين أن الإعلان رسميا يعد خطوة لا سبيل للتراجع عنها مما يقلل من مساحة المناورة المتاحة أمامها وتشمل الاستخدامات الإستراتيجية والتعبوية، وتشمل الاستخدامات الإستراتيجية الضربة الاجهاضية والاستباقية وأهدافها هي المنشآت النووية والتجمعات السكانية العربية والموانئ ووسائل المواصلات، أما الاستخدامات التعبوية فإن أهدافها مقرات القيادة والتشكيلات الميدانية المقاتلة ومسارح العمليات [1].

وهناك من الأسباب التي توضح أيضا احتمال الاستخدام هو فشل إستراتيجية المنع والاحتكار الإسرائيلية لأول مرة والتي تقوم على عدم السماح للدول الأخرى في المنطقة بالوصول إلى توازن استراتيجي مع إسرائيل أو حتى الوصول إلى أي قدرات تكنولوجية نووية يمكن استخدامها فيما بعد، فقد أعلن سقوط تلك الإستراتيجية نجاح إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية تتضمن تكنولوجيا إثراء اليورانيوم قد تكون منفردة بها في المنطقة، هذا بالإضافة إلى صناعة صواريخ متقدمة باتت تشكل قوة ردع لإسرائيل تجعلها تتردد وتتحسب لرد الفعل الإيراني، وقد وجهت لها إسرائيل تهديدات مفادها أن إسرائيل تمتلك من القوة ما يحميها وهي رسالة إلى الدول العربية، وأيضا هناك رسالة إلى الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا مؤداها إذا لم يتم معالجة الملف النووي الإيراني بشكل جدي، فإن إسرائيل قد تغير من إستراتيجيتها النووية. [2]

على أية حال يمكن القول بأن تهديدا إسرائيليا باستخدام الأسلحة النووية سيكون أكثر مصداقية من تهديدات حلف الشمال الأطلسي، فقد أظهرت إسرائيل تصميما عظيما على البقاء ضد مناهضين أقوياء من الخبراء السابقة، فقد يصدق القادة العرب بأن القادة السياسيين الإسرائيليين سيسمح باستخدام أسلحة نووية إذا ما تعرض السكان لخطر الاجتياح وخشيته من احتمال الإبادة .

---

[1] حامد ربيع، **السلاح النووي وتطور العقيدة القتالية الإسرائيلية**. من الموقع الالكتروني : http://www.alukah.net ، تاريخ النشر : 2007/12/19 .

[2] مؤتمر هرتسيليا الثالث عشر، **ماذا عن شرق أوسط نووي ؟** العربية الخميس 9 ماي 2013 .

خلاصة الفصل

إن من الممكن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجعلها عاملا جديدا يجعل المنطقة تسير بثبات وبعيدا عن الانتشار وعن الشعور بعدم الأمان الذي يفتأ يتزايد، غير انه لا يمكن من الناحية الواقعية إنشاء هذه المنطقة في المستقبل المنظور، بسبب السياسات النووية الغامضة التي تتبعها إسرائيل وعدم إخضاع منشآتها النووية لرقابة دولية ،الأمر الذي يعرض المنطقة والسلم الدوليين للخطر.

تعد ازدواجية المعايير في تعامل الدول الكبرى مع القضايا النووية احد العوامل الرئيسية في تزايد الانتشار النووي في العالم، وبالتالي نستطيع القول إن حتميات القوة تعلو وتسمو فوق مبادئ الشرعية الدولية أحيانا، كما أن الولايات المتحدة تفسر الشرعية الدولية من منطلق مصالحها الشخصية البحتة ومصالح حلفاءها، حيث تتجاهل الأنشطة النووية الإسرائيلية ورفض أي محاولات لاستصدار قرارات دولية تطالب إسرائيل بإخضاع برنامجها النووي لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي المقابل فرض عقوبات اقتصادية وعزلة دولية عن إيران لإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي .

خاتمة

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الطاقة النووية هي مصدر مهم من مصادر الطاقة غير التقليدية، وبقدر أهميتها تجب الإشارة إلى جوانبها السلبية إذا ما تمت إساءة استخدامها .

إن الهدف من عملية ضبط استخدامات الطاقة النووية هو التحكم في عملية منع الانتشار النووي، وان تكون هناك ضمانات وضوابط دولية لضمان إمداد الوقود النووي للمفاعلات التي تعمل في مجال الأغراض السلمية بشكل لا يتأثر مع التغيرات السياسية والتقلبات الدولية مضافا إليه لا يتأثر مع التغيرات السياسية والتقلبات الدولية ، مضافا إليه السيطرة الدولية بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان عدم الاحتكار لهذا المصدر والمتاجرة السياسية به والعمل على استخدامه كورقة ضغط تتلاعب بها الأطراف الدولية من اجل مصلحتها الخاصة ، حيث بدا من الصعوبة بمكان الحديث عن معاهدة حظر الانتشار النووي كنظام دائم ذلك أن النظام قائم بالأساس على التزام الدول النووية بعدم تقديم أية مساعدات في مجال التكنولوجية النووية للدول التي لا تقبل الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار ، وقصر هذه المساعدات على الدول التي تقبل الانضمام لهذه المعاهدة حتى يكون حافزا يتيح لها فرصة الاستفادة القصوى من التطبيقات السلمية للتكنولوجية النووية .

وفي المقابل تلتزم الدول غير النووية بعدم السعي إلى إنتاج أو حيازة السلاح النووي وإخضاع برامجها النووية، التي يتعين أن تكون مخصصة فقط للأغراض السلمية لنظام التفتيش ورقابة تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في حين انه وعلى ارض الواقع تغلب اعتبارات السياسة على اعتبارات الأمن الدولي ، فقد يتم التعامل مع قضية الانتشار النووي بشكل انتقائي خاصة منطقة الشرق الأوسط، حيث اتسمت سياسات الدول الكبرى لازمات الانتشار النووي بازدواجية المعايير في التعامل مع الدول، حيث فرقت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار بين الدول سواء المتورطة في الانتشار النووي أو التي تملك بالفعل أسلحة نووية، ومن منظور مدى معاداتها للو.م.أ ومدى تشكله لها من تهديد، وقسمتها إلى دول " بالغة السوء " (الدول المعادية لها) وأخرى صديقة أو حليفة، وبالتأكيد اختلف أسلوب التعامل بالنمطين، ففي حين قامت السياسة الأمريكية في مجال مكافحة منع الانتشار النووي بصورة رئيسية على قمع الدول المعادية المتورطة في الانتشار النووي، تغاضت عن النمط الآخر من الدول، بل قدمت لها العون في المجال النووي ، في مخالفة صريحة وانتهاك واضح لأحكام معاهدة منع الانتشار النووي، حيث تجاهلت الأنشطة النووية الإسرائيلية في مقابل فرض عقوبات اقتصادية على طهران لإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي .

حيث عملت إسرائيل على انتهاج منطق الغموض والتضليل حول مسألة امتلاكها السلاح النووي، فمنذ نشأتها استخدمت سياسة التخويف والترهيب التي ارتكزت على عدم تأكيد امتلاكها للسلاح النووي أو نفيه، فتعمل في سرية تامة لأجل التهرب من أي رقابة أو تفتيش دولي على منشآتها، كما أن هذا التكتم والسرية يستعمل كوسيلة لتهدئة موقف دول الجوار ومنه عدم اتخاذ أي موقف واضح حول مسألة امتلاك السلاح النووي، زيادة على انه أداة ردع وتوجس دائم.

ويؤثر انتهاج إسرائيل لسياسة الغموض النووية على في عدم استقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط سببها وجود طرف واحد في الصراع من يملك السلاح النووي مما يجعل احتمالات الانتشار النووي قائمة كإحدى سبل تحقيق التوازن في التهديد لحماية الأمن القومي لبعض الدول التي تتعرض للتهديد النووي الإسرائيلي وعدم احترامها للإجراءات الرامية للحد من الانتشار النووي ،وقد تم التعامل مع البرنامج النووي الإسرائيلي بانتقائية فهي تعمل في حرية تامة من أجل التهرب من أي رقابة أو تفتيش دولي على منشآتها ، حيث سمع لها عدم توقيعها على معاهدة حظر الانتشار النووي بإبقاء خياراتها مفتوحة حول برنامجها دون أن تضطر إلى الالتزام تجاه المجتمع الدولي بإتفاقات ومعاهدات قد تضع حدا لطموحاتها النووية، وعلى نحو معكوس فإن توقيع المعاهدة من جانب الدول المجاورة أتاح لإسرائيل الاستفادة من القيود التي تفرضها المعاهدة على هذه الدول.

قائمة المراجع

قـائمة المـراجع

1/ المراجع بالغة العربية

أولا : الكتب

(1)- أم سيراكوسا (جوزيف)، **الأسلحة النووية**. (تر : محمد فتحي خيضر)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2015 .

(2)- أبو غدير محمد (محمود)، **الخيار النووي الإسرائيلي بين فكرة الصراع المتوارث ومستقبل السلام**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001 .

(3)- أبو ستة (سلمان) ، **إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع** . مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، 2004 .المجلد 3 .

(4)- الأطرش (أحمد)، **جغرافيا الاستيطان**. مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، فلسطين، 2014.

(5)- الأيوبي (عمر) وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2008 .

(6)- الناشف (تيسير)، **الأسلحة النووية في إسرائيل**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن ، 1990 .

(7)- العبيدي (عمرعلي)، **الأحزاب السياسية في إسرائيل** .دار المنهل اللبناني للدراسات، لبنان، 2011 .

(8)-الهزايمة (محمدعوض)، **قضايا دولية**. دارالحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

(9)- الخزرجي (تامر كامل)، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات** . دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،(د.ب.ن)، 2005 .

(10)- المصيري (عبد الوهاب)، **الصهيونية والعنف**. دار الشروق، مصر، 2002.

(11)- المومني (محمد حسين) و شلبي (شاكر)، **المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي** . دار الحامد للنشر والتوزيع ، ، 2013 .

(12)- المشاقبة (أمين) وشلبي(سعد شاكر)، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط** . دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012 .

(13)- العناني (إبراهيم محمد) وآخرون، **الخيار النووي في الشرق الأوسط** . مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001 .

(14)- الغامري (محمد بهاء الدين)، **المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وأفريقيا** . مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ، 2001 .

(15)- النجار(احمد السيد)، **الاقتصاد الإسرائيلي ..... حجمه وهيكله ومستوى تطوره ومؤشرات أدائه** . مركز البحوث والدراسات السياسية، مصر، 2003 .

(16)-الشعيب ديب (فادي محمد)، **استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي** . منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2013 .

(17)-الدقاق (محمد سعيد)، **المنظمات الدولية**. (د.د.ن) ، مصر، 2005 .

السلطان (مصطفى عبد الله)، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط** . دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

(18)- الساكت(منيب)، **أسلحة الدمار الشامل : الكيماوية، البيولوجية، النووية** . دار وهران للنشر والتوزيع، الأردن.

(19)- المخادمي (عبد القادر رزيق)، **سباق التسلح الدولي** . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .

(20)- بومهدي (بلقاسم)، **حول مشكلة الخيار النووي في الشرق الأوسط** . مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2001 .

(21)- بيليس (جون) وسميث (ستيف)، **عولمة السياسة العالمية**.تر : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004 .

(22)- بنوتة (محمود خيري)، **القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية** . مؤسسة دار الشعب، مصر، 1981.

(23)- جبريل (أمجد أحمد)، **العلاقات الإسرائيلية-الآسيوية**. مركز الحضارة للدراسات الآسيوية ، (د.ب.ن) ، (د.س.ن) .

(24)- دسوقي (السيد)، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** . دار الأحمدي للنشر والتوزيع ، مصر ، 2009 .

(25)- هنتنغتن (صامويل)، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي** . تر : قلعت الشايب ، ط4 ، المكتبة الأكاديمية، 1994، .

(26)- حقي سعد توفيق ، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة** . دار زهران لنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008.

(27)- حماد (فوزي) ومحمد احمد (عادل)، **مشكلات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، 2001 .

(28)- طه(محمد نبيل فؤاد) ، **الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوءإمكانات قوة نووية عربية** . مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

(29)- كوهن (أفنير) و مارفين (ميللر)، **إخراج القنبلة الإسرائيلية من القبو هل فقدت سياسة التعتيم النووي صلاحيتها ؟** . (تر: سلسلة ترجمات الزيتونة) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، لبنان ، 2010 .

(30)- كور دزمان (أنتوني)، **القدرات العسكرية الإيرانية**. مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2007 .

(31)- كودوين (بيتر)، **حقائق عن الحرب النووية** .(تر: عائدة عبود رضا) ، دار القادسية ،العراق، 1985 .

(32)- لقوشة (رفعت)، **المسألة النووية والإسقاطات السياسية : منظور رؤية(مقاربات دولية وشرق أوسطية) .** مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001 .

(33)- محمد زينب (عبد العظيم)، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين** . مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، 2007 .

(34)- مصباح (عبد الهادي)، **الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب** . الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 2000 .

(35)- مصباح (عامر)، **المدخل إلى العلاقات الدولية** . دار الكتاب الحديث ، مصر ، 2009 .

(36)- مجاهد رياض(مصطفى)، **الأسلحة النووية والعسكرية الأخرى المستخدمة للإشعاعات النووية**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

(37)- مقلد (إسماعيل صبري)، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**. ط 4، المكتبة الأكاديمية،(د.ب.ن)،1994 .

(38)- ممدوح (حامد عطية) ، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين** . الدار الثقافية للنشر، مصر، 2004.

(39)- محارب(محمد)، **سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها**. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، قطر ، 2013 .

(40)- ميتكس (هدى) و عابدين صدقي (السيد) ، **قضايا الأمن في آسيا** . مركز الدراسات الآسيوية ، مصر، 2004 .

(41)- نعمان (عصام)، **أمريكا والإسلام والسلاح النووي**. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2007.

(42)- سلامة(حسين مصطفى)، **نظرات في الحد من التسلح**. دار النهضة العربية ، مصر، 1997

(43)- سماره (عادل محمد)، **الاقتصاد السياسي للصهيونية** . دروب للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2011 .

(44)- ستوبير (كارلتون)، **الأمن النووي** . (تر: مركز الدراسات والبحوث) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2007 .

(45)- عطية (ممدوح) وبدوي (عبد الفتاح)، **السلام الدائم أو الدمار الشامل**. مركز الإصلاح للدراسات الاستراتيجي والإنتاج الإعلامي ، مصر ،1991 .

(46)- عبد الله (عبد الخالق)، **العالم المعاصر والصراعات الدولية .** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

(47)- عويس (محمد زكي)، **أسلحة الدمار الشامل** . دار العين للنشر ، مصر ، 2003

(48)- عبد الظاهر (محمود سعيد) ، **الخيار النووي الإسرائيلي : الإمكانات – الاستخدام** مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001 .

(49)- عبد الظاهر (محمود سعيد) ، **تعدد الجماعات اليهودية داخل إسرائيل**. مركز البحوث والدراسات السياسية ، مصر، 2003 .

(50)-عوض(محسن) و سالم(ممدوح) ، **مقاومة التطبيع ثلاثون عاما من المواجهة** . مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2007 .

(51)- عطية (ممدوح حامد) ، **إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط** . مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001 .

(52)- عطية ممدوح حامد ، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين** الدار الثقافية للنش، مصر ، 2004 .

(53)- فرسخ عوني ، **التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني جذور الصراع وقوانينه الضابطة (1899 . 1949)**. مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2008

(54)- قدري (سعيد محمد)، **دوائر الأمن وعناصر القوة العسكرية الإسرائيلية** .المجلد2، مركز البحوث والدراسات الإسرائيلية، مصر، 2003.

(55)- رياض(عادل محمود)، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر،(د.ب.ن) 1989 .

(56)- شلبي (أمين)، **نظرات في العلاقات الدولية**. عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2008 .

(57)- تيم (سعيد)، **النظام السياسي في إسرائيل** . دار المنهل اللبناني للدراسات ، لبنان، 2011 ..

(58)- تيتري (برونو)، **السلاح النووي بين الردع والخطر .** (تر : عبد القادر الإدريسي) ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2011 .

(59)-غازي(محمدصلاح)، **إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل**.الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، 2005 .

ثانيا: المجـلات والمقـالات

(1)- الكعود (إسراء شريف)، **التسلح النووي الإسرائيلي وأثره في الشرق الأوسط**.مجلة دراسات دولية ، العدد 45 ، (د.س.ن) .

(2)- بن داوود (إبراهيم) ، **الانسحاب من اتفاقيات حظر الاستخدام النووي وفق قواعد القانون الدولي** . دفاتر السياسة والقانون ، العدد 8 ، جانفي 2013 .

(3)- بوقنطار (الحسان) ، **معاهدة منع الانتشار النووي وآلياتها وأهم مشاكلها** . مجلة المستقبل العربي ، العدد 404 ، أكتوبر 2012 .

(5)- بدرازا (جورج مورايس)، **دفن أدوار جديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية** . مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، العدد 2-49 ، مارس 2008 .

(6)- طاهر(رانيا)، **سياسات الانتشار النووي : دراسة في المحددات والأطر القانونية** . المركز الدبلوماسي ، الدوحة ، نوفمبر 2014 .

(7)- كارم (محمود)، **أضواء على الموقف المصري من معاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية** . مجلة السياسة الدولية ، العدد 120 ، أفريل 1995 .

(8)- محمود احمد (إبراهيم أحمد)، **مؤتمر منع الانتشار النووي : الإشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل** .مجلة السياسة الدولية ، العدد 121 ، جويلية 1995 .

(9)- محارب (محمود)، **سياسة الغموض النووية الإسرائيلية : الخلفية والأسباب والأهداف** . مجلة سياسات عربية ، العدد 2 ، ماي 2013 .

(8)- محمود حمو(ليلا) ، **اليورانيوم وتخصيبه** . مجلة عالم الذرة ، العدد 106، نوفمبر ، 2006 .

(9)- منصورة (كميل)، **السلاح النووي الإسرائيلي في ميزان الردع والسلام** .مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 72.خريف 2007 .

(10)- عبد السلام (محمد) ، **إشكاليات رمادية أمام منع انتشار الأسلحة النووية** . مجلة السياسة الدولية ، العدد 180 ، أفريل 2010 .

(11)- عبد الرحيم (توفيق) ، **السلاح النووي : معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية** . (د.ب.ن)،(د.س.ن) .

(12)- عبد الصبور(ممدوح فتحي)، **الطاقة النووية ....وإنتاج الطاقة** .مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، العدد 22 ، جانفي 2002 .

(13)- عبد السلام (محمد)، **الموقف الإسرائيلي من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية** .مجلة السياسة الدولية، العدد 120، أفريل 1995 .

(14)- روتشيلينو (دانيال) و فيكز(فيليبا) ، **المواجهة النووية الحقيقية : هل تهدد الولايات المتحدة الأمريكية شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي** . المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 21 ، 2004 .

(15)- شعبان (إسماعيل) وآخرون، **الطاقة النووية وآثارها على اقتصاديات الدول** . مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 31 ، العدد 1 ، جانفي 2009 .

(16)- (ــ)، **الطريق إلى الأمام – الأعوام الأربعون القادمة** . مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، العدد 1-50 ، سبتمبر 2008 .

ثــالثا : الموسوعــات

(1)- الكيالي (عبد الوهاب)،**الموسوعة السياسية**.المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(د.ب.ن)،(د.س.ن).

رابــعا : الرســائل والأطروحات الجــامعية

(1)- الفاعوري احمد عواد نويران، **التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006 – 2012)**.(مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط،2011 .

(2)-الهمص (وائل العبد درويش)، **البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي** .(دراسة مكملة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية) ، جامعة الأزهر ، فلسطين ، 2010 .

(3)-بودالي(يوسف)، **الطموحات النووية الإيرانية : بين حتميات القوة ومقتضيات الشرعية الدولية** .(مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : دراسات أمنية وإستراتيجية) ، جامعة جيجل ، 2015 .

(4)- بكتاش (فوزي)، **سياسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للرقابة على الانتشار النووي** . (مذكرة مكملة لشهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : دراسات أمنية وإستراتيجية) ، جامعة جيجل ، 2015 .

(5)-براشدي (طارق)،سعدي (إحسان) ، **صناعة القرار الأمني في إسرائيل تأثير المؤسسة العسكرية فيه** .(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : علاقات دولية ودراسات أمنية) ، جامعة قالمة ، 2014 .

(6)-بوقنذورة (سعاد)، **الحد من الأسلحة النووية** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية) ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010 .

(7)- جباري (العيد)، **مبدأ حظر انتشار الأسلحة النووية في القانون الدولي**.(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية) ، جامعة الجزائر،2011 .

(8)- وشاش (نوران طالب)، **العلاقات وتدويل الطاقة النووية السلمية**.(دراسة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الدانمارك 2009.

(9)- زايدي وردية، **استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية** . (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، فرع : القانون الدولي العام)، جامعة تيزي وزو ، 2012 .

(8)- زرقان (وليد)، **الأمم المتحدة والحد من التسلح النووي** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية) ، جامعة الجزائر ،2010.

(9)- حسنين رائد حسين (عبد الهادي)، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1972- 2010 م** .(قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط)، جامعة الأزهر، فلسطين، 2011 .

(10)-طافري (وداد)، **رهانات الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة كل من إسرائيل وإيران**. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص : علاقات دولية)، جامعة الجزائر3، 2014 .

(11)- لوصيف (عبد الوهاب)، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: إدارة دولية)، جامعة باتنة 2013 .

(12)- مراشي (شافية)، **مسار انتشار الأسلحة النووية في العالم : دراسة حالة الشرق الأوسط** .(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : علاقات دولية)، جامعة الجزائر، 2003 .

(13)- عرجون (شوقي)، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع : علاقات دولية ، جامعة الجزائر، 2007 .

(14)- شبيب (منيب عبد الرحمن)، **نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة من 1991 – 2002** .(قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العليا، لكلية الاقتصاد، قسم التخطيط والتنمية السياسية)، جامعة نابلس، فلسطين، 2003 .

(15)- غازي محمد صلاح، **إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل** .الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005 .

رابـــعا : المـــواقع الإلكترونيـــة

(1)-أشتيوى (بثينة) ، **" كيف نشأ اقتصاد إسرائيل ؟ وما مراحل القوة والضعف التي مر بها ؟ وابرز طرق التغلب عليها ؟ "**. من الموقع الإلكتروني : http :// www.sasapost.com/israeli-economy/.

(2)-أبو حسان (فادي)، **" دور الخيار النووي في الإستراتيجية الإسرائيلية "**. من الموقع الالكتروني :

. http:// www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/523.htm

(3)-السهلي (نبيل)، **" إسرائيل وضرورة تفكيك ترسانتها النووية "**. من الموقع الالكتروني :

. http://www.aljazzera.net

(4)-بدير (محمد) ، **" الغموض النووي الإسرائيلي "**. من الموقع الالكتروني :

http://www.almadina.com

(5)- باكير (علي حسين)، **" اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية : دراسة تثير استياء الصهاينة " .** من الموقع الالكتروني :

:http://www.alasr.me/articles/view/7635 .

(6)- جمال الدين (هبه) ، **"رؤية معهد السياسة والإستراتيجية الإسرائيلي : مستقبل المنطقة العربية"** . من الموقع الالكتروني :

http://www.acrseg.org .

(7)- لواء طلعت (مسلم)، **" العلاقات الهندية الإسرائيلية ومخاطرها "**. من الموقع الالكتروني :

www.aljazeera.net .

(8)-موسى حسين (خلف)، **"محددات سياسة الأمن القومي في إسرائيل في ضوء الثورات العربية "**. من الموقع الالكتروني :

http://www.ehtelalnews.com .

(9)- سويلم (حسام)، **" الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها "**. من الموقع الالكتروني :

http://www.aljazeera.net .

(8)- ربيع حامد، **السلاح النووي وتطور العقيدة القتالية الإسرائيلية** . من الموقع الالكتروني :http://www.alukah.net .

(9)-ثابت (أحمد)،**" جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته"** . من الموقع الإلكتروني :

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/853B454B-A3B3-4705-A41B-4ABBD5540589#main-story .

(10)- (ـ)، **" السياسة النووية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط "** . من الموقع الالكتروني :http://montada.echoroukonline.com

(11)-(ـ)، **" العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية "** . من الموقع الإلكتروني :

http://www.moqatel.com .

(12)-(ـ)،**" الطاقة النووية.... فوائد ومخاطر"**. من الموقع الإلكتروني :

. http:// www.alwatan.com

(13)-(ـــ)، **" سياسة الغموض النووي "**. من الموقع الالكتروني :

. http://www.almadina.com

(14)-(ـ)،**" إسرائيل ".** من الموقع الالكتروني : .https://ar.wikipedia.org

(15)-(ـــ)،**"حدود إسرائيل"**. من الموقع الالكتروني : http://sites.google.com

(16)-(ـــ) ، **" الاقتصاد الإسرائيلي"** . من الموقع الالكتروني :

. http://wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7810

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

(1)- François Géré,la Prolifération Nucléaire.presses universitaires de France ,paris,1995.

(2)- Pascal Baniface et Barthé lémy,le monde nucléaires Arme Nucléaire et relation internationales depuis 1995,Armand collin ,paris.

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي للدراسة

تمهيد.....ص09

المبحث الأول: الطاقة النووية _ دراسة مفاهمية.....ص 10

المطلب الأول:التعريف بمكونات الطاقة النووية ص10

المطلب الثاني: الطاقة النووية بين الاستخدامات السلمية والعسكرية.....ص16

المبحث الثاني : آليات وأهداف منظومة منع الانتشار النووي في ضوء التحديات الإستراتيجية الراهنة.....ص 19

المطلب الأول: جهود منع الانتشار النووي بين الآليات السياسية والقانونية.....ص19

المطلب الثاني: أهمية مبدأ الشفافية في عملية تطوير الطاقة النووية السلمية.....ص35

خلاصة الفصل.....ص38

الفصل الثاني: البرنامج النووي الإسرائيلي : الطبيعة والمكونات

تمهيد.....ص40

المبحث الأول : إسرائيل دراسة جيو إستراتيجية ص41

المطلب الأول : إسرائيل مقاربة معرفية.....ص 41

المطلب الثاني : عقيدة الأمن الإسرائيلية ص47

المبحث الثاني: نشوء وتطور القوة النووية الإسرائيلية.....**ص51**

المطلب الأول : بدايات المشروع النووي الإسرائيلي ودوافعه.....ص51

المطلب الثاني : خصائص السياسة النووية الإسرائيلية ص61

المبحث الثالث : القدرات النووية الإسرائيلية ص66

المطلب الأول: الترسانة النووية الإسرائيلية.....ص66

المطلب الثاني: المكاسب الإسرائيلية من امتلاكها للسلاح النووي.....ص73

خلاصة الفصل ص77

الفصل الثالث : تداعيات السلاح النووي الإسرائيلي على منطقة الشرق الأوسط

تمهيد.....ص79

المبحث الأول: تقويض مصداقية منظومة منع الانتشار النووي.....ص80

المطلب الأول: موقف إسرائيل من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT).....ص80

المطلب الثاني : مظاهر عدم التزام إسرائيل بقواعد منظومة منع الانتشار النووي ص85

المبحث الثاني: صعوبة إقامة منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية ص87

المطلب الأول : أهمية دور نزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط.....ص87

المطلب الثاني : أخطار انتشار السلاح النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط ص92

خلاصة الفصل..... ص96

الخـاتمة.....ص 99

قائمة المراجع .....ص 102

فهرس المحتويات